



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا

الممارسات الحميدة والدروس المستفادة

وثيقة منجزة انطلاقاً من دراسات حالة
كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر

2014





الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا

الممارسات الحميدة والدروس المستفادة

وثيقة منجزة انطلاقاً من دراسات حالة
كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر

2014

تم إنجاز هذه الوثيقة تحت إشراف السيدة كريمة بونمة بن سلطان، مديرة المكتب، وعملت السيدة هدى مجري، المسؤولة عن شؤون الإعلام وقضايا النوع الجنساني، على تنسيقها ومراجعتها. وتعززت أيضا بالمساهمة الفنية لكل من نزهة العمراني ونادية بلال، مستشارتين لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما تأخذ بعين الاعتبار خلاصات وتوصيات اجتماع الخبراء الإقليمي في موضوع «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا» (المنعقد بالرباط، المغرب، في الفترة ما بين 31 تشرين الأول/أكتوبر وفتح تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

وتكلف السيد محمد مصدق، مساعد لشؤون البحث، بالتوظيف النهائي للوثيقة وطبعها.

تمهيد

لا شك وأن تحسين وضع النساء رهين بقدرتهن على ممارسة حقوقهن، وينطبق هذا الأمر خصوصا على الريفيات اللواتي غالبا ما نغفل عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من تعقيد الإشكالية ومن الصعوبات المرتبطة بالوسط الريفي، حيث نلاحظ بأن الفوارق بين الرجال والنساء أكثر حدة وتعقيدا في المستويات جميعها. ومع ذلك، تساهم النساء مساهمة جمة في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي في البلدان النامية، لكنهن يعانين، في المقابل، من محدودية الحصول مثلا على الموارد المنتجة وفرص العمل مقارنة مع الرجال.

وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والخدمات والشغل سيساهم في رفع الإنتاج الزراعي للبلدان ما بين 2,5 إلى 4 بالمائة، مما سيُسفر عن تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي بحوالي 100 إلى 150 مليون فرد. إلا أن الواقع يفيد عكس ذلك. إذ تواجه النساء اللواتي يعشن في الوسط الريفي من عدة عراقيل مثل الاستفادة من التعليم ومتابعة الدراسة، والحصول على فرص الشغل، والملكية العقارية والموارد المنتجة مثل التمويل بجميع أشكاله. وبسبب صعوبة هذا الوصول وانعدام المساواة بصده، تضطر النساء إلى العمل في أنشطة متواضعة وذات مردودية ضعيفة، وتعملن لاسيما في الاقتصاد غير الرسمي. ويحد هذا المعطى من قدرتهن على الإنتاج وتترتب عنه عواقب سلبية على النساء أنفسهن، وعلى عائلاتهن وعموما على المجتمعات في المناطق الريفية.

واليوم، يتزايد الوعي بأن تمكين النساء الريفيات الفعلي يتطلب استراتيجيات شاملة تكفل التغلب على الصعوبات العديدة التي تواجهنها. وقد أدى غياب كل من التحليل المبني على النوع الجنساني، وقلة الوعي بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الإرادة السياسية، إلى اعتماد سياسات وبرامج تزيد من ترسخ العراقيل الهيكلية وتعيق تمكين النساء ومشاركتهن الكاملة بوصفهن فاعلات اقتصاديات جديرات بكل معنى الكلمة. ويستدعي هذا الوضع إعادة النظر في السياسات والقوانين القائمة إذا ما أردنا أن نحصل النساء، بما في ذلك النساء اللواتي يعشن ويعملن في الوسط الريفي، على قدم المساواة مع الرجال على الموارد المنتجة والخدمات الأساسية، وفرص الشغل وتكنولوجيا الاقتصاد في العمالة. ويستلزم هذا الوضع أيضا أن تهتم بلدان شمال أفريقيا بأولوية مراجعة القوانين التي تحد من قدرات النساء على المستوى القانوني.

إضافة إلى ذلك، يستدعي واقع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الحالية في بلدان شمال أفريقيا تحقيق أفضل توازن في السياسات والاستراتيجية الحكومية لفائدة المناطق الأكثر عرضة للهشاشة، لاسيما المناطق الريفية. وبالتالي، ينبغي أن تعزز الدولة إرادتها السياسية بهذا الصدد عبر تشجيع مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين وعبر اعتماد استراتيجيات للتنمية كفيلة بتلبية احتياجات جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء الريفيات، اللواتي يتعين إبراز دورهن في تنمية البوادي واستقرارها، وفي الأمن الغذائي في بلدان المنطقة.

وفي سبيل دعم البلدان الأعضاء في هذه الجهود، وفي إطار التوجهات الجديدة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واستراتيجية المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا الرامية إلى تعزيز البحث في قضايا النوع الجنساني وإدماجها ضمن أنشطته وبرامجه، نظم المكتب شهر تشرين الأول/أكتوبر 2013 اجتماعاً إقليمياً للخبراء في موضوع «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا» وأعد هذه الوثيقة عن حصول النساء الريفيات على التمويل، بناء على أربع دراسات حالة تخص كلا من الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس.

ويسعى هذا المجهود إلى تحديد الصعوبات وأوجه التمييز التي تعاني منها النساء في الحصول على الموارد المالية والتحكم فيها، وإلى إبراز الممارسات الحميدة المتبعة، وإلى تحليل أفاق تكييف الاستراتيجيات بما يكفل تعزيز حصول النساء الريفيات على التمويل من أجل النهوض بحقوقهن وبدورهن كفاعلات في التنمية.

وتتساءل هذه الدراسة أيضاً عن كيفية تنمية المناطق الريفية في إطار برامج التنمية الشاملة، والعمل على استقرار النساء - وأيضاً الفتيات الريفيات اللواتي يحملن شهادات - في مناطقهن الأصلية أو عودتهن إليها، خصوصاً عبر تحسين الجاذبية الاقتصادية لهذه المناطق. وتقتترح هذه الدراسة عدة سبل بهذا الصدد مثل تيسير الحصول على التمويل والدعم المؤهل وتوفير بدائل وفرص في القطاعات الجديدة مثل تكنولوجيا المعلومات، والأنشطة المرتبطة بالسياحة البيئية والاقتصاد الأخضر.

من جهة أخرى، تقترح هذه الدراسة بعض عناصر الإجابة على أسئلة أخرى تتعلق بالملاحظات والتحليل التي تطرقت إليها، وتتمثل أبرزها في: كيف يمكن توعية المشرعين للعمل على مراجعة قوانين إتاحة الموارد المنتجة للمرأة والنهوض بروح المقابلة في الوسط الريفي؛ كيف يمكن إقناع الأبنك ومنظمات التمويل الأصغر ليهتموا أكثر بالمرأة كزبونة؛ كيف يمكن جذب الاستثمارات الموجهة للنساء الريفيات، بما في ذلك الفتيات؛ كيف يمكن إعطاء الأولوية للقطاعات غير التقليدية وتحقيق دينامية جديدة للتشغيل في المناطق الريفية؛ ما هي المساعدة التي يمكن تقديمها للبلدان لكفالة تحسين إنتاج الإحصاءات المصنفة حسب الجنس لتكون دعامة جيدة في إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية وإدماج مقارنة النوع الجنساني بصفة منهجية؟

وتنتقل إلى أن تفتح هذه الوثيقة أفاقاً جديدة للبحث في هذه الإشكالية الجسيمة وتساعد على تعزيز الانسجام اللازم بين حقوق النساء الريفيات وواجباتهن في بلدان شمال أفريقيا من جهة، وسياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية من جهة أخرى. وسيواصل مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم البلدان الأعضاء في سبيل إنجاح جهودها في هذا السياق.

كريمة بوغمرّة بن سلطان

مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

الفهرس

i	تمهيد
1	مقدمة
7	أولاً - المرأة الريضية والتنمية في شمال أفريقيا
17	ثانياً - حصول النساء الريفيات على الموارد المالية في البلدان المدروسة: تقليص الإكراهات وتعزيز الممارسات الحميدة
17	دراسة حالة تونس
37	دراسة حالة المغرب
65	دراسة حالة الجزائر
77	دراسة حالة مصر
89	ثالثاً - الخلاصات والتوصيات
97	قائمة المراجع والمواقع الإلكترونية
108	قائمة المختصرات



عجریة زوقمة، متحف غزینتاب، ترکیا

مقدمة

1. السياق

اهتمت العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية طيلة العقد المنصرم بظروف المرأة الريفية، مؤكدة بذلك على دور المرأة في الإنتاج الزراعي وفي التنمية الريفية في معظم البلدان النامية. وقد اعتمدت هذه اللقاءات الدولية جملة من التوصيات والقرارات، كان أهمها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 62/136 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007 الذي يقضي بإحداث اليوم العالمي للمرأة الريفية.

وتمثل آخر لقاء من هذه اللقاءات في انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة شهر آذار/مارس 2012. وانكب هذا الاجتماع على الموضوع الرئيسي «تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية والتحديات الراهنة». ويشير تقرير الأمين العام الصادر بهذا الصدد إلى القيود والفوارق التي تعاني منها النساء الريفيات في العالم ويحث بإلحاح على الاهتمام بالنساء والفتيات الريفيات والاستثمار في قدراتهن. ويسلط هذا التقرير الضوء في توصياته على الخصوص على الجوانب التالية:

- دعم تنفيذ جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وإقرار حقوقها، وخاصة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اعتماد استراتيجيات للتنمية الريفية وأطر للميزة بما يكفل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، بهدف كفالة الاستجابة لاحتياجات المرأة الريفية وأولوياتها؛
- اتخاذ التدابير المحلية الخاصة من أجل تحقيق المشاركة الكاملة والمتكافئة في هيئات صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي للمرأة الريفية والمرأة المنتمة للشعوب الأصلية؛
- استهداف المرأة الريفية فيما يتخذ من مبادرات ترمي إلى إيجاد فرص العمل على الصعد الوطنية والمحلية، مع بناء قدرتها الإنتاجية بما يمكنها من المشاركة في سلسلة القيم العالمية؛
- وضع استراتيجيات وأطر الرصد والتقييم المعنية بمساواة الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية بما يكفل تقصي مسار التقدم والآثر المتحقق؛ إلى جانب دعم قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات

المقارنة مبنية على أساس جنساني، بما في ذلك ما يتصل باستخدام الوقت وبالإحصائيات الجنسانية في المناطق الريفية.

وفي سياق تنفيذ توصيات هذه الدورة السادسة والخمسين، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، عبر مكتبها دون الإقليمي بشمال أفريقيا، اجتماع مجموعة الخبراء المخصص في موضوع «تيسير الحصول على التمويل في سبيل تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة». ولأغراض هذا الاجتماع، أنجزت اللجنة أربع دراسات حالة تخص أربع بلدان من المنطقة دون الإقليمية، الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، والتي تم استخدامها كأرضية للنقاش وانبثقت عنها هذه الوثيقة.

2. أهداف الوثيقة

وتهدف هذه الوثيقة في المقام الأول إلى إعداد تشخيص عن حصول المرأة الريفية على التمويل ومدى تحكمها في الموارد المالية في هذه البلدان، مع مراعاة البعد الجنساني، بغية الوقوف على التقدم المتحقق والعراقيل القائمة وصياغة التوصيات اللازمة. وفي هذا الإطار، تم إجراء تحليل للاستراتيجيات والسياسات والبرامج القائمة التي تنطبق إلى الفوارق الجنسانية في الوسط الريفي، إلى جانب الاستراتيجيات الخاصة التي صاغتها مختلف الأطراف المعنية (الحكومات، والمؤسسات المالية، والهيئات المالية المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) لتيسير وصول المرأة الريفية إلى مصادر التمويل. وتسعى هذه الوثيقة أيضا إلى الإحاطة بالرهانات الرئيسية لهذا الموضوع ورصد عدد من جوانبه الملموسة مثل «1» التدابير التي ينبغي اتخاذها بخصوص استراتيجيات وبرامج التنمية للتكثيف النهوض بوضع المرأة الريفية؛ «2» كيفية تيسير حصول المرأة الريفية على آليات التمويل وإقناع مقدمي الخدمات مثل الأبنك ومؤسسات القروض الصغرى للمزيد من الثقة في زبائنهن من النساء؛ «3» كيفية جذب الاستثمار الموجه للنساء الريفيات - بما في ذلك الشابات حاملات الشهادات- وتشجيع القطاعات غير التقليدية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاقتصاد الأخضر والسياحة الخضراء؛ «4» ما هو الدعم الذي يمكن تقديمه للحكومات لتحسين إنتاج الإحصائيات المبوبة على أساس جنساني، وغيرها.

وتعرض هذه الوثيقة عدة تجارب ومبادرات وطنية وإقليمية خاضتها النساء الريفيات في سبيل الحصول على التمويل، وتقتصر أيضا سبلا مبتكرة للتفكير والعمل، إضافة إلى جملة من التوصيات القابلة للتنفيذ على المديين المتوسط والطويل موجهة لصناع القرار والفاعلين في التنمية المكلفين بالنهوض بالمرأة الريفية في المنطقة دون الإقليمية. وتبني المنهجية المتبعة في إنجاز هذه الوثيقة على ما يلي:

- تعريف مفاهيم الموضوع ومصطلحاته؛ وتحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة بوضع المرأة الريفية وحصولها على التمويل وتحكمها في الموارد المالية (تقارير الأبنك، وتقارير أنشطة منظمات القروض، وغيرها/ القروض الصغرى...)
- الحوارات مع المسؤولين لدى بعض الفاعلين المستهدفين مثل: هيئات القرض الزراعي، والمنظمات غير الحكومية للقروض الصغرى، ووزارات الزراعة، والبنك المركزي، وغيرها؛ مجموعات التركيز مع الريفيات المستفيدات من القروض الصغرى لإنجاز مشروع معين، وأخيرا نتائج اجتماع الخبراء المخصص المنعقد في الفترة ما بين 31 تشرين الأول/أكتوبر وفتح تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بالرباط (المغرب).

3. العراقيل

يمكن تصنيف العراقيل التي واجهت إنجاز هذه الدراسة إلى صنفين:

1.3. غياب البيانات الموثوقة والمحينة عن وضع المرأة الريفية بالنظر إلى أن اهتمام المانحين والحكومات بهذا الموضوع يعود إلى بضع سنين فقط وصاحبه الوقوف على غياب البيانات بهذا الصدد. وعموما، لا تقدم المؤشرات المعتمدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أي تمييز بين الوسطين الحضري والريفي حسبما يتبين من الدراسات والتقارير ذات الصلة بتقييم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (التقارير الوطنية والدولية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها)⁽¹⁾. إضافة إلى ذلك، نادرا ما تكون البيانات الواردة في الإحصاءات الدولية والوطنية مبوبة على أساس وسط الإقامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية،...)، ولا توجد بيانات مبوبة حسب وسط الإقامة والنوع الجنساني فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية والإدماج المالي عموما، سواء ضمن التقارير الدولية أو الوطنية. ففي المناطق الريفية في البلدان الأربعة

¹ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012: تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، 2012

- منظمة العمل الدولية: المؤتمرات الدولية للمتخصصين في إحصائيات العمل.

- منظمة العمل الدولية-منظمة الأغذية والزراعة: الملاحظات التوجيهية عن النوع الجنساني والعمالة 2010.

المدرسة، تهيمن الموارد غير الرسمية فيما يتصل بحصول المرأة على الموارد المالية (الادخار التكافلي، والادخار العيني أو السيولة، والمجوهرات، والاقتراض من العائلة، وما إلى ذلك)، وهي مصادر لا تعبر عنها أية بيانات وطنية أو إقليمية أو محلية. لذا لا يمكننا أن نقيّم حجمها في غياب دراسة تفصيلية محددة. كما لا تتوفر مؤشرات الحصول على الموارد الرسمية (ملكية الأراضي، والقطيع، والقروض، والقروض الصغرى، وغيرها) ومؤشرات الإدماج المالي؛ وإن وجدت فلا تكون مبوبة على أساس جنساني أو وسط الإقامة. أما عن التحكم في الموارد المالية الرسمية وغير الرسمية، فلا نجد عنها إلا مؤشرات محدودة جدا، مع العلم أن تمكين المرأة لا يمكن أن يتحقق دون تحكمها في مواردها المالية.

ومن جهة أخرى، لا يوجد إلا عدد ضئيل من الدراسات والبحوث عن أوضاع المرأة الريفية بشمال أفريقيا، وخصوصا عن حصولها على الموارد وتحكمها فيها. فالنقص لا يقتصر فقط على البيانات المتعلقة بهذا الموضوع وبأوضاع السكان الريفيين عموما، وإنما يشمل أيضا مشكل المفاهيم التي يعتمد عليها منتجو الإحصاءات والتي لا تكون بالضرورة ملائمة لقياس نشاط المرأة، خصوصا في المناطق الريفية. ونكتفي هنا بذكر المشكل الذي يطرحه تعريف مفهوم «السكان النشيطين». فهذه العبارة تشير إلى «جميع الأشخاص من الجنسين الذين يشكلون القوة العاملة الضرورية لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في الفترة المرجعية المحددة للدراسة الاستقصائية». بالفعل، فغالبا ما يتعذر على الأشخاص -خصوصا النساء- في الوسط الريفي التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة غير الاقتصادية. وهكذا، تعتبر النساء والفتيات بأن جلب الماء من البئر أو الساقية، والأشغال المنزلية، ورعاية الأبناء، وجمع الحطب، وقطف الخضر، وتشذيب الحقل والعناية بالقطيع، كلها أنشطة تتقاطع فيما بينها (أعمال منزلية وأعمال لإنتاج السلع). وبالتالي، غالبا ما يعتبرن أنفسهن لا يمارسن أي نشاط. ويتمثل نوع آخر من الصعوبات في تحديد مفهوم العمل ويتداخل أحيانا مع مفهوم العمل الاجير. ويؤدي هذا الواقع إلى تحديد مستويات متدنية لمعدل نشاط المرأة عبر الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لكون النشاط الزراعي موسميا بالأساس ولأنه لا يمكن الاستناد إلى فترة مرجعية وحيدة⁽²⁾، ينبغي الحرص عند استخدام جميع البيانات عن نشاط المرأة في الوسط الريفي ومحاولة تقييم أنشطتها عبر البيانات عن تخصيص الوقت، إن وُجدت، والمعلومات النوعية. وانطلاقا من الحوارات التي أجريناها مع مسؤولين من جمعيات القروض الصغرى بالمغرب مثلا، لا تصرح النساء الريفيات بنشاطهن أو بادخارهن إذ «لا ينبغي الإفصاح عنه، بحكم التقاليد الثقافية» (التطير، والحسد، والتكتم، والحجل، وغيرها).

2.3. العراقيل ذات الصلة بالسياق السياسي في كل من مصر وتونس

نظرا لانعدام الاستقرار السياسي في هذين البلدين، كان إجراء البحث صعبا، مما تسبب في تعطيل، أو أحيانا عرقلة، الحصول على المعلومات اللازمة. وبالتالي، لم تتمكن من إجراء اللقاءات المباشرة أو تكوين مجموعات التركيز في مصر.

وبناء عليه، تحتاج هذه النتائج إلى الاستكمال عبر دراسات استقصائية ودراسات يمكن توسيع نطاقها إلى بلدان أخرى من المنطقة، لإنجاز تشخيص أكثر شمولاً وإحاطة عن حصول النساء اللواتي يعشن ويعملن في الوسط الريفي على الموارد المالية. كما ستساعد الزيادة في توثيق هذا الموضوع وتشجيع البحث في دور المرأة الريفية الاقتصادي عموما على دعم الجهود الرامية إلى مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال، وتعديل القوانين وإزالة العراقيل التي تعيق قدرات النساء بهذا الصدد.

وتتألف هذه الوثيقة، التي تم إنجازها انطلاقا من أربع دراسات حالة قطرية لكل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس، من الفصول التالية:

- أولا - المرأة الريفية والتنمية في شمال أفريقيا
- ثانيا - حصول المرأة الريفية على الموارد المالية في البلدان المدروسة: تقليص الإكراهات وتعزيز الممارسات الحميدة
- ثالثا - أهم الخلاصات والتوصيات

² نزهة العمراني: - Anna - les structures d'emploi dans le milieu rural 1960-1982 et au-delà. Annales Marocaines d'Economie Revue de l'Association des Economistes Marocains Été 1994
- La pluriactivité des ménages agricoles Le cas du Maroc Annales Marocaines d'Econo-
- mie Revue de l'Association des Economistes Marocains Numéros 22/ 23 Été 1998



فسيفساء رومانية

أولا - المرأة الريفية والتنمية في شمال أفريقيا

يتعين أن يُستهل كل مجهود للبحث والتحليل بتعريف المفاهيم الأساسية المستخدمة فيه. وبالنسبة لهذا العمل، تتمثل المفاهيم الرئيسية المعتمدة فيما يلي:

- النساء الريفيات: هن النساء والفتيات اللواتي يقطن في الوسط الريفي الذي يعمل فيه السكان النشيطون من الجنسين في عدة قطاعات: الزراعة، والتجارة، والخدمات، والصناعة، والإنتاج التقليدي، وغيرها.
- الحصول على التمويل: هو النفاذ إلى جميع الموارد المالية الرسمية وغير الرسمية لتلبية مختلف احتياجات الاستهلاك أو الاستثمار: الموارد النقدية المتأتية من الأنشطة الرسمية أو غير الرسمية وغير المودعة في حساب بنكي؛ والحسابات الجارية أو حسابات الادخار لدى الهيئات العمومية، والخاصة والمؤسسات المتخصصة؛ والقروض لدى هذه الهيئات؛ والقروض الصغرى لدى المنظمات غير الحكومية، والمساعدة العمومية، والقروض غير الرسمية من الأصدقاء أو العائلة، والادخار التكافلي، وبيع المجوهرات، (الادخار في الأشياء العينية)، وغيرها.
- تمكين المرأة: لا يعتمد فقط على الموارد المالية للنساء وتحكمهن فيها، وإنما على عدة عوامل أخرى مثل الفوارق الجنسانية في العلاقات بين الرجال والنساء (ميزان القوى الاجتماعي)، والبيئة الاجتماعية والثقافية، والقوانين والعادات القائمة، حسبما تشير إليه عدة تقارير صادرة عن الأمم المتحدة³. وتعرف الأمم المتحدة «تمكين المرأة بناء على خمسة معايير رئيسية تعكس على التوالي روح الكرامة، والحق في اتخاذ الاختيارات والقرارات، والحق في الوصول إلى الموارد وإلى الفرص، والحق في التحكم في حياتها الشخصية سواء داخل البيت أو خارجه، والقدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لتحقيق مناخ اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة، على الصعيدين الوطني والدولي».

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) Innovative approaches to promoting women's economic empowerment", <http://undp.org/women/publications.shtml>
 = الأمم المتحدة (2010) «الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير 2010»، [http://www.un.org/fr/millenniumgoals/pdf/report2010.pdf]

المرأة الريفية في البلدان النامية : بعض المؤشرات

- أهمية المرأة الريفية في العمل الزراعي والريفي

تمثل النساء الريفيات ربع سكان العالم. وتمثلن في البلدان النامية 43% من السكان النشيطين وتساهمن بقدر كبير في الإنتاج الزراعي⁽⁴⁾. ورغم حجم مساهمة النساء في الزراعة والاقتصاد الريفي في البلدان النامية، فنسبة استفادتهن من الموارد الإنتاجية ومن فرص الشغل ضئيلة مقارنة مع الرجال. وقد جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة بعنوان «حالة الأغذية والزراعة في العالم»، خصوصاً في فصله «دور المرأة في الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية (2011)»، أن تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والخدمات والعمالة سيساهم في الرفع من الإنتاج الزراعي لهذه البلدان ما بين 2،5 إلى 4 بالمائة، وهو ما سيساهم على الصعيد العالمي في تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بحوالي 100 إلى 150 مليون شخص. وفي المناطق حيث الزراعة هي المشغل الرئيسي للسكان الريفيين، يصل عدد العمال الفقراء إلى مستوى عال جداً. وتُعد معظم العاملات الريفيات عاملات داخل الأسرة غير مأجورات أو مستقلات، ويعملن في أنشطة هشة وضعيفة الأجر. وتعمل النساء عموماً في المناطق الريفية ساعات أطول من الرجال، وهو عمل بالكاد تؤطره قوانين العمل نظراً لطبيعته غير الرسمية.

تحدد المعايير الجنسانية دور كل من النساء والرجال في الزراعة وفي العمل الريفي. وغالباً ما تتطور ببطء، ولا يزال يقع على عاتق النساء أكبر قدر من العمل المنزلي (أشغال المنزل، وتربية الأطفال، ورعاية كبار السن، وجمع الحطب، و جلب الماء، وما إلى ذلك)، إلى جانب العمل المنتج غير المأجور (المشاركة في الأعمال بالحقول، والاعتناء بالماشية، وغيرها). ولا يُعترف بهذه الأشكال من النشاط داخل مفهوم العمل ولا تدخل ضمن الإحصاءات المتعلقة بالعمالة. وتفسّر هذه المهام المتعددة بغياب أو ضعف البنيات الأساسية الاجتماعية (الربط بالماء، والكهرباء، والطرق، والحضانات، والمدارس، والمستشفيات) وتحد من إمكانيات الحصول على العمل المأجور. ويترب عن ذلك أيضاً اضطراب الفتيات على وجه الخصوص إلى التخلي عن دراستهن. ويمثل ضعف أو تفاوت استفادة شباب المناطق الريفية من التمدن والتدريب، لاسيما منهم الفتيات، عائقاً كبيراً أمام حصول هؤلاء الشباب في المستقبل على عمل لائق ومنتج⁽⁵⁾.

⁴ هيئة الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام عن المرأة الريفية، آذار/مارس 2012 /

<http://www.unwomen.org/fr>

⁵ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية: الملاحظات التوجيهية

- الحصول على الموارد

يحد سقف من زجاج الطموح المهني للنساء عموماً، وسقف من معدن طموح النساء الريفيات، لأن الحصول على التمويل غالباً ما يكون مستحيلاً دون تدخل الرجل ولو لم يكن منتجاً. فبالكاد تملك 20 بالمائة من النساء الريفيات الأراضي التي يزرعنها، وتبلغ هذه الحصة 10 بالمائة فقط في شمال أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وفي الشرق الأوسط. ويتمتع الرجال بضعف فرصة النساء لامتلاك مقابلة يشتغل به عمال في البلدان المتقدمة والنامية، باستثناء شرق آسيا حيث تتكافأ نسبة الملكية بين الجنسين. فنسبة النساء اللواتي يشتغلن في قطاع الصادرات الزراعية غير التقليدية كبيرة جداً في مناصب الشغل ذات مؤهلات ضعيفة، والتي يتزايد طابعها الموسمي والمرن، دون الاستفادة من أي تأمين اجتماعي أو غيره من الامتيازات الاجتماعية. ويتقاضين في المتوسط أجرة أقل بـ25 بالمائة مقارنة مع الرجال. ورغم أن التمويل الأصغر قد أتاح بعض الإمكانيات لتعمل المرأة لحسابها الخاص، بما في ذلك في الأنشطة غير الزراعية (42 بالمائة من دخل الأسر المعيشية الريفية في أفريقيا)، يبدو أن الرجال يستفيدون من قروض ذات مبالغ أكبر.

- الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية

لا يستفيد إلا ثلث النساء الريفيات من العلاجات الطبية في العالم، 60 بالمائة من الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية هم نساء وفتيات العالم الريفي.

بشأن «النوع الجنساني والشغل في العالم الريفي»: الدروس المستفادة من حلقة عمل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية لسنة 2009 بشأن التفاوتات والميول والبحث القائم بخصوص الأبعاد المتعلقة بمسائل النوع الجنساني والعمل الزراعي والريفي: سبل متميزة للتغلب على الفقر. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع fao-ilo.org.
الملاحظات التوجيهية:

- العمل الريفي العادل بين الجنسين للتقليل من الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي؛
- الاستثمار في الكفاءات من أجل تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في العالم الريفي؛
- روح المقابلة لدى النساء في العالم القروي هي «صفقة رابحة»!
- تطوير سلسلة القيمة الزراعية: هل هو تهديد أو فرصة أمام عمالة النساء.
- النساء في أشغال البنيات الأساسية: تشجيع المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية.
- تيسير استفادة كل من النساء والرجال من الهجرة في أسواق الشغل الريفية.
- كسر الحلقة المفرغة للفقر الريفي: إبعاد الفتيات والفتيان عن الشغل وتمتعهم بالتمدرس.

- الاستفادة من التعليم

تمثل النساء الريفيات الثلثين من أصل 800 مليون أمي في العالم. وتبلغ نسبة ارتياد الفتيات للمدرسة عالميا في المستوى الثانوي في المناطق الريفية 39 بالمائة مقارنة مع 45 بالمائة بالنسبة لفتيان المناطق الريفية. ويمثل التعليم والتدريب أحد الوسائل الفعالة للقضاء على الفقر والمجاعة ولتيسير تمكين المرأة. وتحظى النساء اللواتي استفدن من التعليم بفرصة أكبر للتمتع بصحة جيدة، والحصول على أجر مرتفع وممارسة سلطة أكبر في صنع القرار داخل البيت. وتشير عناصر المعلومات التي تم استقاؤها في بعض بلدان أفريقيا وجنوب آسيا إلى أنهم يتمتعون بفرص أكبر للعمل على استفادة أبنائهم من التعليم، مما يساهم في تكسير حلقة الفقر.



النساء الريفيات في أفريقيا وشمال أفريقيا

يتحدد الفقر في أفريقيا حسب المناطق، ونلاحظ انتشاره لاسيما في المناطق الريفية ويطال النساء والرجال بدرجات متفاوتة. وفي مجموع البلدان السبعة والثلاثين التي قدمت بيانات عن هذا المؤشر، يتبين وجود تفاوت كبير بين الفقر الحضري والفقر الريفي، إذ يُعد هذا الأخير أكثر حدة بثلاث مرات من الأول. ويتبين أيضا بأن الفقر يطال خصوصا النساء⁶ في كل من المغرب، ومصر، وغانا، وزامبيا، والكامرون، والرأس الأخضر، ورواندا، على سبيل المثال.

وفي شمال أفريقيا، يواجه الرجال (2،32 بالمائة) خطرا أقل من النساء (1،55 بالمائة) للعمل في مناصب هشة. وبالنسبة للقارة الأفريقية، تُسجل منطقة شمال أفريقيا أعلى معدل للبطالة في صفوف الشباب والنساء؛ ولم يتغير هذا الوضع أبدا خلال العقد الماضي.

التعليم: حققت معظم البلدان الأفريقية تقدما مطردا في هذا المجال وتسير بخطى ثابتة نحو تحقيق هدف المعدل الصافي للتمدرس في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول 2015. غير أن عدد الفتيات اللواتي ينقطعن عن المدرسة مرتفع جدا مقارنة مع الفتيان، بحيث يسجلن معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي أقل من الذكور.

⁶ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012 : تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، 2012

العمالة: تنخفض عمالة المرأة في القطاع غير الزراعي بأفريقيا مقارنة مع باقي مناطق العالم. وبلغت هذه النسبة 18,8 بالمائة سنة 2009 بشمال أفريقيا و32,6 بالمائة في باقي مناطق القارة. وتقلصت نسبة النساء العاملات في القطاع الصناعي في منطقة شمال أفريقيا ما بين 2000 و2011.

التمكين السياسي: تتصنف خمسة بلدان أفريقية ضمن البلدان الثلاثين الرائدة عالميا في مجال تمكين المرأة سياسيا: جنوب أفريقيا، والموزمبيق، وأنغولا، وأوغندا، وتنزانيا (بينما تتذيل مصر والجزائر الترتيب في أفريقيا). أما عن المؤشر العالمي للفوارق بين الجنسين، فالبلدان الخمسة التي تتصدر اللائحة في أفريقيا هي ليزوتو، وجنوب أفريقيا، وبوروندي، والموزمبيق، وأوغندا؛ في حين أن التشاد، ومالي، وكوت ديفوار، والمغرب، والبنين، ومصر، والجزائر لا تحتل مراتب مشرفة.

الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية: يستحوذ موضوع صحة الأم والطفل على اهتمام معظم بلدان أفريقيا. فقد بلغ المعدل المتوسط لوفيات الأمهات في القارة 590 وفاة من أصل 100.000 ولادة حية سنة 2008. مما يعني أن أفريقيا سجلت في تلك السنة وفاة امرأة كل 2,5 دقائق بسبب تبعات الحمل أو أثناء المخاض، أي وفاة كل ساعة، 576 وفاة كل يوم، و210.223 وفاة في السنة. وفي الفترة ما بين 1990 إلى 2010، استطاع أكثر من ملياري شخص (89 بالمائة، مقارنة مع هدف 88 بالمائة) الحصول على الماء الشروب المحسن، إلا أن أفريقيا لم تحقق نفس الإنجاز لأن معدل النفاذ إلى الماء الشروب المحسن بالنسبة لمجموع سكانها الأفريقيين انتقل من 42 بالمائة إلى 53 بالمائة فقط، في الفترة نفسها.

وتعطي هذه المجموعة من المؤشرات عن وضع المرأة الريفية إثباتا تجريبيا بأن ظروف عيش النساء الريفيات، حسبما يتزايد الاعتراف به، تمثل عراقيل حقيقية أمام حصولهن على الموارد وتحكمهن فيها، بما في ذلك الموارد المالية موضوع هذه الدراسة.

الموارد المالية الرسمية وغير الرسمية في المناطق الريفية

ألف - عرض التمويل في المناطق الريفية

تتكون الموارد المالية من الموارد الداخلية والموارد الخارجية. فالموارد الداخلية هي التقدّمات الشخصية على شكل سيولة أو المودعة في حساب بنكي (الحسابات الجارية وحسابات الادخار لدى الأبنك وغيرها من المؤسسات)، وموارد الادخار العيني (المجوهرات وغيرها). وتأتي هذه الموارد من نشاط المرأة نفسها أو من أفراد العائلة (تحويل الأموال من المهاجرين داخل البلاد وخارجها). أما الصنف الثاني وهو الموارد الخارجية فيمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية.

وفي المناطق الريفية، يهيمن النموذج غير الرسمي بسبب العراقيل المتعددة المتعلقة بهذا الوسط: يعيش معظم السكان في المناطق النائية ذات بنيات أساسية ناقصة، وانعدام الهيئات المالية أو ضعفها، والدخل الناتج عن الأنشطة غير الرسمية وغير المضمونة⁽⁷⁾.... ويأخذ هذا النموذج غير الرسمي عدة أشكال تكون أحياناً مميزة لبعض الجماعات: الادخار التكافلي، والاقتراض من المقرضين الخواص (غالباً ما يسمى القرض الربوي بالنظر لارتفاع نسب الفائدة المطبقة)، والادخار غير الرسمي المخصص للأبنك المتنقلة، والاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، وما إلى ذلك.

وتعرض مختلف المؤسسات التمويل الرسمي: خدمة القروض لمشاريع التنمية، والأبنك التجارية، والأبنك المتخصصة في القرض الزراعي/الريفي؛ ومؤسسات التمويل الأصغر (التي تسيروها المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المتخصصة)، والهيكل الحكومية (الإعانات ومختلف المساعدات). ويوجد عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر في العالم الريفي تحاول التكيف مع الطلب الخاص بهذا الوسط من جهة، وبالنساء من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بحصول النساء الريفيات على الموارد المالية وبمراعاة العراقيل المذكورة أعلاه، يتمثل أحد أهداف هذه الدراسة في تحليل عرض التمويل الرسمي. ومن هنا تتبين جدوى تعريف بعض المفاهيم، على سبيل المثال:

التمويل الأصغر: نظام يسمح بعرض مجموعة من الخدمات المالية (الادخار، والتأمين، وتحويل الأموال، ووسائل الاداء والقرض) بما يتلاءم مع احتياجات الأفراد ذوي الدخل الضعيف، واحتياجات المقاولات الصغرى والصغيرة جداً. وبفضل خدمة القرب، يقدم هذا النظام خدمة لشريحة سكانية لا يشملها عموماً النظام المالي التقليدي. ويسعى إلى تمكين هؤلاء الأفراد والمقاولات من التدبير الجيد لدخلهم ونفقاتهم، وترشيد

⁷ بوابة التمويل الأصغر / <http://www.lamicrofinance.org>

استهلاكهم، والحصول على الأصول، والاحتماء ضد المخاطر الخارجية والاستثمار في نشاط معين لزيادة دخلهم. ويتضمن التمويل الأصغر أحيانا خدمات غير مالية (محو الأمية، والتدريب، وغيرها) مما يساهم في استغلال جيد للخدمات المالية.

القروض الصغرى: قرض بمبلغ صغير يُمنح للأشخاص ذوي الدخل المنخفض لمساعدتهم على تحسين ظروف عيشهم، وأيضا للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا لمساعدتها على ممارسة أنشطة مدرة للدخل.

الإدماج المالي: بخلاف الإقصاء المالي حيث لا تستفيد فئة كبيرة من السكان من الخدمات المالية الكفيلة بتلبية احتياجاتها، نعني بالإدماج المالي إنشاء أنظمة مالية لخدمة جميع السكان⁽⁸⁾.

وقد تطور التمويل الأصغر الريفي ليتخذ أشكالا تنظيمية متعددة:



محمد يونس، مؤسس بنك كرامين (رويترز)

- نموذج «غرامين بانك»: تتلقى مجموعة من المقترضين قرضا - ولو بمبلغ ضئيل جدا - فيكونون مسؤولين متضامنين عن تسديده.

- تعاضديات الادخار والقرض: هي تعاونيات يسيّرُها أعضاؤها. وفي نموذجها الأول، يتم أولا تجميع الادخار، ثم تُمنح قروض انطلاقا من موارد هذا الادخار بحيث يصبح هذا الأخير جزءا من الضمان المطلوب من المقترض. وفي إطار التمويل الأصغر بأفريقيا، تساهم الشبكات التعاضدية إسهاما كبيرا في تمويل الزراعة.

- الصناديق القروية ذاتية التسيير للادخار والقرض: تنبني هذه الصناديق على مبدأ تحفيز الانسجام الاجتماعي على المستوى الأكثر لامركزية، والذي غالبا ما يكون هو القرية. لذا تعود ملكية الصندوق القروي إلى مجموع أعضائه الذين يسيرونه. ويعطى القرض في البداية على أساس الموارد المكوّنة من تجميع الادخار، بهدف تشجيع الإحساس بالمسؤولية لدى المقترضين. وتختلف الصناديق القروية ذاتية التسيير للادخار والقرض عن التعاضديات من حيث التسيير التقني الذي يتولاه، ليس الأجراء، وإنما مستخدمون قرويون يعينهم الأعضاء.

⁸ وزارة المالية: الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الأصغر في تونس 2011-2014

- وقد ظهرت على أساس هذه النماذج الرمزية العديد من التجارب التي تستمد مكوناتها من كل واحد من هذه النماذج وتكيفها حسب السياقات الجديدة.

باء- تأثير التمويل الأصغر على النساء: نتائج التقارير المتوفرة

على الصعيد الدولي، تبين العديد من الدراسات والتقارير أهمية حصول النساء على الموارد المالية ابتداء من التسعينيات التي شهدت ازدهار التمويل الأصغر في الوسط الريفي، لكنها تشير أيضا إلى القيود والعراقيل التي تواجه النساء، خاصة الفئات الأكثر فقرا⁽⁹⁾. ورغم أن النساء يشكلن عنصرا أساسيا لبقاء الوحدة الأسرية وتديرها، فإنهن يواجهن صعوبة حقيقية في الاستفادة من الموارد مثل القروض. وبالتالي فالحصول على الموارد المالية والتحكم فيها وتحسينها يسفر عن أثر إيجابي على رفاه الأسرة والمجتمع بأكمله. وقد بينت العديد من الدراسات المنجزة في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وفي جنوب آسيا بأن النساء يخصصن حصة كبيرة من دخلهن لرفاه البيت، مقارنة مع الرجال⁽¹⁰⁾. وأظهرت أن النساء يتجهن غالبا إلى تخصيص مبلغ متزايد من المال لتحسين صحة الأسرة وتغذيتها، وأيضا لتمدرس الأطفال⁽¹¹⁾. مما يعني أن استهداف المرأة يساهم بشكل كبير في التقليل من فقر الأطفال والأسر المعيشية. وتظهر النساء بوجه مشرف مقارنة مع الرجال من حيث سداد القروض، أو الادخار، وهن أكثر استعدادا إلى تكوين مجموعات فعالة لجمع الادخار ومنح قروض عديدة بمبالغ صغيرة وتكلفة ضئيلة.

⁹ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المساواة بين الجنسين والتمويل الأصغر الريفي: الوصول إلى النساء وتمكينهن، آب/أغسطس 2009، دليل المتخصصين.

- ر. م. فونديلاك وم. شرينر (جامعة سان لوي، الولايات المتحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، «Deve lopment in practice الجزء 2، رقم 5، الصفحات 602-612، تلخيص أنجزته بيتي وامبفلر لفائدة Pole Microfinancement BIM ، 2004

- اللجنة المعنية بشؤون المرأة والتنمية، المديرية العامة للتعاون في التنمية، المصلحة العمومية الفدرالية، الشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية والتعاون في التنمية بروكسيل 2011: استفادة المرأة من الموارد وتحكمها فيها: تحد أمام الأمن الغذائي.

¹⁰ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المساواة بين الجنسين والتمويل الأصغر الريفي: الوصول إلى النساء وتمكينهن، آب/أغسطس 2009، دليل المتخصصين.

¹¹ لتحليل الدراسات ذات الصلة بالعلاقة بين ممتلكات النساء ورفاه الأسرة المعيشية، يرجى الاطلاع على:

= كويسمينغ، أ.ر. وماك كلايفرتي، ب. (2006)، «Using gender research in develop- ment، المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية، واشنطن العاصمة.

- غاماج س. (2006)، «A menu of options for intra-household poverty assess- ment، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطن العاصمة.

- شانت س. (2003)، «New contributions to the analysis of poverty: Methodo- logical and conceptual challenges to understanding poverty from a gen- der perspective. Mujer y Desarrollo العدد 47، وحدة المرأة والتنمية، اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية، الأمم المتحدة، سانتياغو، الشيلي.

وقد أبرزت هذه الدراسات وجود أربعة قيود رئيسية:

- ما تزال خدمات التمويل الأصغر مقتصرة حصريا تقريبا على المناطق الحضرية.
- رغم استفادة النساء من حجم أكبر من الموارد المالية بفضل تطور التمويل الأصغر منذ التسعينيات، فهن لسن على قدم المساواة مع الرجل ولا يتمتعن بأي تحكم في هذه الموارد. ومع أن التمويل الأصغر قادر على المساهمة في تمكين النساء وتحسين رفاههن، فلم تتحقق المساواة بعد للنساء، ذلك أن مبالغ القروض الممنوحة للنساء أقل من تلك الممنوحة للرجال؛ وأن أغلب البرامج التي يمكنهن اللجوء إليها لا تمنحن قروضا كافية لاقتناء الأصول مثل الأراضي والمسكن. وغالبا ما يتعين أن يكون القرض مضمونا أو مكفولا من «ولي» من الذكور. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يستخدم الرجل ناتج القرض الممنوح لزوجته أو أن يتفاوض مباشرة مع المقرض الرجل للحصول على القرض باسم زوجته. ولا تساعد مساهمة المرأة المتزايدة في دخل الأسرة المعيشية بالضرورة في تحسين وضعها وتحقيق المساواة بين الزوجين.
- لا تستفيد النساء الأكثر فقرا من القروض: يتبين بأن التمويل الأصغر لا يحدث إلا تأثيرا محدودا على النساء الأكثر فقرا والأكثر تهميشا.
- تعرضت قيود التمويل الأصغر «التقليدي» المترکز على عرض قرض بمبلغ صغير لسيل من الانتقادات: فبالنظر للمشاكل التي تعاني منها النساء الفقيرات، لا يراعي القرض بالضرورة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة. وغالبا ما تنبني صياغة المنتجات على فرضية أن النساء يمارسن نشاطا اقتصاديا معيناً وأن القرض يهدف إلى تنميتها؛ إلا أن العروض المقترحة نادرا ما تراعي الاحتياجات الأسرية (الصحة، والتمدرس) التي تقع غالبا على عاتق النساء داخل الأسرة. وفي معظم الحالات، لا يأخذ تصميم القروض بعين الاعتبار الضغوط التي تثقل كاهل بالنساء. ومقارنة مع الادخار، يحمل القرض مخاطر أكبر، إضافة إلى ضعف مرونته. فالادخار يقدم عدة مزايا: فهو طوعي، وغير إجباري، ويساعد على مواجهة المخاطر والارتياب. إنه يمثل احتياطيا يمكن من الاستفادة من فرص الاستثمار، في حين يمثل القرض دينا.

وينطبق هذا التحليل وكيفيات الاستفادة من الموارد المالية - مع وجود بعض الخصائص - على المناطق الريفية في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس. وهذا ما سنبينه في الدراسات القطرية التي نقدم عنها خلاصة في الفصل الموالي.



فسيفساء رومانية تمثل سلة كرز

ثانيا - حصول النساء الريفيات على الموارد المالية في البلدان المدروسة: تقليص الإكراهات وتعزيز الممارسات الحميدة

دراسة حالة تونس

ألف - السياق الوطني

1 - السياق الاجتماعي والاقتصادي

كشفت التحولات السياسية التي تلت ثورة كانون الثاني/يناير 2011 بتونس عن وجود مستويات من الفقر والبطالة أكثر حدة من تلك المعلنة سابقا في الوثائق الرسمية. ورغم أن تونس كانت تحقق نموا قويا وتتمتع بمناخ اقتصادي كلي مستقر نوعا ما، تقدم البلاد مثلا واضحا عن هشاشة النظام الاقتصادي المبني على نموذج نمو غير فعال⁽¹²⁾. وإلى جانب هذه المشاكل الهيكلية، توجد مشاكل ظرفية مرتبطة بالأضرار الجانبية لثورة كانون الثاني/يناير والحرب الأهلية في ليبيا⁽¹³⁾. وتحتل تونس الرتبة الرابعة والتسعين حسب مؤشر التنمية البشرية (الذي لم يتغير منذ 2011)؛ وتطورت قيمته تطورا ملحوظا منذ 2005. أما عن مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، فتحتل تونس الرتبة السادسة والأربعين سنة 2012، بعيدا عن المغرب (الرتبة الرابعة والثمانين) من أصل 148 بلدا؛ بمعدل 0,261، وهو أدنى من القيمة المتوسطة العالمية (0,463) والقيمة المتوسطة للبلدان العربية (0,555). مما يعبر عن التقدم الملحوظ الذي تحققه تونس في مجال المساواة بين الجنسين.

2 - سياق المساواة بين الجنسين

على الصعيد الدولي: تنخرط تونس في أهم الالتزامات الدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين: الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتصديق في حزيران/يونيه 2008 على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، وغيرها.

على الصعيد الوطني: ينص دستور 1959 على المساواة بين الجنسين ويضمن لجميع المواطنين نفس الحقوق الواجبات. ويمثل وضع المرأة في تونس - الذي يوطئه قانون الأحوال الشخصية - أحد النماذج الأكثر حداثة في العالم العربي الإسلامي. ويتواصل تطور حقوق المرأة التونسية عبر العديد من الإصلاحات سواء القانونية أو السياسية أو

¹² ميرسي كور: تقييم أسواق الخدمات المالية وغير المالية في جنوب تونس. ولايات قفصة، القصرين، ومدنين. كانون الأول/ديسمبر - 2011 كانون الثاني/يناير 2012، تونس العاصمة، تونس.

¹³ وزارة المالية: الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الأصغر في تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2011

الاجتماعية (1957، 1993، 2007). وينص الدستور التونسي الجديد الذي تم اعتماده يوم 26 كانون الثاني/يناير 2014، على حقوق المرأة التونسية وعلى محاربة العنف ضد النساء. ويجبر الدستور الدولة على ضمان تمثيلية النساء في جميع الهيئات المنتخبة، مما يجعلها أول بلد يراعي التكافؤ بين الرجل والمرأة في هذه الهيئات.

ومع ذلك، ما تزال عدة فوارق قائمة في مجالات مختلفة: وصول المرأة إلى مراكز القرار، الوصول إلى سوق الشغل، والنفوذ إلى الموارد، وغيرها.

وإثر ثورة 2011، بدأت النساء يشعرن بوجود خطر يهدد حقوقهن المكتسبة منذ زمن. فالتناقضات التي تحملها تصريحات قادة بعض الأحزاب النافذين الذين يهيمنون حاليا على الساحة السياسية، تثير إحساسا بانعدام الأمان لدى النساء ومختلف القوى الديمقراطية. غير أن الجميع يعترف اليوم بمشاركة النساء التونسيات المكثفة في ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011 وفي الأحداث التي تلتها.

3 - أحوال المرأة الريفية

يتركز الفقر في تونس خصوصا في المناطق الريفية وفي بعض الجهات، لاسيما جهة الوسط الغربي. ويبلغ مستوى الاستهلاك في الوسط البلدي ضعف المستوى في الوسط غير البلدي، وهو وضع لم يشهد تغيرا ملحوظا ما بين 2000 و⁽¹⁴⁾2010. وتضطلع النساء



الريفيات بدور هام في العمل الزراعي، وغير الزراعي والمنزلي. ولم تتمكن الإصلاحات التشريعية المصاغة من القضاء على جميع الممارسات التمييزية، ولم تؤثر في التقسيم الجنساني للعمل الذي يميز التنظيم الأبوي للفئة المزارعة⁽¹⁵⁾. وسنقوم بتقييم الفقر

¹⁴ المعهد الوطني للإحصاء: قياس الفقر، والفوارق، والاستقطاب في تونس 2000-2010. تشرين الأول/أكتوبر 2012.

¹⁵ سعاد التريكي - Marginalisation des femmes rurales en Tunisie in Sexe genre et so-

النسوي في المناطق الريفية والفوارق بين الجنسين، وهي مشابهة لما الحال عليه في البلدان النامية وبلدان شمال أفريقيا التي عملنا على تحليلها في الفصل الأول، وسنعمد في ذلك على بعض المؤشرات المعبرة:

– الحصول على الشغل: العمل المستقر والمناصب الهشة

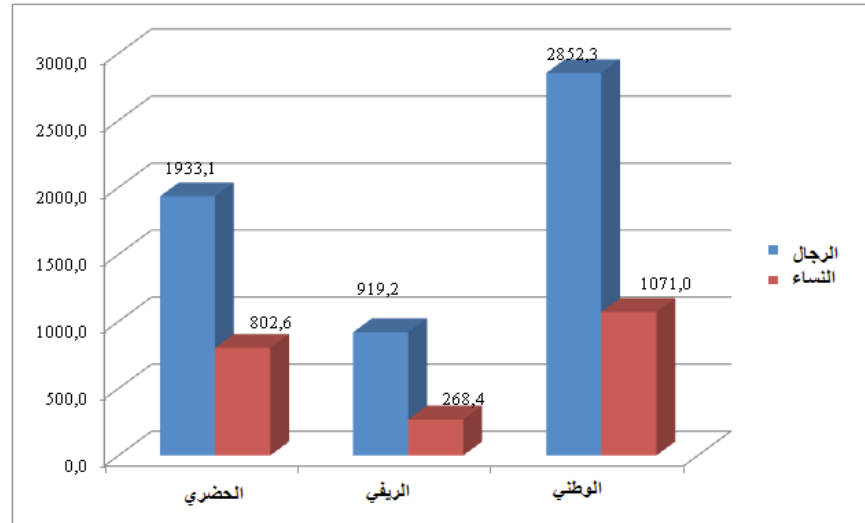
يبين المسح الوطني حول التشغيل 2011 أن 34,2 بالمائة من السكان يعيشون في الوسط الريفي⁽¹⁶⁾. وحسبما يتضح من بيانات الجدول أسفله، يتركز 70 بالمائة من التشغيل في المناطق الحضرية. وتمثل النساء النشيطات في الريف 25 بالمائة من مجموع النساء النشيطات (32,3 بالمائة بالنسبة بالرجال). ولا تتجاوز نسبة النساء ضمن السكان النشيطين في المناطق الريفية 22,6 بالمائة (نسبة التأييث).

الجدول 1: توزيع السكان النشيطين حسب الجنس ووسط الإقامة، بالآلاف 2012

الجنس	الحضري	الريفي	الوطني
الذكور	1933.1	919.2	2852.3
الإناث	802.6	268.4	1071.0
المجموع	2735.7	1187.5	3923.3
نسبة تأييث السكان النشيطين	29.3	22.6	27.2

المصدر: البيانات التي توصلنا بها من المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 1: توزيع السكان النشيطين حسب الجنس ووسط الإقامة، بالآلاف 2012



.CODESRIA Karthala. 2004، إصدارات، ciété

¹⁶ المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول التشغيل / <http://www.ins.nat.tn> 2011

وتبلغ نسبة النشاط النسوي على المستوى الوطني 25,8 بالمائة مقابل 70,3 بالمائة لدى الرجال. ويتركز نشاط النساء أساسا في الزراعة، والصناعات التصنيعية والخدمات، وهي أنشطة تتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية والاقتصادية وبالتحولات الزرفية. وفي الوسط الريفي، لا تتجاوز نسبة النشاط النسوي 19,1 بالمائة مقارنة مع 73 بالمائة لدى الرجال. ويتبين بأن الفرق بين الرجال والنساء في الوسط الريفي أكثر حدة من الوسط الحضري: 53,9 مقابل 39,9 بالمائة (الجدول 2). ولا تأخذ هذه البيانات بعين الاعتبار العمل المستتر للنساء الريفيات حسبما تعكسه العديد من الدراسات. ويبلغ المعدل المتوسط للنشاط اليومي للمرأة الريفية 9,3 ساعات مقابل 6,2 ساعات لرب الأسرة⁽¹⁷⁾. وتتناقض هذه الأرقام مع تصريحات النساء الريفيات اللواتي صرحن في الحوار معهن بأنهن يعملن طيلة اليوم (أعمال مأجورة وغير مأجورة).

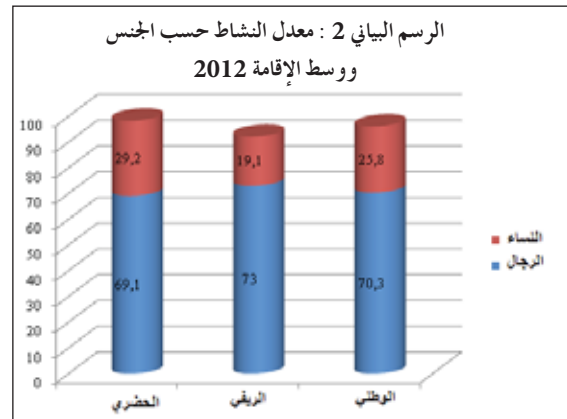


الجدول 2: نسبة النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة 2012

الجنس	الحضري	الريفي	الوطني
الذكور	69.1	73.0	70.3
الإناث	29.2	19.1	25.8
المجموع	49.3	44.6	47.8
التفاوت بين النساء والرجال	39.9	53.9	44.5

المصدر: انطلاقا من البيانات التي توصلنا بها من المعهد الوطني للإحصاء

ويتمثل الوضع الاجتماعي المهني الأكثر انتشارا لدى النساء الريفيات في العاملة الأجير: 59,5 بالمائة من النساء، وهي مشابهة لنسبة الرجال (61 بالمائة). ويأتي وضع المعينة العائلية بدون أجر في الرتبة الثانية: 22,8 بالمائة مقابل 6,7 بالمائة بالنسبة للرجال، مما يعني أن حوالي ربع النساء الريفيات هن عاملات غير مأجورات في أنشطة هشة غير قيّمة. ويأتي وضع رب العمل والعمل المستقل في الرتبة



¹⁷ مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

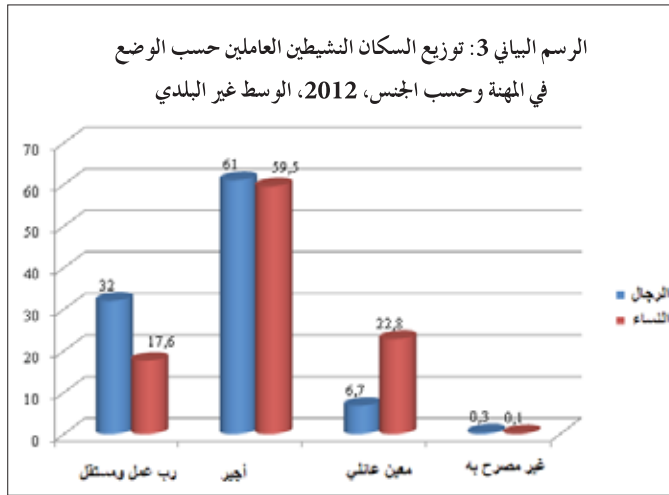
- تخصيص الوقت في الأسر المعيشية الريفية وعمل النساء الريفيات المستتر في تونس 2000
- النساء والعمالة في تونس 2002
- البحث والعمل على دينامية إنشاء المقاولات لدى النساء في القطاع الزراعي بتونس 2003.

الأخيرة بالنسبة للنساء الريفيات وبلغ بالكاد 17,6 بالمائة مقابل 32 بالمائة لدى الرجال، مما يتبين معه الاستفادة غير المتساوية للنساء الريفيات من الموارد وضعف فرص التمكين الاقتصادي.

الجدول 3: توزيع السكان النشيطين العاملين حسب الوضع في المهنة وحسب الجنس، 2012، الوسط غير البلدي

الوضع في المهنة	الذكور	نسبة الرجال	الإناث	نسبة النساء	المجموع
رب العمل والعمل المستقل	251.0	32	35.5	17.6	286.5
الأجير	478.5	61	120.3	59.5	598.8
معين عائلي	52.6	6.7	46.1	22.8	98.7
عمل غير مصرح به	0.3	0.3	0.1	0.1	0.3
المجموع	782.4	100	202.0	100	984.3

المصدر: انطلاقاً من البيانات التي توصلنا بها من المعهد الوطني للإحصاء



وتتمثل قطاعات النشاط التي تشهد نسبة مكثفة من النساء في: الصناعة التقليدية، والصناعة والإدارة، في حين بالنسبة للرجال هي: النقل، والتجارة، والخدمات، والبناء والأشغال العمومية، والزراعة والصيد⁽¹⁸⁾. وفي المناطق الريفية، تعمل المرأة خصوصا في السوق الثانوي للشغل وفي الأرض الزراعية الصغيرة العائلية⁽¹⁹⁾.

وتعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال: بلغت نسبة البطالة 23 بالمائة لدى النساء سنة 2012 مقابل 13,3 بالمائة لدى الرجال.

ويبدو جليا إذن أنه رغم تمتع النساء بمستوى تعليمي متقدم على غرار الرجال، فلا يُعتبرن عموما أفرادا نشيطين، ويمارسن أعمالا غير مأجورة وهشة مقارنة مع الرجال ويتعرضن للتمييز في الوصول إلى سوق الشغل.

¹⁸ مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة: le travail des maghrébines l'autre enjeu, 2006.

¹⁹ المرأة الريفية والشغل، الثنائي غير المنسجم / <http://www.tap.info.tn/fr/>

- ضعف شديد في الحصول على الموارد والتحكم فيها

الجدول 4: مؤشرات الحصول على الموارد

المصدر	النسبة	الأرقام	مؤشرات الحصول على الموارد
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	6.4%	33.000	نسبة النساء مالكات الأراضي
			نسبة النساء مالكات القطيع:
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	5.9%	4.570	تربية الأبقار
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	9.48%	14.550	تربية الغنم
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	4.2%	6.900	تربية الماعز
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	3%	670	تربية الأرناب
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	7%	190	تربية النحل
المسح الوطني حول الهياكل 2005 وزارة الفلاحة	11%	14.830	تربية الدواجن
المسح الوطني حول الهياكل 2005	6.4%	33.000	نسبة النساء أرباب المستغلات الزراعية
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية 2012	4.07%	3675	نسبة النساء المقاولات في الوسط الحضري والريفي
المعهد الوطني للإحصاء 2009	18.77%	542.000	نسبة المالكات المنفردات لمحل السكنى
المعهد الوطني للإحصاء 2009	30.71%	886.800	نسبة المالكات لمحل السكنى مع الزوج

يتأكد جليا من ملاحظة هذه المؤشرات الضعف الشديد في حصول النساء على الموارد، مما يشكل عقبة حقيقية أمام استفادتهن من الموارد المالية وتحكمهن فيها. ويُذكر بأن النساء يتمتعن بحماس أكثر من الرجال من حيث روح المقابلة.⁽²⁰⁾

وتبين نتائج دراسة استقصائية تم إنجازها مؤخرا بتونس (1000 أسرة معيشية في المحيطين الحضري والريفي) وجود الفوارق في الحصول على الذمة المالية: 86 بالمائة من الرجال لديهم ذمة مالية فردية مقارنة مع 28 بالمائة من النساء⁽²¹⁾. وفيما يتعلق بالتحكم في هذا

²⁰ ميرسي كور: تقييم أسواق الخدمات المالية وغير المالية في جنوب تونس. ولايات قفصة، القصرين، ومدنين.

كانون الأول/ديسمبر - 2011 كانون الثاني/يناير 2012، تونس العاصمة، تونس.

²¹ معز العليج: المساواة في الميراث والتمكين الاقتصادي للمرأة في تونس، عرض في إطار الندوة التي نظمتها جمعية النساء المغاربيات وجمعية النساء التونسيات للبحث والتطوير يوم 29 أبريل 2013. دراسة استقصائية ستشرها مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة.

المورد إن وجد، بيّنت الدراسة الاستقصائية بأن 41 بالمائة من النساء لا يسيرن بطريقة مستقلة ميراثهن الذي آل إليهن من الأب و29 بالمائة فيما يخص الميراث الذي آل إليهن من الأم.

– الاستفادة من التعليم: ما تزال الأمية متفشية في المحيط الريفي

توضح بيانات الجدول 5 أن 40 بالمائة من النساء الريفيات في تونس أميات مقابل 19 بالمائة من الرجال.

الجدول 5: نسبة أمية السكان البالغين 10 سنوات فما فوق، 2011

الريفي			الحضري		
النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	المجموع
40.1	19	29.9	18.5	7.4	12.9

المصدر: بيانات المسح الوطني حول التشغيل - 2011 المعهد الوطني للإحصاء

– الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية

سنقتصر على ذكر مؤشرين معبرين: يبلغ معدل ربط الأسر بالماء الشروب في المحيط غير البلدي 59,3 بالمائة مقارنة مع 98,9 بالمائة مع المحيط البلدي⁽²²⁾. أما معدل الربط بالتيار الكهربائي فهو تقريبا متساو بين المحيط البلدي وغير البلدي: 99,8 و99,9 بالمائة.

وتمثل مختلف هذه الفوارق في الحصول على الشغل والموارد والتعليم عقبات حقيقية أمام حصول متساو مع الرجال على الموارد المالية والتحكم فيها.

باء- الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في المناطق الريفية



لا توجد حاليا في تونس أية استراتيجية خاصة بتحسين ظروف المرأة في الوسط الريفي أو أية استراتيجية تنموية لفائدة النساء الريفيات⁽²³⁾. ونلاحظ أيضا غياب الاستراتيجيات المحددة مسبقا والشاملة التي تساهم في إنشاء مناخ مهني ملائم لروح المقولة الذي يكفل تدليل العراقل أمام اندماج المرأة⁽²⁴⁾.

²² المعهد الوطني للإحصاء: التقرير السنوي لمؤشرات البنيات الأساسية 2011

²³ مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة: تخصيص الوقت في الأسر المعيشية، مرجع مذكور سلفا

²⁴ نجوى زوهر: الإدماج الاقتصادي للمرأة في تونس: رهان محقق أو تحدٍ ينبغي التصدي له؟ مجلة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، آب/أغسطس 2013

وتدخل السياسات والبرامج الرامية إلى محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن البرامج الوطنية أو القطاعية: استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2012-2016، والمشاريع التنموية المندمجة، وبرامج التوعية لفائدة النساء الريفيات، وغيرها، يدعمها العديد من المانحين الدوليين. ونذكر بهذا الصدد بعض المشاريع والتدابير التي أطلقتها الحكومة والفاعلون في مجال عرض التمويل الأصغر، علماً أن وضع المرأة الريفية يطرح مشاكل متداخلة الجوانب.

1 - استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (25) 2012-2016

يتمثل أحد المحاور الستة الرئيسية لهذه الاستراتيجية في التنمية البشرية والاندماج الاجتماعي والإقليمي. ومن بين محاور الالتزام العشرة، يتطرق المحور 7 «إرساء العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص» إلى المرأة ويشمل صفحة كاملة عن تحسين ظروفها. وسعياً نحو تقليص الفجوة والفوارق بين الجنسين والتي ما تزال قائمة خصوصاً فيما يتصل بالتكامل الاقتصادي والمشاركة في صنع القرار، تقترح الاستراتيجية مجموعة من البرامج والتدابير: تشجيع المرأة الريفية لدعم اندماجها في سيورة التنمية؛ وتقليص معدل الأمية في صفوف النساء، وغيرها. ويتعلق الأمر بأهداف طموحة ترمي إلى تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة عموماً، وللمرأة الريفية خصوصاً، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تنص على سبل بلوغ هذه الأهداف.

2 - مشاريع وزارة الزراعة

مشروع التنمية الزراعية المتكامل بالقيروان (26)

نذكر من بين أهدافه الخاصة تشجيع المشاريع الصغرى لفائدة النساء والشباب. وعلى



25 وزارة التنمية الإقليمية والتخطيط: استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2012-2016. محاور

الالتزام، مبادئ العمل، أشرطة التنفيذ، ومنوال النمو، أيلول/سبتمبر 2011.

26 مصرف التنمية الأفريقي، شباط/فبراير 2006: <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Docu-2006-017-FR-ADB-BD-WP-TUNISIE-RE-PROJET-DE-DEVELOPPEMENT-AGRICOLE-INTEGRE-PDAI-DE-KAIROUAN.PDF>

سبيل الإرشاد، تتمثل المجالات المحددة لهذه المشاريع الصغرى فيما يلي: الصناعة التقليدية (تدريب الفتيات في مهن النسيج وتأطيرهن ضمن المشروع إلى حين حصولهن على شهادة الكفاءة المهنية)؛ تربية النحل (تدريب النساء والشباب على تربية النحل ومساعدتهم على تأسيس مشاريع صغرى في هذا المجال)؛ تربية الأرناب: ستستفيد النساء من الحصة الأكبر من المشاريع الصغرى (1.000 من أصل 1.500 مشروع مبرمج).

المخططات التنموية التشاركية (27)

تحدد هذه المخططات الاستثمارات التي ستُنجز في إطار مشروع التنمية الريفية المندمجة لفائدة السكان مباشرة ويعمل على صياغتها المستفيدون منها بدعم من فرق التنشيط. وقد مكنت نتائج التجربة التي أجريت على مستوى عشر محافظات في إطار إعادة هيكلة نظام التنمية الزراعية ومشروع التنمية الزراعية المتكامل، (الشرط الأول والثاني) من قياس الأثر على:

- المكلفات بالتنشيط والتنسيق: فهم جيد للتقنيات الزراعية؛
 - تأطير أفضل للمزارعات على مستوى المستغلات الزراعية، وغيرها.
 - بالنسبة للمرأة الريفية: المشاركة في مختلف عمليات التوعية والتحسيس، وتطوير المهارات المحلية؛ والمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى المستغلات الزراعية، والانخراط في مجموعات رسمية وغير رسمية، وغيرها.
- وربما كان مجديا لو توفرت مؤشرات التأثير لتقييم هذه التدابير.

المخططات التنموية المحلية (28)

في إطار برنامجه واستراتيجيته المستقبلية، انخرط مكتب دعم المرأة الريفية منذ 2012 في سيرورة إعداد مخططات التنمية المحلية (التدريب/العمل) لفائدة الأطر النسوية لدى المكلفات بتنسيق في المكاتب الإقليمية والمدربات في المجالس الإقليمية للتنمية الزراعية في 24 محافظة. ويتم تطبيق مشروع وزارة الزراعة لدعم الهياكل الإقليمية في تنفيذ برامج تشجيع المرأة الريفية في الزراعة والصيد بناء على المقاربة التشاركية المتكاملة التي تراعي البعد الجنساني، ويهدف إلى بناء القدرات المهنية للمرأة المزارعة ودعم دورها في تنمية المستغلات الزراعية وتحسين مداخيل الأسر المعيشية الريفية.

27 - وزارة الفلاحة «الدراسة الاستقصائية عن الهياكل» 2005

- حوار مع السيدة نرجس حمروني، مديرة مكتب دعم المرأة الريفية لدى وزارة الزراعة.
28 حوار مع السيدة نرجس حمروني، مديرة مكتب دعم المرأة الريفية لدى وزارة الفلاحة.

3 - استراتيجية قطاع التمويل الأصغر: «الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الأصغر» في تونس 2011-2014

تمتد هذه الاستراتيجية على مدى ثلاث سنوات وتميز بين أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: إحداث إطار تنظيمي وإشراف يشجع تطور القطاع؛

المحور الثاني: المساهمة عبر التمويل الأصغر في تطوير المناطق والشرائح ذات أولوية: دراسة السوق، إحداث مناخ محفز لتشجيع استثمارات التمويل الأصغر على بلوغ المناطق وشرائح الزبائن الصعاب، التنسيق بين الفاعلين في القطاع؛

المحور الثالث: هيكلية القطاع لتيسير استدامة تأثيره: إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغرى وإعادة تعريف دور البنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للضمان، دراسة دور البريد في الإدماج المالي، وتشجيع القطاع المالي الخاص على إعادة التمويل؛

المحور الرابع: تشجيع النمو المسؤول للقطاع ودعمه: إحداث أرضية المعلومات، ومرصد للإدماج المالي، وضمان حماية الزبائن.

لكن هذه الاستراتيجية لا تقترح أية برامج أو تدابير معينة تراعي الاعتبارات الجنسانية، وبناء على الحوارات التي أجريت مع البنك التونسي للتضامن ومنظمة العمل في العالم الثالث من أجل البيئة والتنمية (أندا)، يحول انعدام الاستقرار السياسي دون تنفيذ هذه الاستراتيجية.

4 - سياسات وبرامج الفاعلين في التمويل الأصغر

البنك التونسي للتضامن

لا يتدخل البنك التونسي مباشرة عبر برامج مخصصة للنساء لكنه ينخرط مع شركائه في عدة برامج بهذا الصدد. وبمبادرة من الحكومة، أحدث هذا البنك منذ 1999 برامج تنمية التمويل الأصغر ودعمه عبر شبكة الجمعيات التنموية. ويخصص كل سنة خط تمويل لهذا الغرض من أجل دعم جمعيات القروض الصغرى.⁽²⁹⁾

أندا العالم العربي

تتضمن استراتيجية هذه المنظمة غير الحكومية مبدأ تخصيص حصة 2/3 للنساء. وينبع هذا المبدأ من إرادة المؤسسة التي تساهم فعليا في نفاذ جيد للنساء إلى القروض الصغرى، حسبما سنبينه في الجزء الثالث أدناه. وتملك أندا حاليا مشروعاً قيد الدراسة

²⁹ انطلاقاً من الحوار مع السيدة هندة كشابطي، المكلفة بالقروض الصغرى الممنوحة للمنظمات غير الحكومية لدى البنك التونسي للتضامن

يسعى إلى منح قروض عينية والمشاركة في أرباح المشروع ورصده. ويُفسر الأمر بالرغبة في رصد النشاط الممول وفي تحقيق استدامته. كما تتطلع أندأ إلى إنجاز دراسة ستُعنى بتحديد احتياجات النساء الريفيات.⁽³⁰⁾

جيم- الموارد المالية للنساء الريفيات: الحصول عليها والتحكم فيها



لا توجد بيانات عن الموارد المالية غير الرسمية، إلا أن الرؤية التوافقية 2011 تركز على الأهمية التي يكتسبها كل من القرض الممول، والمتعاملين بالفائدة، واللجوء إلى الأصدقاء والعائلة⁽³¹⁾. وتبين الدراسة التي أنجزها الاتحاد الأوروبي سنة 2010 أنه من أصل عينة تضم 333 شخصا، يملك 24 بالمائة منهم قرضا ممولاً، ويقترض 8 بالمائة من الأقارب، أو الجيران أو الأصدقاء، في حين أن 8 بالمائة فقط زبائن لجمعيات القروض الصغرى و5 بالمائة زبائن لأندأ. وفي هذه العينة، كانت حصة القرض غير الرسمي مرتفعة من حيث العدد مقارنة مع القرض الرسمي⁽³²⁾. إلا أنه عند استفسار النساء الريفيات في إطار مجموعات التركيز، صرحن بأنهن لا يلجأن إلى الموارد غير الرسمية، باستثناء بعض منهن.

وفي ظل غياب البيانات، ومن أجل تقييم حصول النساء على الموارد المالية وتقييم إدماجهن المالي في الوسط الريفي، سنقتصر على بعض المؤشرات العامة في اللجوء إلى النظام المصرفي وبيانات القروض الصغرى في المناطق الريفية. ونشير إلى أن القروض الصغرى هي المورد الرسمي الأكثر انتشاراً في هذه المناطق.

1 - مؤشرات الإدماج المالي للنساء في المناطق الريفية

لا توجد بيانات رسمية عن الإدماج المالي حسب وسط الإقامة والجنس. وتتبع المؤشرات المستخدمة من مصادر غير رسمية: التقارير والدراسات. وبوجود شبكة بنكية وبريدية كثيفة نوعاً ما (1,3) وكالة بنكية ووكالة بريدية واحدة لكل 10.000 شخص، مقارنة مع 0,5 وكالة بنكية في الجزائر و0,3 في المغرب)، يتبين أن انتشار الخدمات البنكية متطور في تونس مقارنة مع باقي بلدان المنطقة. وفي نهاية 2011، يملك 30 بالمائة من التونسيين حساباً جارياً و10 بالمائة لديهم قرض بنكي. ويساهم البريد في سد النقص المصرفي في العديد من المدن الداخلية.

³⁰ انطلاقاً من الحوار مع السيد م. زمندر، مدير الاستغلال بجمعية البيئة والتنمية تونس (انظر لائحة الحوارات وبيانات الاتصال الملحق بالدراسة القطرية)

³¹ وزارة المالية: الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الأصغر في تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2011

³² بوابة التمويل الأصغر، النبذات القطرية-تونس <http://www.lamicrofinance.org/>

ورغم التوزيع الجغرافي الجيد للخدمات المالية، ما تزال محدودة بالنسبة لفئة معينة من السكان. وتُقدَّر وثيقة الرؤية التوافقية 2011 أن ما بين 2,5 و3 ملايين هو عدد الأشخاص والمقاولات الذين يحصلون على خدمة ضعيفة أو سيئة لدى المؤسسات المصرفية بالبلاد، من بينهم 1,2 إلى 1,4 مليون شخصا في القروض الصغرى. بالفعل، تخفي البيانات الوطنية فوارق صارخة بين المناطق وبين شرائح السكان (القرض متاح فقط لفائدة الأشخاص/المقاولات ذوي ضمانات فعلية و/أو مداخيل قارة)⁽³³⁾. وتتركز الشبكة البنكية التونسية في المدن الساحلية دون المدن الداخلية. وبالتالي، تستفيد مدن مثل تونس العاصمة وسوسة ونابل من أفضل انتشار (أكثر من 15 وكالة لكل 100.000 شخص)، في حين تعاني مدن مثل سليانة وسيدي بوزيد والقصرين من النقص رغم تزايد الاحتياجات من حيث التمويل.

ويُعد لجوء ذوي الدخل الضعيف للنظام المصرفي محدودا جدا: يستفيد 15,6 بالمائة فقط من ذوي الدخل الضعيف من التمويل مقارنة مع 41,3 بالمائة في قمة هرم المداخيل. وتظل النساء والفئات المعوزة والوسط الريفي وذوو المستوى التعليمي المنخفض معزولين عن شبكات التمويل التقليدية. ومن هذا المنطلق تتأكد ضرورة دعم المبادرات الأولى للنظام المصرفي المتنقل، فنتائج ما تزال متواضعة.⁽³⁴⁾

المزايا التي يوفرها النظام المصرفي المتنقل بالنسبة للسكان الريفيين، بمن فيهم النساء. يمثل النظام المصرفي المتنقل فرصة مواتية في قارة مثل أفريقيا يُعد فيها التمييز عائقا أمام استفادة معظم السكان من هذا النظام. وبينت تجربة البلدان ذات معدلات عالية من الإقصاء المالي وانتشار جيد للهاتف المتنقل بأن النظام المصرفي المتنقل يمكن أن يكون الحل البديل للنظام المالي التقليدي، مما يُيسر الاستفادة من العمليات المالية، لاسيما بالنسبة للنساء في المناطق الريفية، وذلك رغم الإكراهات الموضوعية القائمة مثل الأمية، وضعف ربط بعض المناطق، والجريمة الإلكترونية التي تتطلب إحداث إطار قانوني ملائم.



وفيما يخص الإدماج المالي للنساء، يتضح من بيانات البنك الدولي المبنية على دراسة استقصائية شملت 1.000 شخص سنة 2011 ما يلي: تستفيد 25,3 بالمائة من النساء من خدمات التمويل التقليدية مقابل 39,2 بالمائة من الرجال. وتلجأ التونسيات إلى النظام المصرفي بكثافة أكبر مما هي عليه في مصر (6,5 بالمائة)، والجزائر (20,4 بالمائة)، وسوريا (19,6 بالمائة)، وقريبة من المغرب (26,7 بالمائة)، ولبنان (25,9 بالمائة).⁽³⁵⁾

³³ بوابة التمويل الأصغر والرؤية التوافقية، مرجع مذكور سالفًا.

³⁴ الزيايدي لطيفة، المعهد العالي للحاسبة وإدارة المؤسسات، جامعة منوبة، تونس. ECSTRA، معهد الدراسات العليا في التجارة، قرطاج: النظام المصرفي المتنقل، فرصة لتقليص الإقصاء المالي في تونس، بدون تاريخ.

³⁵ www.worldbank.org/globalindex

2 - حصول المرأة الريفية على التمويل الأصغر: بعض المؤشرات

إلى أي حد تستفيد النساء الريفيات من القروض الصغرى، ولأي نوع من النشاط، وفي ظل أية شروط؟ ما مدى التقدم المحرز، والتأثير على حياتهن اليومية، ما هي العراقيل وآراء النساء بهذا الصدد؟

قطاع التمويل الأصغر في تونس: (36)

يتكون مختلف الفاعلين في التمويل الأصغر من مؤسسات التمويل الأصغر التي تشمل جمعيات القروض الصغرى، وجمعية العمل من أجل البيئة والتنمية (أندا)، والأبنك، خاصة منها البنك التونسي للتضامن عبر تمويل جمعيات القروض الصغرى، والبريد.

مؤسسات التمويل الأصغر

نورد فيما يلي وصفا للقطاع في كانون الأول/ديسمبر 2011، وهو يتألف من أكثر من 280 «جمعية للقروض الصغرى» تتلقى إعادة التأمين من البنك التونسي للتضامن، ومن جمعية أندا، كفاعل منفرد.

جمعيات القروض الصغرى: تنشط في تسيير القروض الصغرى، غير أن العديد من هذه الجمعيات، خاصة منها بعض المنظمات غير الحكومية التي نشأت قبل البنك التونسي للتضامن، تمارس أنشطة إضافية مثل التدريب المهني. ويعمل البنك التونسي للتضامن على إعادة تأمينها (بنسبة فائدة منعدمة) وتغطية بعض التكاليف التشغيلية عبر تخصيص إعانات انطلاق النشاط وتقديم القروض. ويشترط البنك التونسي للتضامن تسديد 80% من المستحقات التي أصبحت واجبة الأداء.

جمعية العمل من أجل البيئة والتنمية للعالم العربي:

تقدم أندا العالم العربي خدماتها عبر شبكة تضم 65 وكالة تعمل ضمن 206 وفود. وقد استحققت العديد من الجوائز: جائزة غرامين جميل لأفضل ريادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهر حزيران/يونيو 2011. وحظي الاهتمام الخاص الذي كانت توليه أندا للمرأة التونسية ومشاركتها في تحسين ظروف عيش أسرته بالاعتراف والتتويج سنة 2005 بجائزة رئيس الجمهورية التونسية للنهوض بالأسرة.

³⁶ معلومات مأخوذة مما يلي :

- الرؤية التوافقية، مذكور سالفا
- بوابة التمويل الأصغر
- حوارات مع مسؤولين لدى البنك التونسي للتضامن وجمعية العمل من أجل البيئة والتنمية. انظر لائحة بيانات الاتصال والحوارات في إطار الدراسة القطرية.

حصة النساء: 29 بالمائة من المشاريع التي مولها البنك التونسي للتضامن سنة 2008



يُعد هذا البنك الذي أنشئ سنة 1997 البنك الوحيد المنخرط فعليا في تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة عبر أسلوبيين من التمويل:

- التمويل غير المباشر: إعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى، حسبما سبق ذكره، بقروض لا تتعدى 5.000 دينار تونسي. ويبلغ سعر الفائدة السنوي 5 بالمائة وتصل العمولات إلى 2,5 بالمائة في السنة. ويتعلق الأمر بقروض فردية.
 - التمويل المباشر (24 مركزا، واحد في كل محافظة): يتعلق الأمر بقروض متوسطة الأمد في حدود 100.000 دينار تونسي (تم رفعها إلى هذا السقف مؤخرا). وتستهدف هذه القروض أصحاب المشاريع الصغرى في الوسط الحضري أساسا، لاسيما منهم حملة الشواهد المعطلين. وتقدم امتيازات جيدة: نسبة فائدة 7 بالمائة في السن. وتنحصر الشروط في امتلاك حساب لدى البريد وقبول أن يقوم البنك التونسي للتضامن مباشرة بشراء احتياجات التجهيز الخاصة بالمشروع باسم الزبون: المعدات، شراء الأبقار، وغيرها. (المصدر: حوار مع البنك التونسي للتضامن).
- إنه أسلوب مثمر إذ يغلق على المستفيدين إمكانية استعمال القرض لغايات أخرى (الاستهلاك أو غيره)؛ كما يُشجع الإدماج المالي لأن التسديد يتم انطلاقا من وكالة البريد حيث يملك المستفيدون حسابا

وتقدم أنداء العديد من المنتجات المالية، بعضها مكيف خصيصا مع الوسط الريفي: «مُولني» (الذي يتناسب مع احتياجات المقاولات)، «سُلفة» (الأنشطة المدرة للدخل)، «دارنا» (تأهيل المسكن)، «قرض بداية» (لدعم الشباب في إنشاء المقاولات الصغرى)، «موسم» (قرض تربية الماشية والزراعة مشفوع بتسديد مرن)، «الماشية» (قرض الماشية)، «تعليم» (قرض التدريب). ويتراوح متوسط نسبة الفائدة ما بين 19 و20 بالمائة في السنة. كما تقدم خدمات دعم على شكل «خدمات تطوير الأعمال»: التدريب، والمعلومات، والمشورة، والدعم في التسويق، والتشبيك (تنظيم المعارض، وغيرها) والتنمية البشرية (حملات التوعية في جميع المواضيع، مثل الحقوق والانتخابات، ...) لفائدة النساء.

الأبنك

- البنك التونسي للتضامن

البريد التونسي

يضطلع المكتب الوطني للبريد (البريد) بدور حاسم في تعميم منتجات الادخار بفضل كثافة شبكته (1.103 مكتب سنة 2011، يوجد 53 بالمائة منها في 14 ولاية صنفتها وزارة التنمية الجهوية ذات أولوية)، إلى جانب شروط الأسعار المحفزة.

وعلى سبيل التقدير عموما، في بداية 2012، بلغ عدد المستفيدين من القروض الصغرى

400.000 زبون نشيط (205.000 لدى أندا، وحوالي 210.000 لدى جمعيات القروض الصغرى، مع إمكانية استفادة الزبائن من كلا المؤسستين). ونظرا لانتساع نطاق القروض الصغرى، يمكن أن تندمج فيه معظم أنشطة التمويل المباشر من البنك التونسي للتضامن، أي حوالي 70.000 زبون نشيط.⁽³⁷⁾

ولم يتم تبويب المؤشرات المتاحة عن الحصول على القروض الصغرى حسب وسط الإقامة والجنس. فمن بين 210.548 زبون لدى الخمسة عشر جمعية للقروض الصغرى الأكثر شهرة سنة 2010، تبلغ نسبة النساء 45 بالمائة.

× ونظرا لغياب البيانات الوطنية حسب وسط الإقامة والجنس، استهدفنا الفاعلين الرئيسيين في التمويل الأصغر - البنك التونسي للتضامن وأندا - للحصول على بيانات مبنية حتى يتسنى لنا تنظيم مجموعات التركيز مع المستفيدين.

نسبة المستفيدات من القروض الصغرى لدى جمعيات القروض الصغرى التي يولها البنك التونسي للتضامن في المحيط الريفي

الجدول 6 : عدد المستفيدات من جمعيات القروض الصغرى

عدد القروض الممنوحة للنساء من 1999 إلى 2012	نسبة النساء	مبلغ القروض الممنوحة للنساء من 1999 إلى 2012	نسبة النساء	المبلغ المتوسط بالدينار التونسي
155.015	26,4 بالمائة	142.905	25,8 بالمائة	921

المصدر : البيانات التي توصلنا بها من البنك التونسي للتضامن.

ويُعد حصول النساء الريفيات على القروض الصغرى التي تمنحها جمعيات القروض الصغرى بدعم من البنك التونسي للتضامن ضعيفا: 26,4 بالمائة فقط من القروض ممنوحة للنساء. وتخص المشاريع الممولة أساسا الزراعة بنسبة 73,5 بالمائة من القروض، تليها الصناعة التقليدية 12 بالمائة. وتتراوح الأنشطة الأخرى (التجارة، والحرف المتواضعة، ...) ما بين 2 و6 بالمائة.

نسبة المستفيدات من القروض الصغرى لدى جمعية البيئة والتنمية في المحيط الريفي

سنة 2012، بلغ عدد الزبائن في المناطق الريفية 39,1 بالمائة مقابل 6,1 بالمائة سنة 2005، مما يبين أن أندا تنتشر شيئا فشيئا في هذه المناطق. ومثلت النساء 68,4 بالمائة من زبائنها سنة 2012 مقابل 85,5 بالمائة سنة 2005. وتتناسب هذه الأرقام مع المبدأ الذي اعتمده أندا في استراتيجيتها: ثلثا القروض لفائدة النساء. إنها رغبة أندا، كما جاء على لسان

المسؤول عن القروض في اللقاء الذي تفضل بتخصيصه لنا⁽³⁸⁾. ويتألف زبائن أندنا في المناطق الريفية من 5،64 بالمائة من النساء، أي 5 بالمائة فقط أقل من النساء في المحيط الحضري. وبالتالي، فنفاذ النساء إلى القروض الصغرى لدى أندنا في المحيط الريفي أكبر من نفاذ الرجال، فهي إذن تجربة جديرة بأن تكون مثالا يحتذى به.

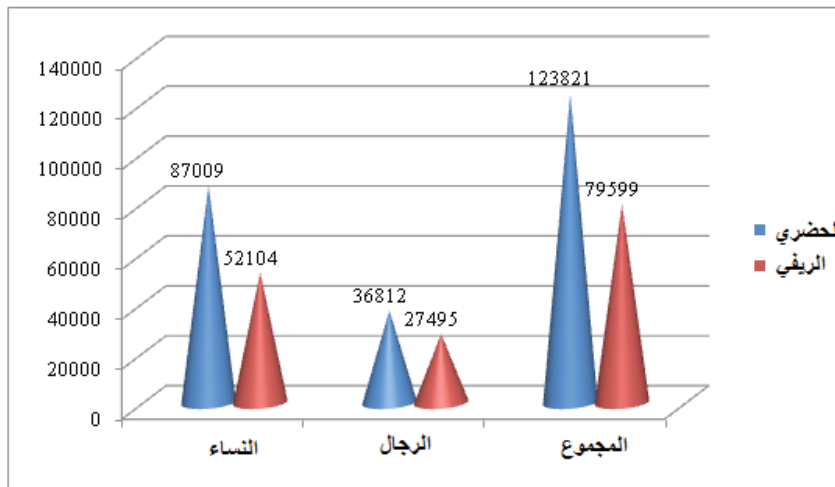
وفي المقابل، نجد أن مبلغ القروض الممنوحة للرجال أعلى من المبالغ الممنوحة للنساء (858 دينار تونسي للنساء مقارنة مع 1092 دينار تونسي للرجال في المحيط الريفي). وتنطبق نفس الملاحظة على المحيط الحضري. وبالتالي، رغم أن الرجال أقل عددا من النساء، فهم يملكون أكثر من النساء من حيث القيمة المتوسطة. مما يوضح بأن الرجال يتمتعون بقدرات وضمائم أكبر للحصول على قروض أعلى مبلغا من النساء.

الجدول 7 : عدد زبائن أندنا حسب الجنس ووسط الإقامة

المجموع	الرجال	النساء	الوسط	
123821	36812	87009	الحضري	2012
79599	27495	52104	الريفي	
203420	64307	139113	المجموع العام	
24862	3568	21294	الحضري	2005
1622	326	1296	الريفي	
26484	3894	22590	المجموع العام	

المصدر: المعلومات التي توصلنا بها من جمعية العمل من أجل البيئة والتنمية تونس

الرسم البياني 4 : عدد زبائن أندنا حسب الجنس ووسط الإقامة 2012



³⁸ السيد زمندر، مدير الاستغلال (انظر جدول بيانات الاتصال ضمن التقرير القطري)

أما عن الأنشطة الرئيسية التي تمولها القروض الصغرى، فلم نحصل على البيانات حسب وسط الإقامة. وبالنسبة للمحيطين معاً سنة 2012، تمثلت الأنشطة ذات كثافة كبيرة من النساء: في تربية الماشية (65 بالمائة من النساء)، والتجارة (70 بالمائة من النساء)، والتمدرس (66 بالمائة). بينما تأتي الصناعة التقليدية في الرتبة الرابعة. أما نسبة النساء اللواتي يستخدمن القروض في قطاع الخدمات فهي الوحيدة الأقل من الرجال بنسبة 41 بالمائة.

وتعد هيمنة الطلب على الماشية في جميع الفئات مرتفعة⁽³⁹⁾. وتأكد ذلك خلال حوارنا مع المسؤولين في أندا وفي اللقاءات في غرومباليا حيث تستخدم جميع النساء المستفيدات قروضهن في تربية الماشية (قرض ماشية).

وكخلاصة، نشير إلى أن حصول النساء الريفيات على القروض الصغرى يختلف حسب كل من الفاعلين الرئيسيين: عدد النساء الريفيات المستفيدات من القروض الصغرى لدى جمعية القروض الصغرى ليس مرتفعاً، في حين أن عدد أولئك المستفيدات من القروض الصغرى لدى أندا يبلغ 65 بالمائة من مجموع المستفيدين. ويُفسر الأمر بسياسة أندا في تفضيل النساء؛ غير أن متوسط مبلغ القروض الممنوحة للرجال أعلى من المبالغ الممنوحة للنساء.

3 - أثر القروض الصغرى الممنوحة للنساء الريفيات والتحكم فيها

لا توجد دراسات عن أثر التمويل الأصغر في تونس بالنسبة لمجموع المستفيدين. وقد أنجزت أندا بعض دراسات تقييم الأثر⁽⁴⁰⁾، لكنها غير متاحة. فالمعلومات المتواضعة التي حصلنا عليها بهذا الصدد تنبع من ثلاث دراسات عامة:

- بينت دراسة أنجزتها الوكالة الفرنسية للتنمية «تيسير الحصول على التمويل الزراعي»⁽⁴¹⁾ بأن برامج القرض الزراعي كان لها أثر ضعيف على التنمية الزراعية.
- وأبرزت أطروحة في موضوع «التمويل الأصغر في تونس وفي مصر: وسيلة في خدمة التنمية المحلية»⁽⁴²⁾ بأن حصة لا يستهان بها من القرض تستخدم في تمويل الاستهلاك، وبأن 19 بالمائة فقط من المستفيدات من القروض الصغرى

³⁹ IBM بلجيكا: دراسة سوق التمويل الأصغر في تونس، السياق التنظيمي، والعرض، والطلب، وشروط التنمية، التقرير النهائي سنة 2009 أروبيد

⁴⁰ انطلاقة من الحوارات مع بعض المسؤولين لدى جمعية البيئة والتنمية.

⁴¹ الوكالة الفرنسية للتنمية: إتاحة الحصول على التمويل الزراعي كانون الأول/ديسمبر 2012.

⁴² باسكال كنجي مايامو: «la microfinance en Tunisie et en Egypte : un outil au service de développement local» جامعة رين 2 - 25 حزيران/يونيو 2012.

يخصصن القرض لإحداث أنشطة جديدة. وقد ساهمت القروض الصغرى في مساعدة السكان على الرفع من شراء مخزون السلع بنسبة 83 بالمائة، في حين يأتي التعليم والتغذية في المرتبتين الثانية والثالثة، بحيث تخصص 52 بالمائة للتعليم و39 بالمائة للصحة. كما ساهمت الزيادة في الدخل بفضل القروض الصغرى في تحسين مستوى عيش السكان.

- وتؤكد هذه النتائج في تقرير مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة - غير حديث نوعاً ما- حول البحث في ديناميات روح المقاومة لدى النساء في القطاع الزراعي بتونس⁽⁴³⁾: بين تقييم الأثر أن تدخلات دعم الأنشطة المدرة للدخل تسفر عن نتائج متباينة من حيث المدودية. إذ يضطر أكثر من ثلث المستجوبين إلى اللجوء إلى الدخل الأسري لتسديد أقساط القرض.

وتطرح هذه النتائج تحدياً أمام الفاعلين في مجال الأنشطة المدرة للدخل ومن حيث تمويلها.

وانطلاقاً من الحوارات مع المستفيدات في المناطق الريفية (مجموعات التركيز) في جهتين مختلفتين، يبدو الأثر بالأحرى إيجابياً على دخل الأسر، لكن ضمن قيود معينة. وتعتقد جميع المشاركات بأن سياسة التمويل التي يعتمدها البنك التونسي للتضامن «استثنائية» لإطلاق المشروع، مما ساعدهن على أن يصبحن «مختلفات ومستقلات ومتفائلات بغد أفضل سواء لهن أو لأسرتهن»، خصوصاً في أوقات الأزمات عندما يرفض الجميع تقديم المساعدة لهن، سواء لتلبية احتياجاتهن أو إنشاء أي مشروع، وذلك بسبب انعدام الثقة في مدى ملاءمتهم. وقد أجمعت كل المستفيدات على وصف أندا العالم العربي بـ«المنقذ». فقد ساعدتهن القروض الصغرى على تحقيق «حلمهن» دون الاستدانة من أفراد العائلة أو من الأصدقاء. أما عن التحكم في الموارد، فتؤكد كل من المشاركات بأنها تتمتع وحدها بقرار اختيار طريقة استخدام القرض وذلك كيفما كان وضعها.

⁴³ تقرير مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة: البحث في ديناميات روح المقاومة لدى النساء في القطاع الزراعي في تونس 2003.



النساء والريادة: جمعية تونسية لدعم النساء حاملات الشهادات والعاطلات عن العمل لتيسير تحقيق التنمية الريفية

بالنظر للاحتياجات الاقتصادية الكلية للتنمية الإقليمية، يشير الكتاب الأبيض الذي أعدته وزارة التنمية الإقليمية سنة 2011 إلى أن النساء الأطر يمثلن خزانات هائلة للموارد وهن مستقرات في مناطقهن وقادرات على تحقيق ازدهار التنمية المستدامة. وتهدف مبادرة Boost Your Business (ادعمني مقاولتك) التي شرعت فيها جمعية النساء والريادة، بمساندة شراكات مهمة، إلى تأطير النساء الشابات حاملات الشهادات والعاطلات عن العمل (يمثلن 70 بالمائة من مجموع العاطلين عن العمل سنة 2011) ومساعدتهن على إيجاد مصادر التمويل لتكوين رأس المال وبالتالي بدء مشاريعهن. وتستهدف هذه المبادرة 6 محافظات الأكثر هشاشة (أريانة، القيروان، سليانة، الكاف، قابس، وقفصة) وعملت هذه الجمعية على صياغتها لفائدة الشباب حاملي الشهادات والعاطلين عن العمل.

وأسفر الانتقاء الطبيعي عن تكوين خزان من المقاولين المستقبليين، من بينهن 65 بالمائة من النساء يمثلن جميع القطاعات. وتم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تستهدف التنمية الإقليمية وإنشاء فرص الشغل في المستقبل، وعملت مكاتب الاستشارة على إحداث خدمة المرافقة ما بعد التدريب -التوجيه- لفائدة حاملات الشواهد المستفيدات من هذه المبادرة. وتستجيب المشاريع المختارة لحوالي 80 بالمائة من الاحتياجات والخصوصيات الريفية لبعض المناطق.

Women & Leadership

انطلاقاً من بضعة ملاحظات كيفية رغم أنها ليست معبرة عن مجموع المستفيدات من القروض الصغرى بتونس، يمكن أن نقول بأن القروض الصغرى إذا كانت تساعد على رفع دخل الأسر المعيشية وتحسين ظروف عيشها، فهي تتسبب في أثر سلبي على النساء لأنها:

- لا تسمح بالادخار والاستثمار الذي يمكن أن يحرر المرأة من القرض ذي التكلفة المرتفعة؛

- لا تغير الموازين الاجتماعية بين الرجال والنساء: تزيد من عبء العمل على المرأة وتقلص من المشاركة المادية للرجل الذي يستمر في التمتع بسلطته على الأسرة.

ومع ذلك، يتضح بأن القروض الصغرى تساهم في اكتساب النساء للتقدير والاحترام من لدن أزواجهن وأبائهن ومحيطهن. فالنجاح في المشروع والاستقلالية المكتسبة هما إيجابيان عموماً فيما يخص العلاقات بين الرجال والنساء: تغير سلوك الآباء، والأزواج، والجيران الذين ينظرون إليهن بتقدير واحترام كبيرين. ولا تملك معظم النساء ادخاراً، وإنما تملكن مجوهرات «لن يبعنها أبداً»، مما يعني أنهن سيظلن دائماً في حاجة إلى القروض وسيواصلن الاعتماد عليها. فأنشطتهن صغيرة الحجم لا تساعدن على الادخار واستثمار مواردهن الخاصة.



يدان موشحتان بالحناء وزليج مغربي

دراسة حالة المغرب

ألف- السياق الوطني

1 - السياق الاجتماعي الاقتصادي

ساهمت مختلف الأوراش التي شرع فيها المغرب (الإطار المؤسسي، والاستراتيجيات والبرامج القطاعية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وغيرها) منذ عقد من الزمان، في تحقيق تقدم جد إيجابي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن التحديات ما تزال عديدة فيما يخص القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وخصوصا في المحيط الريفي.

وحسبما يتضح من الجدول أدناه، يحتل المغرب الرتبة 130 من حيث مؤشر التنمية البشرية، وهو نفس ترتيبه سنة 2011؛ ولم يتغير هذا المؤشر من حيث القيمة تغيرا ملحوظا منذ 2005. أما عن مؤشر الفوارق بين الجنسين، فيحتل المغرب الرتبة 84 من أصل 148 بلدا، وراء تونس والجزائر. وتزيد قيمة هذا المؤشر (0,444) عن القيمة المتوسطة العالمية (0,463)، وذلك رغم اعتماد العديد من الإصلاحات والسياسات العمومية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية.

2 - سياق المساواة بين الجنسين

على الصعيد الدولي: ينضم المغرب إلى أهم الالتزامات الدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين: الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع سحب التحفظات على بعض البنود، إضافة إلى انضمامه في 18 نيسان/أبريل 2011 إلى البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمد المغرب في تموز/يوليو 2011 دستوره الجديد الذي يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمساهمة في صياغة «قرارات ومشاريع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية» وتنفيذها وتقييمها ويضمن هذا الدستور، نوعا ما، تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة⁽⁴⁴⁾. لكن لم يتم بعد صياغة النصوص التنظيمية وآليات التنفيذ ذات الصلة.

وتعبر السياسات العمومية المعتمدة في مجال المساواة بين الجنسين عن إرادة سياسية تجاه القضاء على الفوارق: اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ واعتماد الاستراتيجيات القطاعية في 4 وزارات رئيسية (وزارة تحديث القطاعات العامة،

⁴⁴ دستور المملكة المغربية، المواد 12، 19، 20. <http://www.maroc.ma>

ووزارة الاتصال، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التشغيل والتكوين المهني). إضافة إلى ذلك، تم اعتماد جدول الأعمال الحكومي للمساواة بين الجنسين 2015-2011 الذي أصبح يحمل اسم الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة «إكرام» والتي واكبت تنصيب الحكومة الجديدة سنة 2011 ذات التوجه المحافظ.

وبغض النظر عن هذه الإصلاحات على المستوى المؤسسي والقانوني والسياسي والاجتماعي التي شرع تنفيذها منذ عقد تقريبا، تستمر الفوارق بين الجنسين في المغرب في جميع المجالات، أما التقدم فبطيء جدا إن لم يكن منعما، خاصة في المناطق الريفية. وتبدو الآفاق بالأحرى غير ملائمة للنساء في السياق السياسي الحالي فيما يتصل بتفعيل الدستور والسياسات المصاغة واعتماد إصلاحات جديدة تسعى نحو المساواة بين الجنسين.

3 - وضع المرأة الريفية

تمثل المرأة الريفية في المغرب يدا عاملة دائمة أو موسمية داخل الأسرة، وتضطلع بدور حيوي في العمل الزراعي والمنزلي⁽⁴⁵⁾. وفي السنوات الأخيرة تزايدت أهمية مساهمة النساء في الأعمال الزراعية، خاصة في المناطق المسقية. ويتمتع الزوج بحق اتخاذ القرار بشأن بيع الأراضي وكرائها، واقتناء المدخلات واختيار الدورة الزراعية/توزيع المحاصيل⁽⁴⁶⁾.

وفي المغرب، ترتفع حدة التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية والفوارق بين الجنسين، بين المناطق الحضرية والريفية؛ ولا تختفي الفجوات رغم تعدد السياسات. وتمثل الفئات الأكثر هشاشة في مالكي البقع الزراعية الصغيرة، والعاملين في الصيد التقليدي، والأجراء الموسميين، والشباب العاطلين والنساء من جميع الفئات⁽⁴⁷⁾.

ولا يمكن تقييم الفقر النقدي النسوي عبر المقاربة التي أخرجتها المندوبية السامية للتخطيط على أساس مستوى نفقات الأسر المعيشية إذ لا تتيح الحصول على بيانات عن كل فرد. إلا أنه يمكن تقييم كل من الفقر النسوي في المناطق الريفية والفوارق بين

⁴⁵ ز. بوزيدي؛ س. النور، و. مومن: عمل النساء في القطاع الزراعي: بين الهشاشة والتمكين، حالة ثلاث مناطق في مصر والمغرب وتونس؛ GENDER AND WORK IN THE MENA REGION WORKING PAPER، SERIES Poverty, Job Quality and Labor Market Dynamics، حزيران/يونيو، 2011، عدد 22.

⁴⁶ خديجة الدبلاي: وضع المرأة الريفية، وثائق المنتدى المنعقد في موضوع «أفاق تطوير شعبة حليب الماعز في حوض المتوسط، في الفترة ما بين 5 و7 تشرين الأول/أكتوبر 1995 بشفشاون (جهة الريف - المغرب) - وزارة الفلاحة والتهوض بالقطاع، CIRVAL، مصلحة اللحوم والحليب لدى منظمة الأغذية والزراعة.

⁴⁷ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الفقر الريفي في المملكة المغربية؛ الموقع

الجنسين - وهي مشابهة لما الحال عليه في البلدان النامية وبلدان شمال أفريقيا التي عملنا على تحليلها فيما سبق - وذلك انطلاقا من بعض المؤشرات المعبرة التالية:

- عمل مستتر ومناصب هشة

في المغرب، ما يزال حجم السكان الريفيين مرتفعا جدا، إذ يمثل 42,6 بالمائة من مجموع السكان⁽⁴⁸⁾. وتميل نسبة النساء النشيطات نحو الانخفاض ضمن مجموع السكان النشيطين (معدل تأنيث السكان النشيطين) على الصعيد الوطني: انتقلت من 29,2 إلى 26,5 بالمائة ما بين 1999 و2012. وبلغت هذه النسبة 32,4 بالمائة سنة 2012 في المناطق الريفية، مع العلم أن النساء والفتيات يساهمن بطريقة أو بأخرى في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.



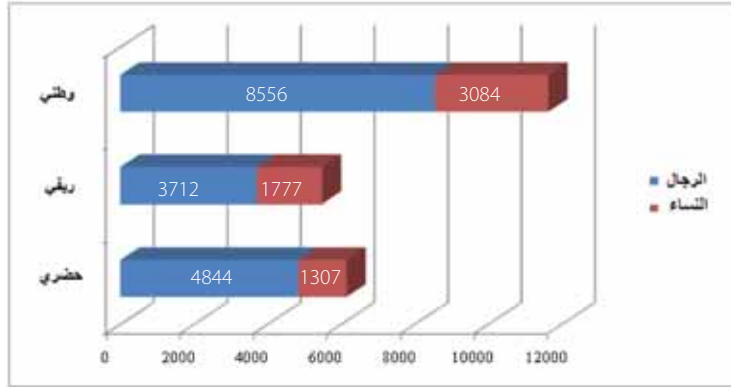
الجدول 8 : السكان النشيطون حسب الجنس ووسط الإقامة 2012 (بالآلاف)

الجنس	الحضري	الريفي	الوطني
الذكور	4844	3712	8556
الإناث	1307	1777	3084
المجموع	6151	5489	11640
نسبة تأنيث السكان النشيطين	21,3	32,4	26,5

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - الدراسة الاستقصائية الوطنية حول النشاط والعمالة والبطالة 2012

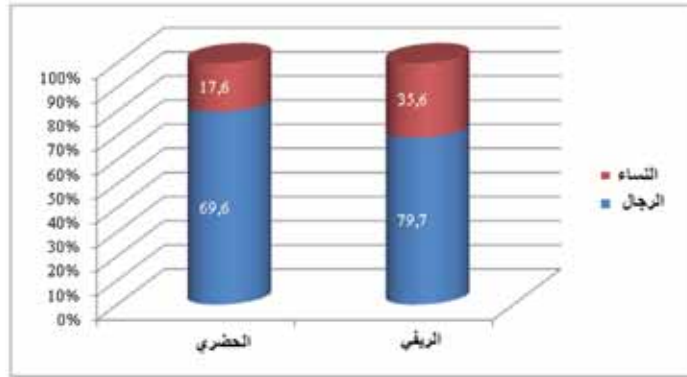
⁴⁸ المندوبية السامية للتخطيط: النساء المغربيات بالأرقام سنة 2011.

الرسم البياني 5 : السكان النشيطون حسب الجنس ووسط الإقامة 2012



انخفضت نسبة نشاط النساء انخفاضا ملحوظا خلال نفس الفترة من 30,3 إلى 24,7 بالمائة، وتفاقت الفجوات بين النساء والرجال⁽⁴⁹⁾. وبلغت نسبة نشاط النساء في المناطق الريفية 35,6 بالمائة سنة 2012 مقابل 79,7 بالمائة لدى الرجال.

الرسم البياني 6: نسبة النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة 2012



الجدول 9 : نسبة النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة 2012

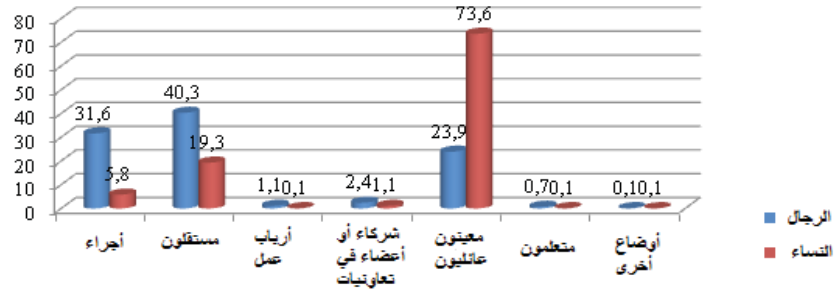
الجنس	الحضري	الريفي	الوطني
الذكور	69.6	79.7	73.6
الإناث	17.6	35.6	24.7
المجموع	42.8	57	48.4
التفاوت بين الرجال والنساء	52	44.1	48.9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - الدراسة الاستقصائية الوطنية حول النشاط والعمالة والبطالة 2012

⁴⁹ العمراني نزهة: «-Inégalités sociales construites: Les inégalités Hommes Femmes», Critique Economique, عدد مزدوج 28-29 ربيع-صيف 2012.

ونجد الوضع الأكثر انتشارا لدى النساء في مجموع البلاد هو «المعينة العائلية»، المترکز في الوسط الريفي (الجدول 10). وبلغت نسبة النساء والفتيات اللواتي يمارس عملا غير مأجور 47,8 بالمائة سنة 2012. وفي الوسط الريفي، بلغت هذه النسبة 73,8 بالمائة مقابل 23,9 بالمائة من الرجال. وتأتي العاملات لحسابهن الخاص في الرتبة الثانية بنسبة 19,3 بالمائة من النساء النشيطات الريفيات (مقابل 40,3 بالمائة من الرجال) ثم الأجيريات في الرتبة الثالثة بنسبة 5,8 بالمائة مقابل 31,6 بالمائة لدى الرجال. وتتمثل المهنة الأكثر انتشارا لدى النساء النشيطات في المناطق الريفية في «العاملات والمستخدمات في الزراعة والصيد (بما في ذلك العاملات المؤهلات)»، أي بنسبة 75,2 بالمائة من النساء مقابل 33,2 بالمائة من الرجال.

الرسم البياني 7: الوضع الاجتماعي المهني للنساء الريفيات النشيطات 2012



وتتمثل المهنة الرئيسية للنساء النشيطات في الوسط الريفي في «عاملات ومستخدمات زراعيات أو في الصيد (بما في ذلك العاملات المؤهلات)»، أي 75,2 بالمائة من مجموع النساء مقابل 33,2 بالمائة للرجال.

الجدول 10: الوضع الاجتماعي المهني للنساء الريفيات النشيطات

المجموع	الإناث	الذكور	
23,1	5,8	31,6	الأجراء
33,3	19,3	40,3	المستقلون
0,8	0,1	1,1	أرباب العمل
2	1,1	2,4	الشركاء أو أعضاء في التعاونيات
40,2	73,6	23,9	معين عائلي
0,5	0,1	0,7	المتعلمون
0,1	0,1	0,1	أوضاع أخرى
100	100	100	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - الدراسة الاستقصائية الوطنية حول النشاط والعمالة والبطالة 2012

– ضعف شديد في الحصول على الموارد والتحكم فيها

تمثل العاملات غير المأجورات ثلاثة أرباع العملات في الوسط الريفي، وبالتالي، لا تملكن دخلاً نقدياً شخصياً. أما عن الموارد الأخرى، فلا يوجد أي مصدر للبيانات الوطنية الرسمية عنها (ملكية الأراضي أو الماشية أو المسكن، والحصول على القروض حسب الجنس، وغيرها). لقد وجدنا بعض المؤشرات لكنها غير حديثة، لذا سنقتصر على مؤشرات وطنية أو إقليمية واردة في بعض التقارير أو الدراسات.

وتُعدّ التفاوتات في الحصول على ملكية الأراضي سبباً رئيسياً في عدم المساواة الاجتماعية وبين الجنسين في المناطق الريفية. ويحدث التفاوت في الحقوق حسب الجنس أثره على الأمن الغذائي والتغذية في الوسط الريفي، وكذا على رفاه العائلات والأفراد⁽⁵⁰⁾. وكانت النساء سنة 1996 يمثلن 4,5 بالمائة من مجموع مستغلي المزارع. ولا تمثل النساء أرباب المقاولات إلا 10 بالمائة من مجموع أرباب العمل ويتمركز أغلبهن في المناطق الحضرية. كما أن نسبة مالكات المقاولات الصغيرة، حسب الدراسات الاستقصائية للبنك الدولي (المنجزة على المقاولات سنة 2007) منخفضة: 21 بالمائة تقريباً في مصر، وبالكاد تناهز 13 بالمائة في الأردن والمغرب. ولا توجد أي معلومات بهذا الصدد عن تونس.

وفيما يخص الوسط الريفي لجهة الرباط سلا زمور ازعير، وهي إحدى المناطق الأكثر تقدماً في البلاد: تملك 14,9 بالمائة من النساء دخلاً نقدياً مقابل 74,4 بالمائة من الرجال؛ ويملك 30,9 بالمائة من الرجال البالغين و16,1 بالمائة من النساء البالغات قطعاً (خصوصاً الدواجن)؛ ويتمتع 23,3 بالمائة من الرجال البالغين و5,3 بالمائة فقط من النساء البالغات بملكية الأراضي الزراعية؛ وبلغت نسبة الرجال المسؤولين عن تسديد القرض 82,3 بالمائة مقابل 17,7 بالمائة من النساء؛ ويصرح 40,7 بالمائة من النساء المستفيدات من القرض بأن تعليم الأطفال والرعاية الطبية هي الأسباب الرئيسية وراء اللجوء إلى القرض، في حين أن 10 بالمائة فقط من الرجال تدفعهم مثل هذه الأسباب؛ وتجدر الإشارة إلى أن الاستقلالية في اتخاذ القرار منخفضة لدى النساء المالكات مقارنة مع الرجال، كيفما كان نوع الممتلكات.⁽⁵¹⁾

⁵⁰ منظمة الأغذية والزراعة: النوع الجنساني والحق في امتلاك الأرض، قاعدة البيانات

<http://www.fao.org/gender/landrights/home/fr>

⁵¹ جمعية النساء المغاربيات: الفوارق بين الجنسين في موارد ونفقات الأسر المعيشية: أية استقلالية اقتصادية للنساء؟ حالة جهة الرباط سلا زمور ازعير، الدراسة الاستقصائية المنجزة على الأسر المعيشية تشرين الأول /

- ارتفاع معدل الأمية

تحسن استفادة النساء والفتيات من التعليم (محو الأمية والت مدرس) منذ الثمانينيات. إلا أن الزيادة في معدل محو الأمية لم ترق بعد إلى الأهداف التي حددتها السلطات العمومية (القضاء على الأمية بحلول 2015). ويعد أكثر من نصف النساء والفتيات أميات بالمغرب سنة 2009. وتسجل المناطق الريفية أكبر نسبة من الأميين خصوصا في صفوف النساء: 69 بالمائة من النساء لا يعرفن القراءة والكتابة سنة 2009 مقارنة مع 41,6 بالمائة من الرجال، حسبما توضحه بيانات الجدول التالي.

الجدول 11 : معدل الأمية لدى السكان البالغين عشر سنوات فأكثر

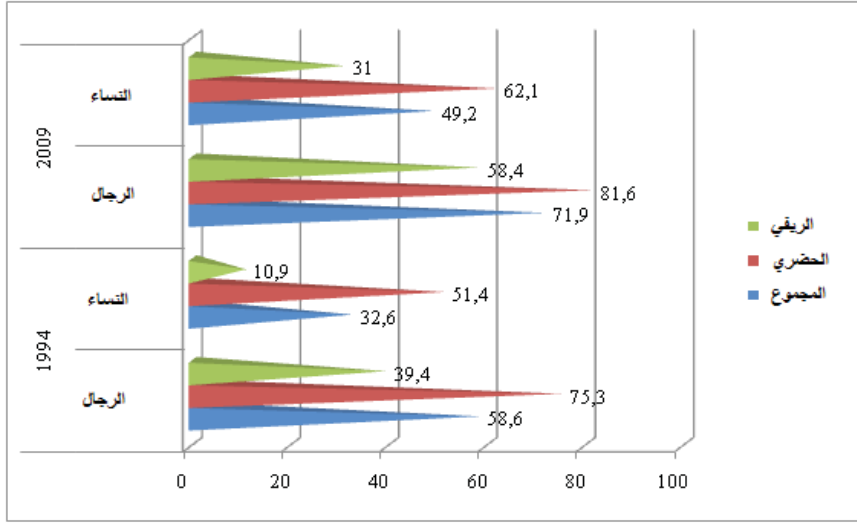
2009		1994		
النساء	الرجال	النساء	الرجال	
49,2	71,9	32,6	58,6	المجموع
62,1	81,6	51,4	75,3	الحضري
31	58,4	10,9	39,4	الريفي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - الإحصاء العام للسكان والسكنى وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2009

وبالنسبة لتمدرس الفتيات، تبدو بيانات الوسط الريفي معبرة: تم بذل جهود جبارة وانخفضت الفجوات بين الفتيات والفتيان انخفاضاً ملحوظاً سواء في التعليم الابتدائي أو الإعدادي والثانوي. وبالتالي، سنة 2009 بلغ المعدل الصافي لتمدرس الفتيات من 6 إلى 11 سنة 87,9 بالمائة مقابل 93,2 بالمائة لدى الفتيان في المستوى الابتدائي في المحيط القروي. لكننا نلاحظ بأن معدل التمدرس في المستوى الإعدادي في المحيط الريفي ما يزال منخفضاً جداً، مما يبين بأن الهدر المدرسي مرتفع: 22,5 بالمائة لدى الذكور و16,2 بالمائة لدى الفتيات⁽⁵²⁾.

⁵² المندوبية السامية للتخطيط : تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2009. تقرير 2011 غير متوفر بعد.

الرسم البياني 8 : معدل محو أمية السكان البالغين من العمر 10 فأكثر



– مشكل الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية

تعاني النساء أكثر من الرجال من ضعف البنيات الأساسية الاجتماعية أو غيابها إذ يقع على عاتقهن تربية الأطفال ورعاية كبار السن وذوي الإعاقة وجلب الماء وجمع الحطب. وعلى سبيل المثال، سنقتصر على مؤشرين معبرين اثنين. بلغت نسبة الأسر المعيشية المرتبطة بشبكة الكهرباء في الوسط الريفي 83,9 بالمائة سنة 2009؛ ولا تتعدى نسبة الأسر المعيشية المزودة بشبكة الماء الشروب 43,4 بالمائة. لكن هذه الأرقام لا تبين بالضرورة بأنهم يستفيدون من الخدمة.

باء- الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في المناطق الريفية

لا توجد حالياً في المغرب أية استراتيجية خاصة لتحسين ظروف المرأة في المناطق الريفية. وتدخل السياسات والبرامج الرامية إلى محاربة الفقر والإقصاء في الوسط الريفي ضمن البرامج الوطنية أو القطاعية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط المغرب الأخضر (وزارة الفلاحة)، وغيرها، التي يدعمها العديد من المانحين الدوليين. ونذكر في هذا الإطار مبادرات الفاعلين الاثنين المعنيين بشكل خاص: وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) ووزارة الفلاحة، علماً أن وضع المرأة الريفية يطرح مشاكل متداخلة الجوانب.

ويكتسي تنفيذ السياسات العمومية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وكذا السياسات والبرامج الجديدة الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين، أهمية كبيرة لأن سيرورة التمكين ينبغي أن تنطوي على استراتيجية فعالة تسعى إلى تغيير سلوك الرجال والموازن الاجتماعية بين الرجال والنساء. إن التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في برنامج للقروض الصغرى تدعمه جمعية ما لا يفتح بالضرورة الطريق أمام تمكينها اجتماعيا وسياسيا. ويمكن أن يعطي تيسير حصول النساء الفقيرات على الموارد الإنتاجية والمالية مع تشجيع المساواة بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية وداخل المجتمع على نطاق أوسع، ثمارا حقيقية لتحفيز التنمية⁽⁵³⁾.

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (18 أيار/مايو 2005)، شمل برنامج محاربة الفقر في الوسط الريفي 403 جماعات يناهز فيها معدل الفقر أو يفوق 30 بالمائة. وقد اتسع نطاق تدخل هذا البرنامج للفترة 2011-2015 ليشمل 701 جماعة ريفية مختارة بناء على عتبة الفقر 14 بالمائة (بدل 30 بالمائة في الشطر الأول).

وتأخذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعين الاعتبار إدراج بُعد النوع الجنساني عند صياغة المشاريع بهدف تلبية احتياجات وانشغالات النساء وتقليص الفوارق بين الجنسين في جميع شرائح السكان وضمان إنشاء أسس العدالة الاجتماعية.

وتم استهداف حوالي 1.298.547 امرأة و/أو استفدن من أكثر من 22.000 مشروع منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. أما الشطر الثاني من هذه المبادرة، فقد شهد تسريع التدابير لفائدة النساء. وتتصل هذه التدابير بعدة مجالات تهتم السكان عموما في إطار عمليات التشخيص المحلي أو تدابير مخصصة للنساء: مراكز الاستماع ودور المرأة؛ والأنشطة المدرة للدخل؛ ومشاريع محاربة الهدر المدرسي؛ والصحة ومحاربة وفيات الأمهات⁽⁵⁴⁾.

⁵³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المرأة والتنمية الريفية - آذار/مارس 2011؛

<http://www.ifad.org/gender>

⁵⁴ وزارة الاقتصاد والمالية: قانون المالية 2013 - تقرير عن ميزانية النوع الجنساني 2013

2 - وزارة الفلاحة

اعتمدت وزارة الفلاحة سنة 2010 استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية: مخطط المغرب الأخضر. وتتأسس هذه الاستراتيجية على مقاربة شمولية تضم جميع الفاعلين حسب أهدافهم الخاصة. وتبني على دعامين أساسيتين: الزراعة العصرية والتضامنية. لكننا نلاحظ بأن هذه الاستراتيجية لا تتضمن أية إشارة إلى النوع الجنساني أو النساء الريفيات⁽⁵⁵⁾. إلا أن وزارة الفلاحة شرعت في عدة تدابير تُعنى بالنهوض بالمرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديا، ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- دعم المشاريع المدرة للدخل: على امتداد الفترة 2005-2011، استطاعت حوالي 9742 امرأة ريفية تطوير مشاريع مدرة للدخل في إطار 505 وحدات.
- البرامج المندمجة: تُعد وزارة الفلاحة أيضا فاعلا في عدة برامج (التربية الوظيفية، التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/داء فقدان المناعة المكتسبة...)، بالشراكة مع وزارات أخرى وهيئات دولية، وفيما يلي أهم الإنجازات:
- خلال سنة 2009-2010، استفادت حوالي 1169 امرأة ريفية من برنامج محو الأمية؛



- في إطار اتفاقية الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، شرعت الوزارة أيضا في برنامج لتوعية النساء الريفيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/داء فقدان المناعة المكتسبة.
 - برسم سنة 2012، ارتفعت الميزانية المخصصة للتوعية الزراعية التي تستهدف التنمية الاقتصادية للمرأة الريفية والجهات، وبلغ الغلاف المالي المخصص للتنشيط النسوي حوالي 12 مليون درهم مقابل 9 ملايين سنة 2011.
- وحسب تقرير ميزانية النوع الجنساني⁽⁵⁶⁾ 2013، اكتفت الوزارة بتحديد مؤشرين اثنين للأهداف التي تراعي النوع الجنساني. ويتبين من الأجدى مراعاة هذا البعد على باقي مؤشرات الاهداف، مما سيساهم في تحسين مراعاة الاحتياجات المتفاوتة للسكان المستهدفين عبر التدابير التي تتخذها الوزارة.

3 - استراتيجية قطاع القروض الصغرى

أصبح قطاع القروض الصغرى بالمغرب منذ 2012 يتمتع باستراتيجيته الوطنية للقروض الصغرى بعد الازمة التي بدأت منذ 2008. وبمجهود من مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، ترمي هذه الاستراتيجية أساسا إلى توضيح الرؤية أمام القطاع، وصياغة خطة للسنوات العشرة المقبلة وجعل قطاع القروض الصغرى الوطني فاعلا أساسيا في محاربة الفقر عبر إحداث فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل، إضافة إلى جعله فاعلا منتجا ومستداما ومندمجا في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة⁽⁵⁷⁾. وقد عهد بتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، بعد تعزيز تنظيمها ومواردها البشرية.



⁵⁶ وزارة الاقتصاد والمالية : قانون المالية 2013 - تقرير عن ميزانية النوع الجنساني 2013

⁵⁷ مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية: الكتاب الأبيض للقروض الصغرى في المغرب، تشرين الأول/أكتوبر 2012

4 - برامج الإدماج المالي وتفعيل الوكالات المتنقلة في الوسط الريفي

ساهم مشروع «الخدمات المالية» لوكالة الشراكة من أجل التنمية في دعم تفعيل الوكالات المتنقلة، وذلك عبر إنشاء صندوق لتخصيص الإعانات التي تساعد على التمويل المشترك لاقتناء 150 وكالة متنقلة لفائدة جمعيات القروض الصغرى المغربية، بهدف تشجيعها على توسيع نطاق تدخلها الجغرافي إلى المناطق الريفية المعزولة، وبالتالي تقليص فوارق الحصول على الخدمات المالية بين المناطق الريفية والحضرية. وقد استفادت جمعية الأمانة من هذا الدعم⁽⁵⁸⁾. وانخرطت الأبنك، بالموازاة مع تعزيز شبكاتها، في مشاريع تدعم الإدماج المالي تحت تسمية «الخدمات البنكية لذوي الدخل الضعيف»، وذلك عبر اقتراح منتجات تتلاءم مع الزبائن ذوي الدخل الضعيف، واعتماد حلول تكنولوجية مبتكرة: بطاقات الأداء مسبقة الدفع، والبنك عبر الهاتف، والبنك المتنقل / «سوق بنك».

5 - برامج جمعيات القروض الصغرى

في حوارنا مع السيدة خديجة بوجمال، المسؤولة بقسم الاتصال المؤسسي والأداء الاجتماعي لدى الأمانة، أهم جمعية للقروض الصغرى بالمغرب، تبين لنا عدم وجود برامج مخصصة للنساء عموماً أو للنساء الريفيات. وقبل الأزمة التي شهدتها القطاع سنة 2008، كانت قواعد العمل تلزم الوكلاء باحترام المناصفة. وبالتالي، بلغت نسبة النساء 50 بالمائة سنة 2004، لكنها انخفضت منذ ظهور الأزمة.

ومع ذلك، تتعامل الأمانة بمرونة مع النساء الريفيات: فبالنسبة للقروض التضامنية، يمكن إعفاء المرأة من شرط أقدمية سنة في ممارسة النشاط عند منحها القرض، إذا كانت منتمة للمجموعة. ولا تتمتع جمعية القروض الصغرى هذه بالخبرة لإنجاز برامج تراعي النوع الجنساني، لكنها تستطيع ذلك في إطار الشراكة، عبر تدعيم كفاءاتها (التدريب، والتوعية) مثل برنامج «من أجلك»⁽⁵⁹⁾. وتعتزم الأمانة إنجاز دراسة عن طلب النساء للقروض الصغرى. وتقدم أيضاً خدمات غير مالية للمستفيدات (على سبيل المثال، التدريب في دعم التسويق وتنخرط فيه العديد من النساء).

⁵⁸ <http://www.alamana.org.ma>

⁵⁹ يسعى برنامج «من أجلك» إلى تحقيق هدف معين وهو تحسين روح المقابلة النسوية كما وكيفا، عبر تطوير التدريب ودعم السكان المستهدفين في منطقة مشروع جمعية دعم التربية والتكوين في الخارج.

الأمانة للقروض الصغرى

بدأت في تسريع وتيرة توفير خدماتها في الوسط الريفي انطلاقاً من 2005، واستطاعت بالتالي أن تفتح 190 وكالة ريفية في غضون ثلاث سنوات، من بينها 120 في المناطق الريفية المنعزلة. ووزعت الأمانة سنة 2009 نصف قروضها النشيطة في الوسط الريفي، وهي عبارة أساساً عن قروض تضامنية. إلا أنه بسبب الفيضانات التي شهدتها سنة 2009 والمواقف

الجماعية لرفض التسديد، اضطرت الأمانة إلى تعديل خدماتها لاسيما في الوسط الريفي المنعزل، وإلى تقليص تغطيتها للوسط الريفي من حيث العرض والمبالغ (تقلص حجم القروض الريفية من 205.000 إلى 151.000). ويعبّر هذا المثال عن مظهر الخطر الذي جاء ذكره في المناقشات والذي يمثل أحد إكراهات الحصول على القرض، لاسيما للنساء الريفيات. من جهة أخرى، عندما تحدث المحاضر عن بعض نتائج دراسة حديثة نسبياً أنجزتها الأمانة عن أثر القروض الصغرى في الوسط الريفي، أشار إلى ضعف أثر القرض على سلطة النساء داخل الأسرة، وأضاف أن تقسيم عدد الأنشطة بين الرجال والنساء لم يتغير (1.5 مقابل 0.38)، مما يؤكد بعض نتائج الدراسة التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا وعرضتها في اجتماع الخبراء.



السيد يوسف بنشقرن، المدير العام

السيد يوسف بنشقرن، المدير العام

جيم- الموارد المالية للنساء الريفيات: الحصول عليها والتحكم فيها

في المحيط الريفي، تهيمن الموارد غير الرسمية فيما يتصل بحصول المرأة على الموارد المالية، وهي مصادر لا تعبر عنها أية بيانات وطنية أو إقليمية أو محلية. لذا لا يمكننا أن نقيّم حجمها في غياب دراسات استقصائية دقيقة. وتقدم بعض التقارير والدراسات واللقاءات المنجزة بعض المؤشرات الكيفية بهذا الصدد. وتأتي هذه الموارد أساساً من: الادخار التكافلي (ممارسة شائعة جداً في المغرب)، والادخار العيني سواء في شكل سيولة أو عين (القطيع خصوصاً منه الماعز والدواجن) أو على شكل مجوهرات.

وبينت دراسة أنجزتها الوكالة الفرنسية للتنمية في موضوع «محددات الطلب على الخدمات المالية في المناطق الريفية بالمغرب»⁶⁰، وجود ميل ضعيف نحو الاستدانة لدى السكان على وجه العموم، وربما لأسباب اجتماعية وثقافية ودينية. وتبدو الممارسات غير الرسمية للاستدانة محدودة أكثر مقارنة مع وسائل أخرى. في المقابل، يضطلع الادخار العيني (الحبوب والماشية) بدور طلائعي في موازنة الخزينة الأسرية والمهنية، وفي الاستعداد لمختلف الأحداث المرتبطة بدورة الحياة.

⁶⁰ الوكالة الفرنسية للتنمية: تحليل محددات الخدمات المالية في المناطق الريفية بالمغرب، سلسلة تحليلات الأثر اللاحق، العدد 6 تموز/يوليو 2011.

ويبرز الكتاب الأبيض للقروض الصغرى أن أصحاب المقاولات الصغرى يلجؤون عموماً إلى الادخار الشخصي (56,4 بالمائة) لتمويل إنشاء وحدة إنتاج غير رسمية، وبدرجة أقل إلى الاقتراض لدى الأغيار (19 بالمائة). ويظل اللجوء إلى القروض الصغرى ضعيفاً (2,2 بالمائة)، لكنه يعادل مع ذلك ضعف اللجوء إلى القروض البنكية (1,1 بالمائة). ويساهم الميراث بنسبة 4,7 بالمائة والتحويلات بنسبة 3,6 بالمائة. ويتعلق الأمر ببيانات وطنية تخص كلا الجنسين، لكنها غير معبرة عن مدى أهمية الموارد غير الرسمية. وقد أكدت النساء اللواتي استفسرناهن في الوسط الريفي أهمية هذه الموارد إذ يشاركن جميعاً في الادخار التكافلي، حتى قبل ظهور القروض الصغرى، ويملك معظمهن ادخاراً عينياً (سيولة، وماعز ومجوهرات).

وفي ظل غياب البيانات، ولتقييم الحصول على الموارد المالية وتقييم الإدماج المالي للنساء في المناطق الريفية، تقتصر هذه الدراسة على بعض المؤشرات العامة في اللجوء إلى النظام المصرفي وبيانات القروض الصغرى في الوسط الريفي. وتعد القروض الصغرى المورد الرسمي الأكثر انتشاراً في هذه المناطق.

I - مؤشرات الإدماج المالي للنساء في المناطق الريفية

كانت الشبكة البنكية في المغرب سنة 2012 تتوزع ما بين 86 بالمائة في المناطق الحضرية و14 بالمائة في المناطق الريفية، ولم يتغير هذا الوضع منذ 2010.

إن البيانات الصادرة عن بنك المغرب ليست مبوبة حسب وسط الإقامة والجنس، وإنما حسب الجهات. فيمكن أن نستنبط منها خلاصة عن الوسط الريفي لكنها لا تفيدنا في معرفة مدى حصول النساء على هذه الموارد⁽⁶¹⁾. وعموماً، يظل الإدماج المالي ضعيفاً نوعاً ما في المغرب (57 بالمائة بالنسبة لمعدل اللجوء إلى النظام البنكي)، باستثناء الجهات الكبرى المتحضرة مثل الدار البيضاء الكبرى، الرباط سلا زمور ازعير، واد الذهب الكويرة، والجهة الشرقية، التي تسجل معدلات لجوء إلى النظام البنكي تفوق 70 بالمائة. ونجد هذا الإدماج المالي أضعف بالنسبة للنساء الريفيات بسبب ظروف عدم المساواة مع الرجال المذكورة أعلاه (الأمية، والفوارق في الحصول على الموارد، وغيرها) التي تؤثر سلباً على حصولهن على المصادر المالية الرسمية.

ويتأكد هذا الوضع في قاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم⁽⁶²⁾ :

- بلغت نسبة النساء البالغات من العمر أكثر من 15 سنة اللواتي يملكن حساباً لدى مؤسسة مالية رسمية 26,68 بالمائة سنة 2011 مقابل 52,04 بالمائة من الرجال.

⁶¹ انطلاقاً من الجداول التي توصلنا بها من مديرية الإشراف البنكي بناء على طلبنا

⁶² www.worldbank.org/globalindex

- بلغت نسبة النساء البالغات من العمر أكثر من 15 سنة اللواتي لجأن إلى الاقتراض في السنة الماضية لدى مؤسسة مالية رسمية 3,6 بالمائة مقابل 4,3 بالمائة للرجال .
- في المقابل بالنسبة للدخار أيا كان نوعه، تملك 27,6 بالمائة من النساء ادخارا (لا نعرف حجمه)، في حين يصل بالنسبة للرجال والنساء معا إلى 30,4 بالمائة.

وأظهرت دراسة استقصائية حديثة في الوسطين الحضري والريفي لجهة الرباط سلا زمور ازغير أن: نسبة الرجال المسؤولين عن تسديد قرض معين بلغت 82,3 بالمائة ولدى النساء 17,7 بالمائة. ويصل القرض الذي يكون الرجل مسؤولا عليه في المتوسط إلى 53.488,90 درهم. في حين ينخفض هذا المتوسط نوعا ما بالنسبة للنساء 17.876,05 درهم⁽⁶³⁾. وتبين المعلومات الكيفية المستقاة خلال اللقاءات مع النساء المستفيدات من القروض الصغرى في المناطق الريفية عدم امتلاك أي امرأة لحساب لدى مؤسسة مالية إذ، على حد قولهن، «يفضلن أن يكون مالهن متاحا في أي وقت لمواجهة أي حدث طارئ».

وبالنظر للظروف (الأمية، والإقصاء المالي، ...)، لا تستطيع الأغلبية الساحقة من النساء في المحيط الريفي الاستفادة إلا من القروض الصغرى التي شهدت ازدهارا ملحوظا في السنوات الأخيرة خصوصا في الوسط الريفي. إنه العرض الأنسب نظريا لظروفهن واحتياجاتهن، إلا أنه الوسط الريفي يضم العديد من التعاونيات النسائية التي تلجأ إليها النساء للحصول على القروض.

2 - حصول المرأة الريفية على القروض الصغرى

إلى أي حد تستفيد النساء الريفيات من القروض الصغرى، ولأي نوع من النشاط، وفي ظل أية شروط؟⁽⁶⁴⁾ ما مدى التقدم المحرز، والتأثير على حياتهن اليومية، ما هي العراقيل وآراء النساء بهذا الصدد؟

⁶³ جمعية النساء المغاربات : الفوارق بين الجنسين في موارد الأسر المعيشية ونفقاتها: أية استقلالية اقتصادية للنساء؟ حالة جهة الرباط سلا زمور ازغير، دراسة استقصائية منجزة على الأسر المعيشية تشرين الأول/ أكتوبر 2012. عرض مقدم في ندوة 29 نيسان/أبريل 2013 التي نظمتها الجمعية ومجموعة 95 المغربية من أجل المساواة بفندق إبيس أكادال .

⁶⁴ استخدمت عدة مصادر في هذا الموضوع

- الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى <http://www.fnam.ma>
- بوابة التمويل الأصغر <http://www.lamicrofinance.org>
- مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية <http://www.cm6-microfinance.ma/fr/index.aspx>
- البيانات التي توصلنا بها من الأمانة وأرضي

– قطاع التمويل الأصغر في المغرب

يُعد قطاع التمويل الأصغر في المغرب قطاعا حيويا جدا، ويُعد المغرب الرائد في القروض الصغرى في المنطقة، إذ يستفيد منها أكثر من 40 بالمائة من الزبائن في العالم العربي. إنه قطاع متنوع نسبيا ويضم 13 جمعية للقروض الصغرى: 4 جمعيات للقروض الصغرى ذات تغطية وطنية (الأمانة، مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، مؤسسة التنمية المحلية والشراكة، مؤسسة أرضي للقروض الصغرى) و3 جمعيات للقروض الصغرى ذات تغطية جهوية (الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود/القروض الصغرى، إنماء، الكرامة)، و5 جمعيات للقروض الصغرى ذات تغطية محلية (مؤسسة الشمال، أتيل للقروض الصغرى، إسماعيلية، تاوادا، جمعية القروض الصغرى واد سرو؛ وأحدث جمعية هي باب رزق جميل (2010) التي تسعى إلى تحقيق تواجدتها خصوصا في المناطق الريفية وتتطلع نحو التغطية الوطنية. وتبلغ نسبة تغطية السكان المعنيين 60 بالمائة



السيد عبد الواحد لعبيد

السيد يوسف رامي

السيد أنس صغيلان

في المناطق الحضرية وحوالي 40 بالمائة في المناطق الريفية. وتتواجد جمعيات القروض الصغرى في جميع مناطق المغرب تقريبا وخصوصا حيث يرتفع معدل الفقر⁽⁶⁵⁾. وقد استفاد من القروض الموزعة منذ بداية نشاط هذه الجمعيات 55,3 بالمائة من النساء و46,9 بالمائة للفئات العمرية ما بين 30 و49 سنة. ويستحوذ المحيط الحضري على 63,6 بالمائة من القروض الموزعة مقابل 36,4 بالمائة للمناطق الريفية.

ولم تتم صياغة المؤشرات المتاحة على المواقع الإلكترونية لمؤسسات القروض الصغرى (الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، الأمانة، مؤسسة محمد السادس، ...) حسب وسط الإقامة والجنس. فهي تميز فقط بين المحيط الحضري والضواحي والريفي لكلا الجنسين، ونسبة النساء المستفيدات كيفما كان وسط الإقامة. ولا نحصى إلا عددا ضئيلا من جمعيات القروض الصغرى التي تهدف إلى تنمية القروض الصغرى في المناطق الريفية وإلى تكثيف مشاركة النساء، ولا تملك إلا حصة صغيرة من السوق: أرضي (12,81 بالمائة من السوق)، إنماء (0,72 بالمائة)، جمعية القروض الصغرى واد سرو (0,34 بالمائة)، تاوادا (0,11 بالمائة) وجمعية اسماعيلية (0,13 بالمائة)⁽⁶⁶⁾.

⁶⁵ مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية: الكتاب الأبيض للقروض الصغرى في المغرب تشرين الأول/أكتوبر 2012

⁶⁶ الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى <http://www.fnam.ma>

- نسبة المستفيدات لدى الأمانة

وتوضح بيانات الجدول أسفله أن نسبة المستفيدات من القروض الصغرى مرتفعة: يمثل عدد القروض النشيطة للنساء 47,6 بالمائة من مجموع القروض الممنوحة سنة 2005 و40,9 بالمائة سنة 2012. ويشهد هذا التوزيع تفاوتاً كبيراً في المناطق الريفية حيث سنة 2012 كانت النساء يستفدن فقط من 24,5 بالمائة من القروض (مقابل 75,5 بالمائة للرجال)، في حين تصل هذه النسبة إلى 48,8 بالمائة (مقابل 51,2 بالمائة للرجال) في المناطق الحضرية.

الجدول 12 : توزيع القروض النشيطة التي تمنحها الأمانة حسب وسط الإقامة والجنس

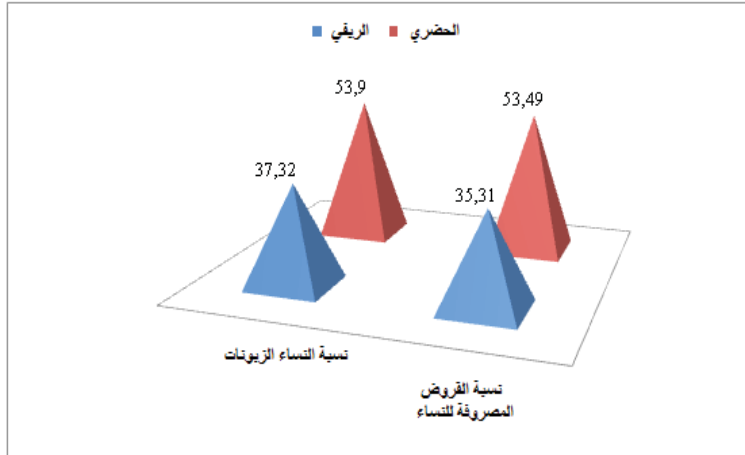
نسبة النساء 2012	نسبة النساء 2007	القروض النشيطة 2012	القروض النشيطة 2007	
40.9	47.6	125788	229169	النساء
24.5	32.5	24550	47794	الريفي
48.8	54.3	101238	181375	الحضري
59.1	52.4	181486	251685	الرجال
75.5	67.5	75479	99164	الريفي
51.2	45.7	106007	152521	الحضري
		307274	480854	المجموع العام

المصدر: انطلاقاً من قاعدة البيانات التي توصلنا بها من الأمانة

وفيما يخص الديون غير المسددة، نلاحظ وجود نفس الفوارق في الحصول على القروض الصغرى في المناطق الريفية وبين الرجال والنساء. أما عن الأنشطة الرئيسية التي تمولها القروض الصغرى في المناطق الريفية، فتختلف حسب الجنس: فالأنشطة الأكثر انتشاراً بالنسبة للنساء هي التجارة (38,94 بالمائة من مجموع القروض مقابل 33,8 بالمائة للرجال)، والزراعة (31,14 بالمائة مقابل 46,88 بالمائة للرجال) والصناعة التقليدية (26,02 بالمائة مقابل 3,64 بالمائة للرجال). وتعد حصة القروض المخصصة للخدمات ضعيفة جداً لدى النساء (2,51 بالمائة مقابل 13,75 بالمائة للرجال).

- نسبة المستفيدات لدى أرضي

الرسم البياني 9: نسبة المستفيدات من القروض الصغرى لدى أرضي 2012



أنشئت مؤسسة أرضي سنة 2001 وتعود في الأصل إلى إطلاق مديرية التمويل والفلاحة لدى مجموعة القروض الفلاحي بالمغرب لمبادرات تجريبية ترمي إلى تمويل الأنشطة المدرة للدخل لزوجات المزارعين من سكان المناطق الريفية. وهذا ما يفسر تركز 78 بالمائة من وكالاته في المناطق الريفية وأن القروض الممنوحة مولت الأنشطة الزراعية وتربية الماشية بنسبة 63 بالمائة. وبالنسبة للنساء، تهيمن نفس الأنشطة التقليدية: تربية أحجام صغيرة من الماشية والدواجن والأرانب، والصناعة التقليدية. وتبلغ القروض التضامنية 94 بالمائة من مجموع القروض. ويصل سعر الفائدة إلى 2 بالمائة في الشهر، أي 24 بالمائة في السنة⁽⁶⁷⁾. ورغم أن مؤسسة أرضي تستهدف المناطق الريفية، فعدد زبائنها من هذه المناطق لا يمثل سوى 41,7 بالمائة. ولا تتعدى نسبة المستفيدات في المناطق الريفية 37,3 بالمائة (36,1 عام 2005)، مما يبرز ضعف حصول النساء الريفيات على القروض الصغرى مقارنة مع الرجال وأيضا مقارنة مع نساء المناطق الحضرية.

الجدول 13: نسبة المستفيدات من القروض الصغرى لدى أرضي 2012

نسبة المبالغ الممنوحة للنساء	نسبة الزيونات	
43,35	44,19	المجموع
35,31	37,32	الريفي
53,49	53,9	الحضري

المصدر: انطلاقا من قاعدة البيانات التي توصلنا بها من مؤسسة أرضي

⁶⁷ - عرض أرضي: أية استراتيجية لأفق 2017 (بدون تاريخ أو مكان)

- لقاء مع السيدة مليكة بوداش، مديرة التدقيق والمراقبة الداخلية لدى مؤسسة أرضي.

- نسبة المستفيدات لدى تاوادا

تاوادا هي جمعية صغيرة للقروض الصغرى أنشئت سنة 2009. ولم تكن تملك سوى 0,11 بالمائة من السوق سنة 2010 (مقابل 0,05 بالمائة سنة 2009)، ثم استطاعت أن تضاعف عدد زبائنها في غضون سنة (من 431 إلى 931 زبون). فقد بلغ عدد المستفيدين 431 زبونا سنة 2009 (سنة الافتتاح) من بينهم 157 امرأة و274 رجلا، أي بنسبة 36,4 بالمائة من النساء. وأصبح عدد زبائن تاوادا 1670 عام 2012، 700 منهم نساء و970 رجال، أي بنسبة 42 بالمائة من النساء. وتعد هذه أكبر نسبة للمستفيدات من القروض الصغرى في المناطق الريفية مقارنة مع باقي جمعيات القروض الصغرى.

وقد حققت جمعية القروض الصغرى هاتمه، رغم حداتها وصغر حجمها، نتائج باهرة مع النساء في المناطق الريفية، وهو ما من شأنه أن يحفز الفاعلين المعنيين على تقديم الدعم لها حتى تتمكن من شمل عدة مناطق وحشد عدد أكبر من المستفيدين، إلى جانب تشجيع إنشاء جمعيات أخرى للقروض الصغرى مخصصة للمناطق الريفية. وتتمثل الأنشطة الرئيسية في تربية قطعان صغيرة والتجارة، وإلى حد ما الصناعة التقليدية.

شعار تاوادا : محاربة الفقر

انخرطت تاوادا في مجال يكثر فيه الفاعلون ويمر بفترة متقلبة نوعا ما وتشهد ارتفاعا غير مسبوق في الديون غير المسددة في القروض الصغرى وانخفاض الإنتاجية. إلا أن ذلك لم يؤثر في حماس المسؤولين لدى تاوادا الذين يجدون ميزة في انضمامها في هذه الفترة الحانقة. «لقد تعلمنا الدرس مما سيمكننا من الانطلاق من أسس صلبة. فالمشاكل التي تعاني منها حاليا باقي الجمعيات ترتبط بلهاتها وراء تحقيق الربح السريع. في المقابل، يتمثل هدفنا في الاهتمام بمتغى واحد: محاربة الفقر وتجنب الإفراط في الاستدانة».



وتعد تاوادا عضوا في الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى وتشارك أيضا في مهمة توحيد قواعد بيانات جمعيات القروض الصغرى المغربية، لاسيما فيما يتعلق بمعايير الحيطه. ومنذ بدايتها،

فتحت تاوادا أربع محطات جديدة في جهات الخميسات، وخنيفرة، وألماس ولا تستبعد تطوير شراكات جديدة. وقد ربطت بالفعل علاقات مع صندوق جيدة (صندوق الإيداع والتدبير) ومع الجمعيات المكلفة بذوي الإعاقه في إطار تمويل الأنشطة المدرة للدخل.

3 - أثر القروض الصغرى الممنوحة للنساء وتحكمهن فيها

أنجز مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية مؤخرا دراسة استقصائية حول الاحتياجات المالية وغير المالية لزبائن جمعيات القروض الصغرى، مما أوضح أن



93 بالمائة من المستفيدين المستجوبين يؤكدون وجود تغيرات إيجابية بفضل استفادتهم من القرض أو القروض الصغرى: الزيادة في الدخل (79 بالمائة)، نمو النشاط (62 بالمائة)، تحسن مستوى العيش (58 بالمائة)، تاهيل المسكن (18 بالمائة)، وغيرها. وفي المقابل بالنسبة للمناطق الريفية فقط، يبدو أن الأثر لم يكن إيجابيا إلى هذا الحد. فقد أبرزت الدراسة بشأن «تقييم أثر القروض الصغرى في المناطق الريفية بالمغرب»⁶⁸ والتي تخص القروض الصغرى التي تمنحها الأمانة، ما يلي:

- المشاركة في المناطق الريفية ضعيفة وموجهة أساسا نحو الاستهلاك.
- مشاركة غير متساوية للنساء وضعف الأثر على الموازين بين الجنسين. ففي المناطق الريفية وخصوصا الجبلية منها، يكون دور المرأة الاقتصادي والمالي محصورا جدا وتمنعها التقاليد الاجتماعية والمحلية من الحصول على القروض الصغرى، وهو ما تؤكدته البيانات الكمية. ويُعد وزن النساء (من حيث العدد والنسبة) أكبر بكثير في الضواحي الحضرية مقارنة مع المناطق الجبلية.

وبناء على الحوارات مع النساء المستفيدات في الوسط الريفي من منطقتين مختلفتين جغرافيا (مجموعات التركيز)، يبدو الأثر بالأحرى إيجابيا على دخل الأسر المعيشية، لكن مع بعض القيود.

⁶⁸ الوكالة الفرنسية للتنمية: تقييم أثر القروض الصغرى في المناطق الريفية بالمغرب، سلسلة تحليلات الأثر،

وكخلاصة، انطلاقاً من الملاحظات الكيفية، التي لا تعبر مع ذلك عن مجموع المستفيدات من القروض الصغرى بالمغرب، يمكننا القول بأن النساء عموماً يتمتعن بسلطة التحكم في القرض الأصغر وتقررن بأنفسهن طريقة تدبيره، مما يشير إلى تمتعهن بنوع من الاستقلالية الاقتصادية. «هنا في منطقتنا، تتولى النساء جميع المسؤوليات وتقمن بكل شيء: يذهبن إلى السوق، ويتولين رعاية الأبناء، ويعملن، وما إلى ذلك. «ويكتفي الرجال بإيداع المال ولا يقومون بأي عمل». لكن إذا كانت القروض الصغرى تساعد على رفع دخل الأسر المعيشية، فهي تتسبب في أثر سلبي على النساء لأنها:

- لا تسمح بالادخار والاستثمار بما يكفل تحرير المرأة من القرض (التبعية للقرض) ذي التكلفة المرتفعة (أكثر من المناطق الحضرية، أي 2،5 بالمائة في الشهر أو 30 بالمائة في السنة)؛
- لا تغير الموازين الاجتماعية بين الرجال والنساء: إذ تزيد من عبء العمل على المرأة وتقلص من مشاركة الرجل المادية الذي يستمر في التمتع بسلطته على الأسرة.
- ممنوحة دون أن يصاحبها عرض للمنتجات غير المالية (التدريب، ودعم التسويق، وغيرها).

التوفيق للقروض الصغرى

هي جمعية ذات هدف غير ربحي أنشأتها مجموعة البنك الشعبي بعد حصولها على الترخيص بموجب قرار وزاري بتاريخ فاتح مارس 2000. وتضم، بنهاية أيلول/سبتمبر 2013، 380 وكالة عملية منتشرة في مجموع البلاد، منها 224 في المناطق الحضرية و156 في المناطق الريفية.



ويتمثل هدفها في مساعدة النساء والرجال ليصبحوا مستقلين مالياً، ونجحت في النهوض بالقروض الصغرى في المناطق الريفية المنعزلة بفضل منتجاتها المبتكرة التي تهدف إلى دعم الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الريفية. ويتمثل إنجازها الثاني في نبذ التمييز بين الرجال والنساء.

وعملت مؤسسة التوفيق على إشراك زبائنها رجالاً ونساءً في مراحل الانتقاء لمجموعة من الجوائز والمسابقات (سنابل، غرامين جميل، جوائز المقاولات الصغيرة التي تنظمها بلانيت فينانس ومركز محمد السادس للتضامن والندوة الدولية للتمويل الأصغر).

ويسعى هذا المجهود إلى مكافأة الزبائن وتشجيعهم. وبفضل القروض الممنوحة، أصبحت الزبونات مسؤولات عن المقاولات التي يسعين إلى تحقيق نموها. واستطعن اكتساب الخبرة وربط علاقات مع الزبائن والموردين واستثمارها. ويملكن رؤية واضحة جداً عن التدابير التي يتعين عليهن القيام بها من أجل توسيع حجم نشاطهن. وأثبتن قدراتهن الحقيقية في التدبير وتقررن بأنفسهن توجهات مقاولتهن، وبالتالي أصبحن مستقلات.

وكل سنة، يحصل العديد من الزبائن والزبونات على جوائز في عدة فئات: أحسن مشروع مبتكر، أحسن مشروع للتنمية المستدامة أو لحماية البيئة، وأحسن امرأة مقاولة للعام، وغيرها.

4 - التعاونيات النسوية في المناطق الريفية

لا تستفيد التعاونيات النسوية في المناطق الريفية (14 بالمائة من التعاونيات)⁽⁶⁹⁾ من القروض الصغرى (لا يسمح به القانون المنظم للقروض الصغرى)، أو من موارد الأبنك التقليدية التي تستلزم ضمانات أكبر من طاقة النساء. لكنها تستفيد من دعم الدولة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) أو الهبات الدولية⁽⁷⁰⁾. وتشيد العديد من التقارير الدولية بنجاح نموذج التعاونيات النسوية في المناطق الريفية بالمغرب. لذا، يتعين تشجيعها وتعزيز قدراتها عبر تيسير حصولها على الموارد المالية بشروط تفضيلية.

هل تعلم؟

حسب منظمة العمل الدولية، تمثل التعاونيات شكلا مهما من المقاولات المستدامة للنساء في المناطق الريفية. فعندما تعتمد التعاونيات ممارسات تراعي الاعتبارات الجنسانية يمكنها تعزيز تمكين النساء وصوتهن وتمثيلهن في اتخاذ القرارات، وإتاحة شبكة الأعمال، وتحسين الدخول إلى الأسواق والاستفادة من الخدمات، وبالتالي تسهيل اقتصاد وفورات الحجم. ويمكن أن يتسبب ضعف معدل الملكية العقارية لدى النساء في عرقلة حصولهن على الموارد المالية الضرورية لإنشاء المقاولات. وتفيد المعلومات المتاحة بأن النساء يستغلن أقل من 20 بالمائة من الملكيات العقارية في البلدان النامية (10 بالمائة في غرب ووسط أفريقيا، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

⁶⁹ <http://www.odco.gov.ma>

⁷⁰ حوار مع السيد لعبيد عبد الواحد - مكتب تنمية التعاون



منطقة محلية، ومنتجات، ونساء

تعتبر فاطمة أمهري عن فخرها باتحاد التعاونيات النسوية لأركان والمنتجات الزراعية، التي تشغل بها منصب الرئيسة، رغم صغر سنها. ويمثل هذه الاتحاد مثالا جيدا عن النجاح الذي يعبر عن عزم النساء الريفيات على الرفع من قيمة بيئتهن واستغلال مهارتهن وتطويرها، ويصبحن منتجات وفاعلات وازنات

في التنمية ويساهمن في تنمية مناطقهن. وتم إنشاء هذا الاتحاد سنة 1999 ويشمل 22 تعاونية منخرطة و1200 امرأة عضو. وتتمثل أهدافه أساسا في: تجميع التكاليف وتقليل المخاطر وتحقيق أفضل ضمان للإنتاج وترويج منتجات أعضائها، وتحقيق أكبر انفتاح على الخارج والرفع من القدرة التفاوضية. وفي غضون بضع سنوات فقط، نجح الاتحاد في تعزيز حصته في السوق وفي اكتساب مكانة جيدة في الأسواق الدولية الواعدة (الخليج، وأوروبا، وكندا). وبالموازاة مع انخراطه في تنمية مشتقات

الأركان وتحقيق مبتغيات جديدة، يولي الاتحاد أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي (دعم المنخرطات من أجل تحسين التزود بالمواد الأولية، والدورات التدريبية في تدبير المشاريع الصغيرة والتعاونيات، والدعم والتحسيس بشأن التغطية الاجتماعية، وغيرها). ورغم نجاح الاتحاد فهو يعاني من صعوبات تنبع خصوصا من احتكار الشركات المتعددة الجنسيات (أكثر من 50 بالمائة من الإنتاج الموجه للتصدير)، وصعوبة الحصول على القرض (ارتفاع معدلات الفائدة، ووضع الجمعيات القانوني، وغيرها). ومع ذلك، يُعد اتحاد التعاونيات النسوية لأركان والمنتجات الزراعية تعاونية منتجات الأركان التي تحظى باهتمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية (ARTE، الجزيرة، فرانس 2، TF1، فوكس، ZDF، وغيرها).



شهادات

التمويل الأصغر والنساء الريفيات في المغرب: تجربة الأمانة



فؤاد عبد المومني

- مدير عام سابق لدى الأمانة، أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر في شمال أفريقيا
- الرئيس السابق لسنابل، شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي.

شرح مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنجاز وتنسيق الدراسة التي تحمل عنوان «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة»، واتصل بهذا الصدد بالسيد فؤاد عبد المومني الذي عبّر عن حماسه للمساهمة في هذه المبادرة وتقديم شهادته الشخصية عن تجربة الأمانة التي تولى بها منصب المدير العام منذ إنشائها سنة 1997 حتى حزيران/يونيه 2010. ويعرض السيد عبد المومني في شهادته تقييما موجزا وموضوعيا عن مكتسبات تجربة الأمانة وحدودها في مجال «تأنيث» الحصول على القروض الصغرى كمصدر للتمويل. ويسلط الضوء أيضا على مختلف المظاهر المرتبطة سواء بإشكالية النوع الجنساني أو بموضوع هذه الدراسة؛ كما يحلل الرهانات الحقيقية التي تطرحها أمام النساء الريفيات أو مجتمعات المنطقة.

أحتفظ بذكريات بارزة عن أول زيارة قمت بها لتشخيص احتياجات السكان الريفيين من التمويل. وكان ذلك سنة 1997. فقد قمت بجولة مع أحد زملائي في الجهة الجنوبية للأطلس الكبير، داخل القرى الواقعة بين ورزازات والراشيدية. وتقع هذه القرى على بعد عدة ساعات مشيا أو على ظهر البغال انطلاقا من أقرب طريق سالك. كان الجو ربيعا، وكانت أشجار اللوز مزهرة. وبما أن هذه الفترة تزامنت مع عيد الأضحى، وهو العيد الأبرز لدى المغاربة، وجدنا الرجال، ومعظمهم مهاجرون عادوا من المدن الداخلية أو من الخارج، وهم يرتدون أبهى حللهم.

ويفيد هذا النوع من الأسفار في الاطلاع على قساوة الهجرة الريفية، بالنظر لضعف ظروف المعيشة، لاسيما من حيث البنيات الأساسية والطرق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن ما شد انتباهي في هذه المناسبة هو الإفراط في استغلال النساء في جميع الأنشطة المنزلية والاقتصادية. بالفعل، يقع على عاتقهن عناء تحضير الوجبات والاهتمام بالنظافة والملبس داخل البيت، وتولين أيضا عناء جلب الماء والخطب. وتتضاعف مسؤولياتهن من جهة بحلول هذه المناسبة ومن جهة أخرى بعودة الرجال إلى الدوار إذ تسهرن على خدمتهم. وحتى في هذه المناسبة، تستمر النساء في الاهتمام بالماشية، وبالزراعة وبالإنتاج التقليدي.

وقد أثرت نوبة ضحك هستيري عندما سألت جماعة من الرجال، تتألف أساسا من شباب بلا عمل يشتكون من غياب فرص العمل في القرية، لم لا ينخرطون في الأنشطة التي تعمل فيها النساء، مثل نسج الزرابي. ولربما كانت نوبة الضحك هذه تخفي امتعاضهم تجاه سؤالي المرحج لأنني اقترحت على الرجال العمل في أنشطة «نسوية».

لكن النظرة الدونية والمهينة تجاه الأنشطة التقليدية لا تمنع الرجال من محاولة السيطرة عليها. فكيفما كان سن رجل البيت ومقامه داخله (أبا، أو زوجا، أو أخا، أو ابنا) فهو يحتكر حق بيع المنتج النهائي وغالبا في السوق الأسبوعي للمنطقة. وبما أن النساء يجهلن حجم التكاليف وهامش الربح، فهن مجبرات على القبول بالمبلغ الزهيد الذي يجود به الرجل بعد كل بيع. ولا شك أن تقسيم العمل - بين الإنتاج الذي تتكلف به المرأة والتمويل والتسويق الذي يتولاه الرجل - يزيد من استمرار الهيمنة المبنية على النوع الجنساني؛ وربما سيساهم تكسير هذه القاعدة في إنتاج علاقات اجتماعية جديدة، إلى جانب استفادة الفتيات والنساء، رغم طابعها المتواضع آنذاك، من التعليم والمعلومات ومن صفة المواطنة.

وكان عرض التمويل الأصغر الذي أتت به جمعية الأمانة (<http://www.alamana.org>) يهدف أساسا إلى تلبية الحاجة إلى مبالغ إضافية للشروع في الأنشطة المدرة للدخل لفائدة جميع النشيطين المستقلين. إلا أنه كان يسعى ضمنا إلى التشجيع على التفكير، ولو جزئيا، في وضع التبعية والاستغلال الذي تعاني منه المرأة. ورغم أن عرض التمويل الأصغر محايد بين الرجال والنساء،

إلا أنه يشجع الخدمات الموجهة للنساء عبر نظام يراعي النوع الجنساني بحيث يكافئ وكلاء القروض بواسطة منح الإنتاج.

ولم يتم - بما فيه الكفاية- إنجاز تحاليل متعمقة ومبنية على بيانات ومفصلة في الزمان والمكان حتى يتسنى استقاء خلاصات علمية منها عن تأثير القروض الصغرى على إشكالية النوع الجنساني في الوسط الريفي. إلا أن بعض البيانات «المتواضعة» توضح بأن تحكم المرأة في العمليات الاقتصادية ساعدها على تحقيق تمكينها بصفة ملموسة في تدبير أنشطتها والنجاح في الحصول على نسبة أكبر من مداخيل مجهودها. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى اشتراط مؤسسة القرض التعامل مباشرة وشخصيا مع صاحب المشروع الذي يتعين أن يكون مسؤولا شخصيا عن القرض وعن تسديده، وأن يبرهن على أن مشروعه يتمتع بالردودية عبر درايته بعناصر حساب التكاليف والأرباح المرتقبة، ويحصل شخصيا على القرض دون تفويض لغيره.

وأبرزت بعض المعلومات عن النساء زبونات القروض الصغرى وجود قدرة امتلاك أكبر، وبالتالي تأثيرا أكثر وضوحا على اختيارات تخصيص موارد المنزل. وبينت معلومات أخرى ظهور شيء من التوتر بين الزوجين، لأن النساء نجحن في كسر حاجز السيطرة الموجود سابقا، بفضل اكتساب الاستقلالية المالية تجاه الرجال الذين كان تصرفهم فضوليا، أو بالأحرى مفترسا، في العائلة التي تشكل فيها المرأة الدعامة الرئيسية. وتشير بعض الإشاعات أيضا إلى تفاقم العنف الجسدي بين بعض الأزواج أو حتى حالات طلاق التي من المحتمل أن يكون تعزيز دور المرأة سببا فيها.

لقد نضجت طريقة عمل جمعية الأمانة لكنها لم تنشأ بين ليلة وضحاها. فقد اعتمدت استراتيجية تطوّر حسب الدوائر متحدة المركز، انطلاقا من المدن الكبرى، ثم المدن المتوسطة، ثم المناطق الريفية الأهلة بالسكان، بعد ذلك المناطق الريفية المنعزلة وذات كثافة سكانية ضعيفة، وتسعى إلى تحقيق المناصفة بين سكان المناطق الريفية والحضرية وبين الرجال والنساء. وعام 2008، قبل رحيلي من هذه المؤسسة التي كنت أشغل بها منصب المدير العام، بلغ عدد النساء زبونات المؤسسة من الوسط الريفي 45.000 امرأة، أي أدنى من عُشر مجموع السكان الريفيين (480.000)، إلا أن الوتيرة كانت جيدة والتطور مطردا.

ومن بين المشاريع التي نفذتها النساء الريفيات بدعم من القروض الصغرى، يندرج أكثر من نصفها في تربية الماشية على نطاق ضيق (الأبقار والأغنام، والأبقار الحلوب، وتجارة الماشية...). وتأتي في مرتبة متأخرة الأنشطة التجارية والتقليدية، بحصة ملموسة في إنتاج الزرابي. وتجدر الإشارة إلى أن مهمة الأمانة تقتصر على مرافقة المشاريع التي يقدمها زبائن وزبونات القروض الصغرى والموافقة عليها، ولا تتعداها أبداً إلى اقتراح أنواع المشاريع أو فرضها، أو تقليص أي جانب من مسؤولياتهم فيما يخص الأنشطة الإنتاجية.

وبالنظر للنمو القوي الذي شهدته القروض الصغرى في العقد الأول من الألفية الثانية، ساد خطاب يرمي إلى جعلها بديلاً عن مسؤولية المجتمع الوطني والدولي في محاربة الفقر والتهميش والبطالة. إلا أن هذا النقاش كان أكثر ضرراً من نفعه، لاسيما على مؤسسات القروض الصغرى التي اضطرت إلى مواجهة تطلعات أعلى من قدراتها.

ولا شك أن القروض الصغرى لم تكن علاجاً شافياً للمشاكل الرئيسية التي تعاني منها فئات السكان المعنيين وما زالت تعاني منها. وتتميز مساهمة هذه الخدمة وتأثيرها على تنمية الرأسمال البشري وعلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين الرجال والنساء، ببطئها ومحدوديتها. ولا تُحدث القروض الصغرى تأثيراً واضحاً على الخدمات الأساسية (البنيات الأساسية، والمدارس، والمستشفيات...).

إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن القروض الصغرى وصلت اليوم إلى درجة من النضج في معظم المناطق التي تم اعتمادها فيها، ويبدو جلياً بأنها ساهمت نسبياً في تحسين دخل شريحة واسعة جداً من السكان المستفيدين منه، وساهمت في تحسين التحكم في مشاريعهم وفي بيئتهم بفضل أصحاب وصاحبات المشاريع. ونرى بأن الآفاق واعدة بفضل العمل مؤخراً على إدماج خدمات التأمين ونقل الأموال، وما صاحبه من مجهودات لإحداث خدمات الادخار والبنك الإلكتروني.

وما من شك بأن تجربة القروض الصغرى هذه تستحق الدراسة، والدعم، والتوسيع، والتعديل، وتستحق أيضاً أن تكون مثالا يحتذى به.



فتاة جزائرية ترتدي زيا تقليديا

دراسة حالة الجزائر

ألف - السياق الوطني

سجل اقتصاد الجزائر سنة 2012 نمواً بنسبة 2,5 بالمائة، إلا أن عجز الميزانية تفاقم ليستقر في 3,3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي بسبب مواصلة سياسة الميزانية الطموحة التي بدأت منذ 2011 للاستجابة إلى الطلب الاجتماعي المرتفع من حيث القدرة الشرائية وفرص الشغل والسكن. وتضم الجزائر 1.246 وكالة بنكية، أي بمعدل شبك واحد لكل 25.000 شخص وبنسبة 33,2 بالمائة من إيداعات الأسر المعيشية. ولا تمثل القروض الممنوحة للأسر المعيشية سوى 8 بالمائة من مجموع القروض الممنوحة. وتبلغ نسبة البطالة وطنياً 10 بالمائة (أيلول/سبتمبر 2011)، و6,10 بالمائة في المناطق الحضرية و7,8 بالمائة في المناطق الريفية مع هيمنة البطالة النسوية (30,5 بالمائة). وتمثل النفقات الاجتماعية التي تصرفها الدولة سنوياً لفائدة الفئات المعوزة حوالي 12 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي وساعدت على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم 1 قبل تاريخ استحقاقه سنة 2015. أما الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 والمتمثل في تحقيق تمكين المرأة، فلم يتم بلوغه بعد في شقه المتعلق بنسبة النساء الأجيرات في القطاع غير الزراعي. ومع ذلك، بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجلس الوطني 31,4 بالمائة إثر تعديل دستور البلاد والقانون التنظيمي ذي الصلة؛ في حين يصل المعدل الصافي للتلميذ إلى 78 بالمائة مع هيمنة الإناث. ومن جهة أخرى، تحتل الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2013 المرتبة 93، وتتصنف بالتالي في فئة التنمية البشرية المرتفعة.

باء- النساء في المناطق الريفية بالجزائر

رغم الجهود الجبارة المبذولة لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات في المناطق الريفية عبر الاستثمارات الكبرى الرامية إلى فك عزلة هذه المناطق وتقليص الفوارق الجهوية، ما تزال بعض التفاوتات قائمة. وبالتالي، رغم أن النساء الريفيات لا تمثلن فئة سكانية متجانسة، فهن لا يمثلن سوى 10 بالمائة من النساء النشيطات. ومن حيث المسكن، تعيش أولئك النساء في حوالي نصف الحالات في منازل منفردة بحيث لا يمثل السكن غير اللائق سوى 6,7 بالمائة من المناطق الريفية (يوجد ثلثا الجماعات في شمال البلاد). ويستفيد 97,6 بالمائة من الأسر المعيشية من الربط بشبكة الكهرباء في المناطق الريفية، لكن نسبة ضئيلة منهم تستفيد من الربط بالغاز الطبيعي (7,7 بالمائة). ويُعد استخدام فحم الخشب هامشياً (1,2 بالمائة) لأن الغاز المعبأ في قنينات هو الوقود المستعمل في المناطق الريفية (1,89 بالمائة). ويصل التزويد بالماء إلى 81,6 بالمائة في المناطق الريفية. أما أعباء جلب الماء والحطب فليست اعتيادية في المناطق الريفية

بالنسبة للنساء. ورغم تزايد عدد الفتيات الريفيات الحاملات للشواهد، تطال الأمية 41,3 بالمائة من نساء هذه المناطق (أكثر من المعدل الوطني 28,3 بالمائة). وبخصوص النشاط، يتركز 68 بالمائة من الصناعات الاستخراجية في المناطق الريفية، لكن الأنشطة العقارية والمالية ضعيفة جدا بها، وتمثل على التوالي 1,8 بالمائة و3,5 بالمائة.

وتشتغل في الزراعة 47 بالمائة من النساء اللواتي يعشن في المزرعة و3,13 بالمائة منهن يعملن خارج المزرعة. وقد أبرز الإحصاء الزراعي الأخير أن 3,8 بالمائة من النساء يعملن على تدبير المستغلات غير الزراعية (تربية القطيع)، في حين يعاني من الأمية 4,1 بالمائة من النساء اللواتي يسيرن مزارع تتراوح مساحتها ما بين 0,1 و5 هكتار (بنسبة 85 بالمائة).

جيم- السياسات التنموية والبعد الجنساني

عملت الجزائر على إرساء المساواة بين الجنسين في قانون البلاد الأسمى، أي الدستور، وعززت فيه مبدأ تمكين المرأة، خصوصا في مجال صنع القرار السياسي وذلك إثر تعديل المادة 31 مكرر سنة 2008 وتعزيزها بقانون الانتخابات بالحصص (أكثر من 30 بالمائة من النساء البرلمانيات). وقد وقعت البلاد على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، رغم تدوين بعض التحفظات على غرار بلدان المغرب العربي خصوصا فيما يتعلق بمحاربة أشكال التمييز ضد المرأة، والشغل، والحقوق المدنية، وغيرها. وتوجد بالجزائر مؤسسات مكلفة بشؤون المرأة والنوع الجنساني وهي وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والمجلس الوطني للأسرة والمرأة، ومرصد العمالة النسوية، واللجنة الوطنية للمرأة الريفية. وتتلقى هذه المؤسسات الدعم من عدة آليات، مثل الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة والنهوض بها ومخطط عمل هذه الاستراتيجية (2010-2014)، والاستراتيجية الوطنية للأسرة، والاستراتيجية الوطنية لمحاربة أشكال العنف المبني على النوع الجنساني، ويوجد قيد الإنجاز مشروع مؤسسة النوع الجنساني على مستوى الوزارات عبر مراكز تنسيق معنية بالنوع الجنساني. وإلى جانب ذلك، يدين القانون الجنائي التحرش الجنسي منذ 2004.



وتعمل وزارة التكوين والتعليم المهنيين على إنجاز مشروع مهم وطموح لفائدة النساء مصحوب بتدابير تدعم النساء في الشغل وفي إحداث الأنشطة، وخصوصا في المناطق الريفية. وقد شرعت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في العديد من البرامج الوطنية لفائدة النساء، منها صحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية، والتخطيط

الأسري. وتعمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على صياغة مشاريع القرب للتنمية الريفية المتكاملة وفق مقاربة ترايبية وتشاركية. ويتم إشراك النساء في هذا البرنامج بصفتهم فردا من أسرة معيشية ريفية ويتلقين امتيازات مشروع القرب للتنمية الريفية المتكاملة باسم الأسرة التي ينتمين لها.

ويمكن تصنيف التمويل المتوفر في الجزائر إلى فئتين رئيسيتين: التمويل على شكل إعانات من الدولة، والتمويل للمساعدة أو لإنشاء فرص الشغل، عبر عدة آليات: منحة التضامن الجغرافية، التعويض عن الأنشطة التي تخدم المصلحة العامة، مشروع القرب للتنمية الريفية المتكاملة، مشروع تربية 10.000 رأس، ومؤسسات القروض (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وغيرها). وسيستفيد إنشاء فرص الشغل من 350 مليار دينار جزائري على مدى مخطط خماسي (-2014 2010). وتوجد جميع هذه الآليات متاحة في الولايات الثمانية والأربعين بالبلاد.

دال - حصول الريفيات الجزائريات على الموارد المالية وتحكمهن فيها



سنعمل على إدراج مقارنة النوع الجنساني في تحليلنا بوصفه استمرارية لحصول النساء الريفيات على التمويل وللعراقل التي تواجهها مقارنة مع الرجال، وذلك انطلاقا من تحليل مختلف الآليات المتاحة. ونعني بالتمويل كلا من إعانات الدولة ومختلف القروض. وبالتالي، سنعرض بعض نتائج الاستراتيجيات أو البرامج أو المشاريع مبنية حسب الجنس (عندما تكون البيانات متاحة) بهدف تحليل حصول النساء على مختلف الآليات المالية.

النساء والمؤسسات المالية الرسمية⁽⁷¹⁾

يقدم البنك الدولي في إحصاءاته المتعلقة بالنوع الجنساني⁽⁷²⁾ بيانات حسب البلدان في ما يتعلق بالهياكل الاقتصادية والمشاركة في الأنشطة المنتجة والحصول على الموارد. وبالنسبة للجزائر، تبين مؤشرات سنة 2012 بأن النساء أقل لجوءا لخدمات النظام البنكي من الرجال. وبالتالي، 41،20 بالمائة من النساء المستجوبات والبالغات أكثر من 15 سنة يملكن حسابا لدى مؤسسة مالية نظامية⁽⁷³⁾ مقابل 13،46 بالمائة من الرجال.

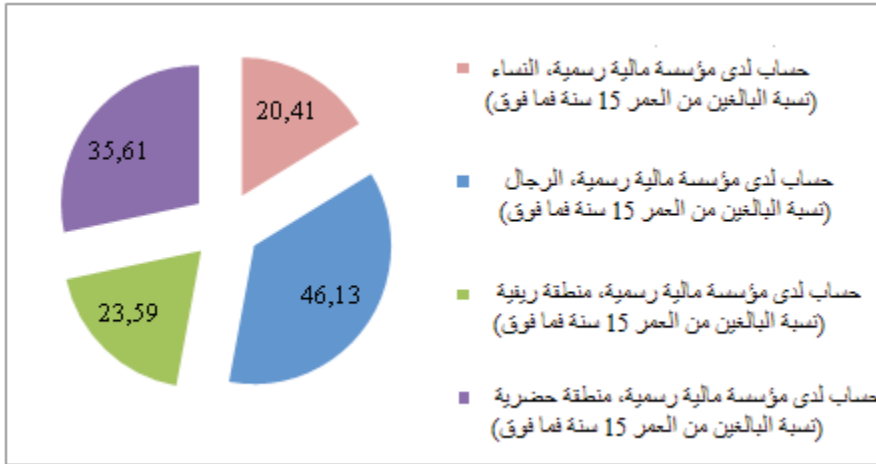
⁷¹ يصوغ البنك الدولي مؤشرات تمثل المستجوبين البالغين أكثر من 15 سنة

⁷² http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=gender-statistics#c_e

⁷³ نعني بمؤسسة مالية رسمية كل بنك، أو بنك تعاضدي، أو غيرها من المؤسسات المالية (مثل التعاونيات ومؤسسات التمويل الأصغر) أو مكتب البريد.

وفي المناطق الريفية، لا يتعدى مجموع الرجال والنساء الذين يملكون حسابا بنكيا 23,59 بالمائة.

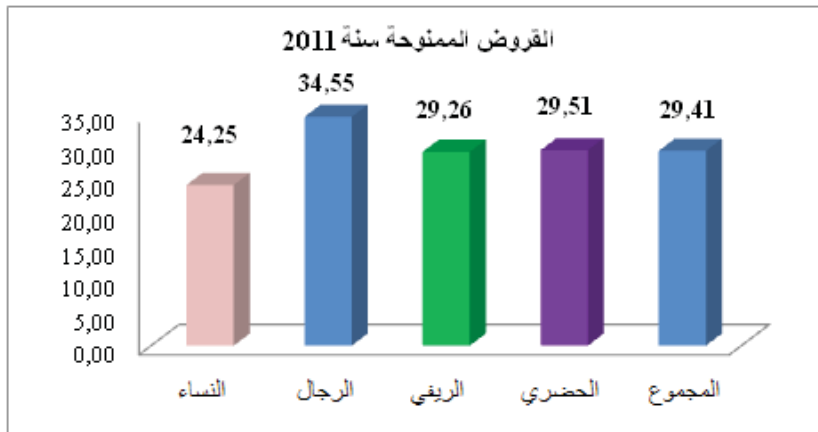
الرسم البياني 10 : استخدام النساء والرجال للنظام البنكي سنة 2012



تكون هذه الحسابات مخصصة عموما للتوصل بالأداءات الحكومية (المعاش، التقاعد) أو الأجور، بالنسبة للنساء والرجال. ويستخدم الرجال أيضا هذه الحسابات من أجل المعاملات والأعمال التجارية.

وسنة 2010، صرح حوالي 30 بالمائة من المستجوبين البالغين أكثر من 15 سنة بأنه سبق لهم الحصول على قرض، دون وجود فرق كبير بين المناطق الريفية والحضرية، مع انخفاض طفيف بالنسبة للنساء (24,25 بالمائة).

الرسم البياني 11 : القروض الممنوحة سنة 2011 (بالنسبة المئوية)



فيما يتعلق بمصدر القروض وحسبما يتبين من الجدول التالي، سواء للنساء أو للرجال، في المنطقة الحضرية أو الريفية، يسود شكل القرض غير الرسمي، أي اللجوء إلى

الأصدقاء أو العائلة (وهو ما يساعد المقترض(ة) على تجنب الربا، (أي فوائد القروض التي يحظرها الإسلام).

الجدول 14: مصدر القرض

نسبة البالغين أكثر من 15 سنة	قرض من مؤسسة مالية في السنة الماضية	مُقرض خاص	قرض من العائلة أو الأصدقاء	قرض بتسهيلات الاداء في المتجر
الرجال	2,51	1,80	28,72	3,84
النساء	0,49	1,36	20,95	2,43
المناطق الريفية	2,62	0,99	23,37	4,13
المناطق الحضرية	1,25	1,72	25,23	2,92
المجموع	1,50	1,58	32,33	3,13

وفي إطار إنشاء فرص الشغل، أحدثت الجزائر ثلاث آليات رئيسية: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أسفرت عن نتائج باهرة حيث تتواجد النساء، ولو أنهن في معظم الحالات ما زلن أقل عددا من الرجال.

وإلى جانب القرض، تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على وجه الخصوص إلى توفير خدمات أوسع نطاقا للمستفيدين، مثل تدابير الدعم المبنية على المشورة، ودورات التدريب الفني والامتيازات الجبائية.

وتُعد النساء جمهورا مستهدفا متميزا، بما في ذلك النساء الريفيات وفي المناطق الصحراوية. ويتكون حوالي 60 بالمائة من المستفيدين من نساء يمارسن في أغلب الحالات أنشطتهن في المنزل.

وتكون القروض الصغرى الممنوحة للنساء على الخصوص على شكل قروض غير مأجورة تُستخدم لشراء المواد الأولية (62,49 بالمائة)، بناء على حصيللة التمويل المبوبة حسب الجنس والبرنامج 2005-2012؛ في حين يمثلن %31,62 فقط من التمويل المثلي الذي ينخرط فيه البنك. لكننا نلاحظ «تأنيثا» للقروض غير المأجورة على حساب التمكين الحقيقي للمرأة عبر التمويل المثلي. وتمثل القروض في المناطق الريفية 27 بالمائة تقريبا من القروض، وتمثل النساء دائما 60,5 بالمائة في كل منطقة ومقارنة مع مجموع القروض الممنوحة حسبما يتضح من الجدول أسفله.



السيد بوزيتون (ANGEM)

السيدة خليدة أباديش (الجزائر)

المناطق	العدد الإجمالي للتمويلات	عدد النساء الممولات
الريفية	125.050	75.733
الحضرية	326.558	197.771
المجموع	451.608	273.504

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2012

وأسفرت مختلف التدابير، سواء كانت إعانات أو مساعدات على الاندماج أو على خلق فرص الشغل، عن نتائج محمودة بالنسبة للنساء طيلة السنوات الماضية. ونجد معظم هذه النتائج مبوفا حسب الجنس، مما يُفيد في تكوين فكرة عن حصول النساء على التمويل. لكن لا تتوفر البيانات حسب وسط الإقامة (حضري/ريفي) بما فيه الكفاية. ومع ذلك، ما تزال ضئيلة نسبة التدابير التي تمكن من إنشاء مقاولات نسوية، باستثناء آلية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (46 بالمائة) حيث تمثل النساء الأغلبية في صيغة القروض غير المأجورة، وهو ما تُبرزه النتائج التالية:

• الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

نجد أكبر عدد من النساء في شُعب الخدمات، والصناعة الغذائية والصناعة التقليدية. وعند مقارنة عدد المقاولات التي أنشأتها النساء في كل من الشُعب الثلاثة المذكورة، مع مجموع عدد المقاولات المنشأة في هذه الشعب، نلاحظ بأن النساء لا يمثلن سوى 19 بالمائة في الخدمات و22 بالمائة في الصناعة التقليدية و18 بالمائة في الصناعة الغذائية. في المقابل، بلغت حصة النساء في المهن الحرة أكبر نسبة وهي 45 بالمائة، وتميل بالتالي نحو بلوغ التكافؤ.

الجدول 15: إنشاء المقاولات حسب القطاع والجنس، على يد الفاعلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2011. (74)

المجموع	نسبة النساء	الرجال	النساء	قطاع النشاط
1561	7 بالمائة	1447	114	الزراعة
1438	22 بالمائة	1115	323	الصناعة التقليدية
2263	2 بالمائة	2225	38	البناء
96	2 بالمائة	94	2	الهندسة المائية
2547	18 بالمائة	2093	454	الصناعة
286	3 بالمائة	277	9	الصيانة
126	45 بالمائة	69	57	المهن الحرة
32	0 بالمائة	32	0	الصيد
7456	19 بالمائة	6020	1436	الخدمات
17688	1 بالمائة	17438	250	نقل البضائع
5836	1 بالمائة	5787	49	نقل المسافرين
39329	7 بالمائة	36597	2732	المجموع العام

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

من بين مجموع المشاريع الممولة، كان أكثر من 21.000 بمبادرة نسائية، أي بنسبة 10,5 بالمائة، وهي نسبة أدنى من معدل نشاط النساء وأدنى من حصتهن في مجموع العاطلين عن العمل.

الجدول 16: حصيللة المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما بين 1998 و 2011

203.691	مجموع المشاريع الممولة
534.453	مجموع فرص الشغل المحدثه
2,6	متوسط عدد فرص الشغل لكل مشروع
21.321 (10,4 بالمائة)	مجموع المشاريع التي أنشأتها النساء
62.922	مجموع فرص الشغل التي أحدثتها النساء
3,0	متوسط عدد فرص الشغل لكل مشروع نسوي

المصدر: وزارة العمل، والتشغيل، والضمان الاجتماعي

74 مرجع مذكور سابقا.

• الآليات المالية الخاصة بوزارة الزراعة والتنمية الريفية:

يمثل مشروع القرب للتنمية الريفية المندمجة الوسيلة المفضلة في سياسة التنمية الريفية. ويهدف إلى رفع دخل السكان وتنويعه عبر تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات (يُرتقب بلوغ 12 مليون مستفيد، مما يمثل مجموع السكان الريفيين بالجزائر). ويُرتقب أن يتيح الفرصة أمام الأسر المعيشية الريفية (رجالاً ونساء) وأمام الفاعلين الاقتصاديين لإطلاق مشاريع فردية تستجيب لاحتياجاتهم وتندرج في إطار الأهداف الاقتصادية للبلاد. وتندرج المشاريع المنجزة في مناطق السهوب لفائدة النساء الريفيات أيضا في إطار سياسة التجديد الريفي، لاسيما منها برنامج محاربة التصحر وتحسين الرعي.

وبالنسبة للفترة 2009-2011 وحدها، تم إطلاق 4.165 مشروع قرب خاص بالتنمية الريفية المندمجة، منها 483 لتطوير البوادي والقصور. ويصعب قياس حصول النساء على آلية مشاريع القرب الخاصة بالتنمية الريفية المندمجة، فاليانات الموجودة غير مصنفة حسب الجنس. إضافة إلى ذلك، لا تظهر النساء في الواجهة إذ يتم فقط اعتبار احتياجات الأسرة المعيشية. وهذا يعني بالأخص أن رب الأسرة هو الذي يعبر عنها دون إمكانية التأكد من مراعاة احتياجات النساء. ولا توجد أية آلية للتأكد من هذا العنصر.

وتبين آليات التمويل الأخرى الخاصة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية درجة ضعيفة جدا من حصول النساء الريفيات على التمويل، حسبما يتضح من الجدول التالي:

البرنامج	عدد النساء المستفيدات	عدد الرجال المستفيدين	نسبة النساء
عشرة آلاف وحدة لتربية الماشية (خصوصا تربية أعداد صغيرة) 2010-2009	250	9348	2,7
الدعم للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي بنهاية سنة 2008	6112	264.000	2,3
دعم صندوق التنمية الريفية والرفع من قيمة الأراضي عبر تفويتها	794	غير مصرح به	
الرفع من قيمة الأراضي عبر الحصول على الملكية العقارية الفلاحية 2008	3550	98.288	3,6
قرض RFIG للبوادي بدون فوائد 2008	387	24.613	1,6

الفوارق الملاحظة ومشكل تمويل النساء الريفيات

توضح جميع آليات إنشاء فرص الشغل بالجزائر الواردة في هذه الدراسة فرقا كبيرا وملحوظا في غير صالح النساء (باستثناء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/ القروض غير المأجورة). وقد كانت اللقاءات مع رئيسات الجمعيات ومع النساء الريفيات

المستفيدات من هذه الآليات، تسعى إلى تفسير هذه الفوارق وفهم التفاوتات. وبالتالي، أشارت السيدة باية زيتون، رئيسة الجمعية الوطنية للمرأة والتنمية الريفية⁽⁷⁵⁾، في البداية إلى غنى هذه الآليات واهتمام النساء بها. وأشادت بعملية فك العزلة عن المناطق الريفية التي شرعت فيها الدولة بحيث أصبحت اليوم فضاءات واسعة من البلاد متاحة وجاذبة للسكان والمستثمرين. إلا أن العديد من المناطق ما تزال منعزلة بالنظر لشساعة البلاد. ونوهت السيدة زيتون بممارسة حميدة توصلت إليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأضافت أن هذه الوكالة اتخذت مؤخرا تدابير الإنصاف (تحت تسمية التمييز الإيجابي) تخصص فرض حصة للنساء في مجموع العروض والمنتجات (تستفيد حاليا 4 بالمائة فقط من النساء من هذه الآلية).



القضاء على العزلة

نظمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة حملات إعلامية واسعة النطاق لفائدة النساء في موضوع حصول المقاولات الصغيرة على التمويل في الجهة الجنوبية الكبرى. وتطلب النساء بإلحاح هذا النوع من الأنشطة وتم إنجاز بعض اقتراحات المشاريع المدمجة (مثل الخياطة وأدوات الخياطة). وفي جيجل، أحدثت المشاريع التي نفذتها النساء أثرا ملموسا على عقلية الرجال. وتلقت النساء اللواتي تدعمهن الجمعية تدريبا في تقنيات تربية النحل وشاركن في اجتماعات. واستطعن المشاركة بعد ذلك في معارض لتقديم منتجاتهن وبيعها (بموافقة الرجال). وحسب وجهة نظر السيدة زيتون، تظل الجمعيات منظمات فعالة قادرة على إعلام النساء، وعلى مرافقتهن في مشاريعهن، وعلى تدريبهن بمساعدة السلطات المعنية، ولاسيما على الوصول إليهن في المناطق الأكثر عزلة في البلاد.

75 ترشحت الجمعية وحصلت على الجائزة الأولى للرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة للألفية سنة 2012. وتنه هذه الرابطة وتتوج أفضل الممارسات وتوسع في إطار الانخراط في مرحلة ما بعد 2015 إلى : توفير الحلول الممكنة للجمهور العريض لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عبر نقل المعارف، والخبرة والتجربة بفضل التشبيك والتعلم بالأقران ولالأقران. وتضطلع جائزة الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة للألفية بدور هام ومحقق للتطلعات من حيث التعبئة وتشجيع الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي اعتبارها وسيلة لإبراز قيمة الأنشطة المبتكرة التي تمارسها مع منظمات المجتمع المدني. ومنذ إطلاق هذه الجائزة، ساهمت في الاعتراف بمجهود هذه المؤسسات وتشجيعها لأنها تساعد على هذا النحو صناعات القرار السياسيين في اتخاذ أفضل القرارات المقبولة لدى الجميع. المصدر: فريد الداودي. باحث شريك في مختبر الدراسات والأبحاث حول السياسات العمومية بالجزائر. جامعة الجزائر العاصمة-3.

وحسب السيدة سعاد بنعصيدة، المسؤولة عن جمعية المرأة الريفية بسكيكدة، واثنين من المستفيدات من أليات إنشاء فرص الشغل، اللواتي تم استفسارهن في إطار هذه الدراسة، لا تتمتع المزارعات بتمثيلية كافية في غرفة الزراعة بولاية سكيكدة⁽⁷⁶⁾. وغالبا ما يتسجلن بصفتهم معيرات الاسم إذا كن يملكن الأراضي (عبر الميراث). وبالتالي، يقرر رجال الأسرة نوع المحاصيل ويبرمون عقود القرض باسم زوجاتهم، ويشتركون المعدات اللازمة ويستلمون الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن بطاقة التسجيل في غرفة الزراعة هي أحد شروط الاستفادة من التمويل من الصناديق الزراعية. أما مشاريع القرب للتنمية الزراعية المندمجة⁽⁷⁷⁾، فقد ساهمت بالفعل في تحسين ظروف الأسر المعيشية الريفية ومكنتها بفضل الهبات العينية أو المالية من الدولة من إنجاز المحاصيل، وتربية القطيع، واقتطاعات المياه، وحفر الآبار وغيرها من المشاريع غير الزراعية. إلا أن احتياجات النساء غير محددة وتمتاز مع احتياجات الأسرة المعيشية التي ينتمين إليها. وغالبا ما تظهر احتياجات الرجل في البداية وتليها احتياجات المرأة، إن أمكن. وتخاف النساء من الأبنك التي تجبرهن على اتخاذ المخاطر. ويفتقرن إلى الثقة في أنفسهن.

وأخبرتنا دليمة، وهي شابة عازبة تعيش في المنطقة الريفية لولاية سكيكدة وذات مستوى تعليمي متوسط، بأنها استفادت من آلية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أجل تربية الأبقار إضافة إلى متابعة تدريب في هذا المجال. وتعبّر عن احتياجات استراتيجية عندما تصرح: «كنت أريد أن أخرج من المنزل، أنا لست متزوجة ولكني أريد أن أعمل. لم أتابع دراستي وكان إخوتي يعارضون تدرسي. وأمدتني الجمعية بالمساعدة التي أحتاجها سواء للاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو لإقناع عائلتي بالسماح لي بمزاولة هذا النشاط. والآن أحس بالسرور لأن الجميع أصبح يراني من منظور آخر، وأحظى بالاحترام، ليس فقط داخل أسرتي وإنما حتى في الشارع داخل البلدة. لقد نجحت.»

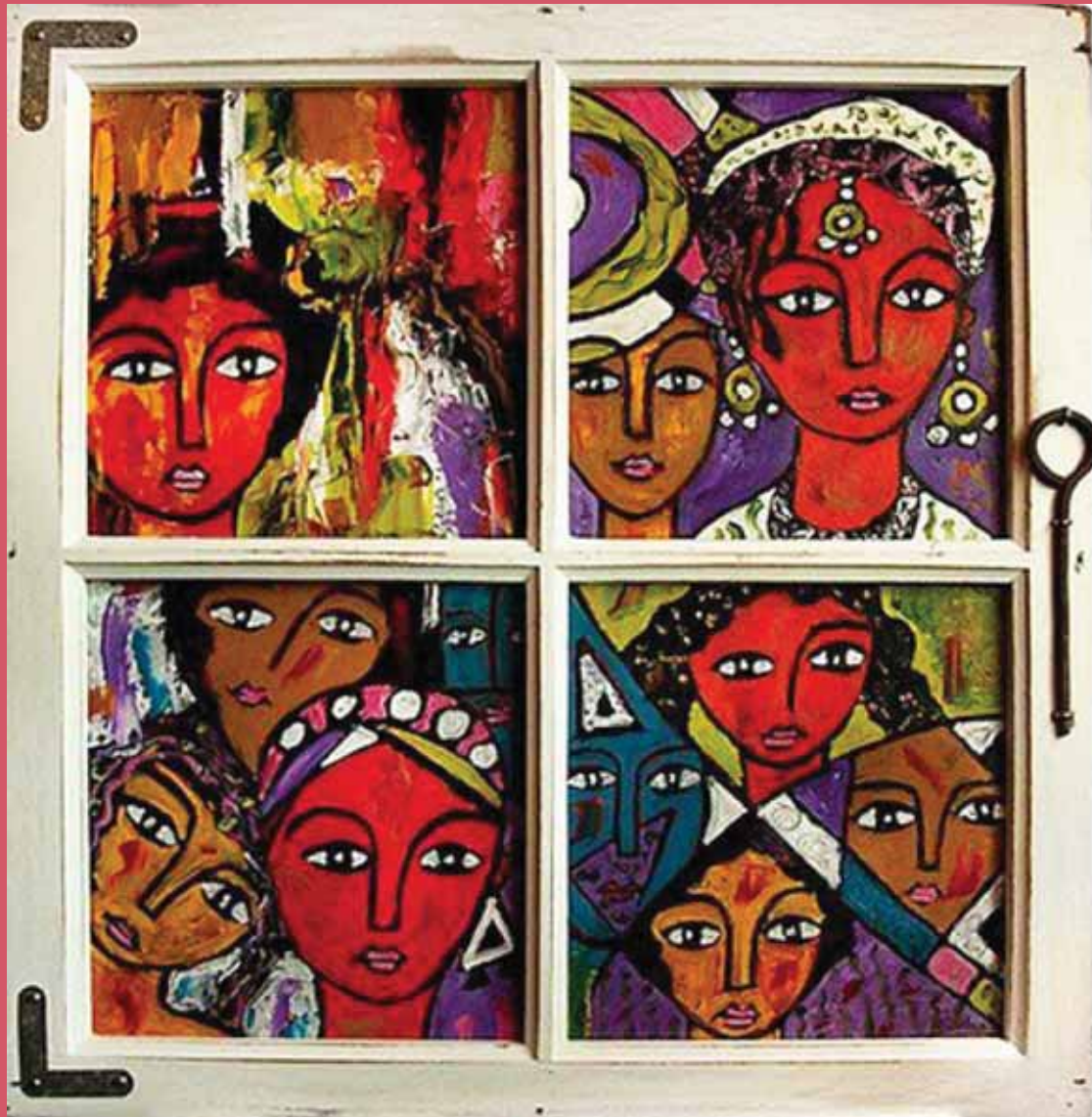
⁷⁶ على الصعيد الوطني، بلغ عدد النساء المسجلات في الغرفة الوطنية للزراعة 42.413 بنهاية حزيران/يونيو 2012، ويمثلن 5 بالمائة من مجموع المزارعين المسجلين. وتبلغ نسبة النساء أرباب المزارع 4.79 بالمائة.

⁷⁷ خصص غلاف مالي بما يقارب 200 مليون دينار لسكيكدة برسم السنة المالية 2013 بهدف إنجاز العديد من مشاريع التنمية الريفية المندمجة، حسبما تم التصريح به يوم الثلاثاء لدى المحافظة على الغابات. وتم تمويل هذه المشاريع الثمانية والأربعين والمبرمجة لفائدة 36 جماعة، في إطار صندوق التنمية الريفية وتأمين الأراضي عبر التفويت، بتصريح من نفس المصدر، مع التأكيد على أنها تسعى إلى تقليص ظاهرة الهجرة الريفية. المصدر: Le Maghreb، جريدة يومية اقتصادية، 200 millions DA pour la réalisation de projets de développement rural intégré. 27 نيسان/أبريل 2013.

وتخبرنا زهرة، أم تسكن بدوار في ولاية سكيكدة، أنها استطاعت بفضل بطاقة المزارعة وبمساعدة الجمعية أن تستفيد من آلية الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وتسلمت 6 خلايا نحل وتابعت تدريباً من يومين في الشهر على مدى ثلاثة أشهر. لقد حصلت على شهادة الأهلية وبدأت إنتاج العسل. وتتمتع بالتفأول والطموح في المستقبل وتصرح بأن عقلية الرجل في المناطق الريفية تتطور، لكن ببطء مقارنة مع تطلعات النساء نحو التمكين عبر العمل.

ويتضح من هذه التصريحات بأنه لم يتم إدراج البعد الجنساني بما فيه الكفاية في مختلف الآليات المساعدة أو خلق فرص الشغل. ولا يمكن أن نفصل موضوع حصول النساء على الموارد المالية عن مسائل تعليم المرأة، والعنف القائم على النوع الجنساني (المنزلي والخارجي)، والصحة الإنجابية، والتمتع بإمكانات الاختيار والتقرير. وحسبما يتضح من هذه التصريحات، تكتسي دراسة التحكم في مورد ما أهمية جمة. ولا تقترح هذه الآليات أية عملية رصد من هذا النوع رغم أنها آليات مصاغة للاستجابة للاحتياجات العملية للنساء والرجال بدلا عن اهتماماتهم الاستراتيجية. إن نُهج صياغة هذه الآليات هي نُهج إدماج المرأة في التنمية التي أبانت منذ زمن عن قصورها⁽⁷⁸⁾. ونستخلص من هذا التحليل بأن النساء أرباب الأسرة والعازبات يعانين من نقص في الحصول على القروض وعلى غيرها من الموارد، غالبا بسبب نقص الضمانات و/أو فرضية أنهن غير قادرات على مواجهة الالتزامات المالية في غياب شريك ذكر. ومن جهة أخرى، تحتاج المرأة المتزوجة في بلداننا دائما إلى موافقة زوجها قبل إبرام قرض، مما يضع النساء في وضع التبعية الذي ينبغي تغييره بفضل التفاوض المستمر مع الرجال.

⁷⁸ نُهج تتركز على النساء اللواتي يُعتبرن مشكلا ينبغي حله بدل التركيز على الموازين غير المتساوية بين الرجال والنساء من حيث الحصول على مورد ما والتحكم فيه.



لوحة بعنوان (نساء مصريات)، أسامة

دراسة حالة مصر

ألف - السياق الوطني

إن سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي مكنت مصر من بلوغ معدل نمو استثنائي (7 بالمائة سنويا ما بين 2006 و2008) لم تعر الاهتمام اللازم بشرائح السكان الأكثر هشاشة (حوالي 30 بالمائة من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر: أقل من دولارين في اليوم). وتشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود ارتفاع منذ 2011 في نسبة السكان الفقراء، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية (25,2 بالمائة مقابل 21,6 بالمائة سنة 2008). ويبلغ مؤشر التنمية البشرية 0,662 سنة 2013، مما يجعل مصر تتصنف من بين البلدان ذات الدخل المتوسط في المرتبة 112 (من أصل 187 بلدا). وتخصص الدولة حوالي 27 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي لتمويل الخدمات الأساسية وتدعيم المواد الغذائية والطاقة على وجه الخصوص. ويستفيد جميع المصريين من النفقات المخصصة للصحة والتعليم.

باء- النساء في المناطق الريفية بمصر

ورغم أن مصر تمكنت من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتقليص الفقر المدقع سنة 2011، ما يزال 25 بالمائة من السكان فقراء، مقابل 21,6 بالمائة سنة 2008 والتفاوتات الجهوية واضحة جليا. وهكذا، يُعد صعيد مصر الريفي أكثر المناطق فقرا: يصنف 51 بالمائة من سكانه في فئة الفقراء (من بينهم 44 بالمائة تقريبا من الشريحة العمرية 18-29 سنة)، مقابل 43 بالمائة سنة 2008. ويمكن لأغلبية السكان الاستفادة بسهولة من الرعاية الصحية. وتمثل النفقات العمومية في الصحة تقريبا 1,7 بالمائة من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 (خصوصا في المناطق الريفية). وتُعد الزراعة القطاع الرئيسي في الاقتصاد المصري (إذ يعيش منها 55 بالمائة من السكان) وتمثل 13 بالمائة تقريبا من الناتج الداخلي الإجمالي و20 بالمائة من مجموع الصادرات ومن مداخل العملة. وتملك مصر أقل نسبة فرد إلى الأرض في العالم بحوالي 8,9 مليون فدان لكل 3,7 مليون مزارع. ولا تتجاوز المساحة المزروعة الإجمالية 3 بالمائة من مجموع مساحة الأراضي (تكون المستغلات الزراعية عموما صغيرة الحجم، 81 بالمائة منها أقل من 3 فدان). ويكتسي القطاع غير الزراعي أهمية كبرى لبقاء السكان الريفيين الفقراء (العمل المأجور والمحاصة في المحاصيل). ولا يجازف القطاع البنكي التجاري كثيرا في توفير الخدمات للقطاع الزراعي والريفي وللمقاولات الصغيرة والمتوسطة (يستفيد 5 بالمائة فقط من السوق المحتمل للقروض الصغرى من القرض ويستقبل القطاع الزراعي أقل من 5 بالمائة من مجموع القروض).

وتمثل النساء الفئة الأكثر هشاشة في سوق الشغل، إذ يعملن أساسا في القطاع غير الرسمي، أو معينات عائليات غير مأجورات. أما حصتهن في العمل غير الزراعي المأجور فضعيفة جدا. ويتضح أثر الفقر بجلاء على النساء والأطفال، خصوصا في المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من 78 بالمائة من الفقراء. إضافة إلى ذلك، لا تستفيد النساء اللواتي يقطن في المناطق الريفية بما فيه الكفاية من الخدمات الصحية (59 بالمائة من النساء فقط يتلقين الرعاية الصحية الملائمة أثناء الولادة).

وتحتل مصر المرتبة 110 من أصل 135 بلدا في مجال التمدرس. وقد بلغت نسبة الأمية عند النساء 35,2 بالمائة سنة 2008 في حين تشير الأرقام الوطنية إلى ارتفاعها إلى 38,5 بالمائة سنة 2011.

ولم تستفد 36 بالمائة من الفتيات الريفيات أبدا من التعليم (مقابل 18,2 بالمائة في المناطق الحضرية). وتبلغ نسبة النساء النشيطات 24 بالمائة مقارنة مع 79 بالمائة لدى الرجال. ويستقر معدل



البطالة النسوية في 22,9 بالمائة وهو أعلى بأربع مرات من البطالة عند الرجال 5,2 بالمائة. أما عن بطالة الشباب (24-15 سنة)، فمرتفعة لدى النساء مقارنة مع الرجال، بنسبة 48 مقابل 17 بالمائة. وتعمل النساء في المناطق الريفية أساسا في الزراعة (55 بالمائة)، والتعليم (15 بالمائة)، والصحة والمساعدة الاجتماعية والإدارة العمومية (25 بالمائة). وتشتغلن في الثلث المتدني ذي الأجور الضعيفة؛ وتستمر التفاوتات في الأجرة بين الرجال والنساء. إذ تتقاضى النساء الأميات حوالي 70 بالمائة أقل من الرجال الأميين، في حين تتقاضى النساء المتعلّمات 57 بالمائة أقل من نظرائهن الذكور. وتعمل 50 بالمائة من النساء في القطاع غير الرسمي وتمثل الفتيات 27 بالمائة من الأطفال العاملين (6-14 سنة). ويعاني 65,1 بالمائة من النساء من الأمية خصوصا في المناطق الريفية. ولم تتجاوز مشاركة النساء في مجلس الشعب 2 بالمائة إثر انتخابات 2011، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 12 بالمائة عن سنة 2010 بسبب إلغاء نظام الحصص لفائدة النساء. ويمثل كل من تشويه الأعضاء التناسلية، وجرائم الشرف، والعنف المبني على النوع الجنساني، والزواج المبكر (الذي يطال 14 بالمائة من الفتيات من الشريحة العمرية 14 إلى 19 سنة، حسب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2012)، خصوصا في المناطق الريفية، تحديات صعبة ينبغي على البلاد مواجهتها.

جيم- الاستراتيجيات/ السياسات الريفية والبعد الجنساني

وتعي المؤسسات الحكومية في مصر وجود تحديات ينبغي مواجهتها بخصوص تمكين المرأة، مع إيلاء عناية خاصة بالنساء الريفيات. ومن بين الجهود المبذولة للتصدي للفوارق بين الجنسين، عملت الحكومة لأول مرة على إدراج عنصر التكافؤ بين الرجال والنساء في مخطط التنمية 2007-2012. وقد رأت النور وزارة الأسرة والسكان سنة 2009 (لكنها ألغيت بعد ثورة كانون الثاني/يناير 2011). وتم اعتماد العديد من الاستراتيجيات لمحاربة الفقر، من جهة، ولدعم التنمية الريفية التي تأخذ بعين الاعتبار تحسين وضع المرأة. ونذكر من بين الاستراتيجيات الرئيسية ما يلي:

- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر الريفي وتمثل أهدافها فيما يلي: «1» النمو الاقتصادي؛ «2» الرفع من فعالية القطاع الزراعي؛ «3» التنمية البشرية لفائدة الفقراء؛ «4» تحسين وضع المرأة وتقليص الفوارق بين الجنسين؛ «5» إحداث آليات امتصاص الصدمات الاجتماعية لفائدة الفقراء، خاصة منهم النساء؛ «6» نظام الحوكمة التشاركية الذي يرمي إلى تعزيز صوت الفقراء.
- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في أفق 2030. وتنطوي على ستة أهداف استراتيجية، من بينها تحسين ظروف عيش سكان المناطق الريفية، خصوصا منهم الشباب والنساء. ويتركز الاهتمام على النساء الريفيات خصوصا عبر تشجيع وتطوير الصناعة التقليدية والصناعات الصغيرة الريفية، بفضل تحسينها وتسويقها، والمساهمة بالتالي في إمكانات التشغيل والنهوض بدور النساء في مختلف مجالات التنمية الريفية.
- رؤية مصر 2022 والمخطط الخماسي السادس 2007-2012 الذي يرمي

بالخصوص إلى تكثيف الاستثمارات في صعيد مصر وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية لتقليص الفوارق القائمة بين المحافظات الريفية والحضرية.

- الاستراتيجية الوطنية للقروض الصغرى التي ترمي إلى تطوير التمويل الأصغر حيث الخدمات المالية المستدامة تُدرج الأسواق الصغيرة ضمن مجموع القطاع المالي الواسع، والشامل والمتنوع.



- يمثل نظام الحماية الاجتماعية في مصر حوالي 27 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي ويتضمن «1» الإعانات الغذائية؛ «2» برنامج الرفاه العمومي؛ «3» الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ويمثل برنامج الأسر المنتجة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية أحد المشاريع التجريبية في المقاولات الصغيرة والصغرى الموجهة للنساء. ويساهم في محاربة الفقر وفي تحسين مستوى المعيشة. ويستفيد هذا البرنامج من كفاءات الصناعة التقليدية واليدوية التي تزخر بها المناطق الريفية المصرية.
- العمل الاجتماعي الخاص المتعلق بالحركة الجمعوية التي تتلقى إعانات من الدولة أو من الصناديق الخاصة.

ويُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية خدمة حكومية مستقلة، تابعة مباشرة للوزير الأول، وأنشئ سنة 1991 على إثر برنامج التنمية الاقتصادية والتقويم الهيكلي، حتى يقوم مقام آلية الحماية الاجتماعية للفئات الهشة تجاه الآثار السلبية للبرنامج الاقتصادي. وتسعى مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية على الخصوص إلى ضمان مشاركة النساء ومنح تسهيلات في القروض وفي تمويل الفئات الضعيفة اقتصاديا، خصوصا النساء الريفيات. وقد تم استخدام خمسي المبلغ المخصص سنة 1991 (2,5 مليار دولار) في دعم القروض الصغرى والبنيات الأساسية للتنمية الجماعية. ولا تلجأ المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كثيرا إلى الأبنك لأنها غالبا لا تملك القدرة اللازمة لاستيفاء الشروط المطلوبة، ولصياغة مخطط الأعمال ولتقديم الضمانات. ويوفر الصندوق الاجتماعي للتنمية خدمات التمويل الأصغر، ضمن برنامجه للتمويل، وذلك لوسطاء يتكلفون بتسهيل القروض الصغرى لجميع المقاولات الصغيرة، حديثة كانت أو قديمة، في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات والإنتاج الحيواني. إضافة إلى ذلك، يشمل الصندوق الاجتماعي للتنمية محورا خاصا يتعلق بتمويل مشاريع النساء الرامية إلى تشجيعهن على اختيار العمل لحسابهن الخاص وإدارة المقاولات الصغيرة. ويدخل بناء قدرات النساء ضمن المخططات، إضافة إلى بناء قدرات الجمعيات النسوية والتشبيك. وتستهدف القروض الصغرى النساء أرباب الأسر والمزارعين/المزارعات الصغار بمبلغ يتراوح ما بين 100 و10.000 جنيه مصري، وقد يصل إلى 25.000 جنيه. ونذكر من بين هذه التمويلات الصغرى: «1» برنامج النساء أرباب الأسر الريفية (محو الأمية، الصحة والتوعية بحماية البيئة)؛ «2» القروض الجماعية (12.000 امرأة) للتغلب على شرط الضمانات المطلوبة للاستفادة من القروض الصغرى؛ «3» القروض والمحافظة على التراث: أشغال النسيج التقليدي، انطلاقا من تصميم المنتجات إلى بيعها (سيناء).

ويسعى الصندوق إلى تحقيق المزيد من وضوح الرؤية للنساء وإلى تمييزهن في بعض الصناعات التقليدية: الزراعي، والفخار، والمجوهرات، وغيرها.

وبالشراكة مع المنظمات الدولية، تصوغ الحكومة المصرية مشاريع موجهة للنساء، مثل: «1» برنامج الإعانات على إنشاء المقاوله لفائدة النساء (بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، والذي ينطوي على صرف منحة تدريب، بفضل برنامج غولدمان ساتش لإنشاء المقاوله والريادة في مجال تسيير المقاوله؛ «2» مشروع تنمية السقي الزراعي الذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويعمل على إشراك النساء في تسيير جمعيات مستعملي المياه؛ «3» مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) الذي يهدف إلى تسهيل حصول النساء على الخدمات المالية بالنسبة للإنتاج الحيواني والدواجن؛ «4» مشروع دعم الاقتصاد والدخل الريفي، الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي حيث تنص جميع العقود المبرمة مع الأبنك والمنظمات غير الحكومية على ضرورة استفادة النساء من 40 بالمائة على الأقل من مجموع القروض الممنوحة؛ «5» سلاسل وهو برنامج مشترك يموله صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتم تصميمه لتحسين فعالية البستنة وقطاع الصناعات الغذائية في صعيد مصر. وستحفر كل هذه المشاريع على إحداث فرص العمل اللائق والمنتج في المنطقة لفائدة كل من الرجال والنساء.



السيدة نجلاء بحر، الشركة الدولية للمستشارين الماليين والمصرفيين

الشركة الدولية للمستشارين الماليين والمصرفيين (Finance & Banking Consultants International - فين-بي) هي مؤسسة خدمات اقتصادية ومالية تشتغل في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على صياغة النماذج المالية وتنفيذها من أجل تقليص الفقر، وتتمثل خصائصها الرئيسية في تسيير حصول الفئات المهمشة على التمويل، بمن فيهم النساء والسكان الريفيون، وإنشاء التعاونيات وغيرها من مؤسسات القروض الصغرى ومرافقتها، والإدماج المالي في القطاع الرسمي وتنمية الصناعة الغذائية في المنطقة.

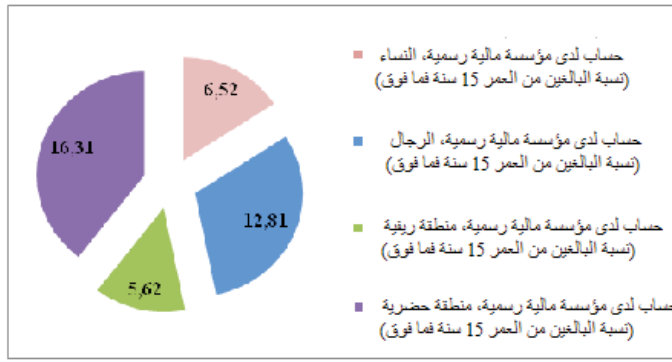
دال - حصول النساء الريفيات على الموارد المالية وتحكمهن فيها

سنعمل على إدراج مقارنة النوع الجنساني في تحليلنا بوصفه استمرارية لحصول النساء الريفيات على التمويل وللعراقيل التي تواجهها مقارنة مع الرجال، وذلك انطلاقاً من تحليل مختلف الآليات المتاحة. ونعني بالتمويل كلا من إعانات الدولة ومختلف القروض. وبالتالي، سنعرض بعض نتائج الاستراتيجيات أو البرامج أو المشاريع مبوبة حسب الجنس (عندما تكون البيانات متاحة) بهدف تحليل حصول النساء على مختلف الآليات المالية.

النساء والمؤسسات المالية الرسمية⁽⁷⁹⁾

يقدم البنك الدولي في إحصاءاته المتعلقة بالنوع الجنساني⁽⁸⁰⁾ بيانات حسب البلدان في ما يتعلق بالهياكل الاقتصادية والمشاركة في الأنشطة المنتجة والحصول على الموارد. وبالنسبة لمصر، تبين مؤشرات سنة 2012 بأن النساء والرجال لا يستخدمون النظام المصرفي كثيرا: 6,52 بالمائة من المستجوبين البالغين أكثر من 15 سنة (مقابل 12,81 بالمائة من الرجال) ولا يتعدى مجموع الرجال والنساء الذين يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية⁽⁸¹⁾ 5,62 بالمائة في المناطق الريفية.

الرسم البياني 12: استخدام النساء والرجال للنظام البنكي سنة 2012 (%)



فيما يتعلق بمصدر القروض وحسبما يتبين من الجدول التالي، سواء تعلق الأمر بالنساء أو الرجال، في المنطقة الحضرية أو الريفية، يسود شكل القرض غير الرسمي، أي اللجوء إلى الأصدقاء أو العائلة (وهو ما يساعد المقرض(ة) على تجنب الفوائد التي يحظرها الإسلام).

الجدول 17: مصدر القرض

نسبة البالغين أكثر من 15 سنة	قرض من مؤسسة مالية في السنة الماضية	مقرض خاص	قرض من العائلة أو الأصدقاء	قرض بتسهيلات الأداء في المتجر
الرجال	2,75	1,40	24,70	2,41
النساء	4,53	2,00	25,80	3,49
المناطق الريفية	3,49	0,82	25,30	2,19
المناطق الحضرية	3,63	3,13	25,00	4,23
المجموع	3,65	1,70	28,35	2,94

⁷⁹ يصوغ البنك الدولي مؤشرات تمثل المستجوبين البالغين أكثر من 15 سنة

⁸⁰ http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=gender-statistics#c_e

⁸¹ تعني بمؤسسة مالية رسمية كل بنك، أو بنك تضامني، أو غيرها من المؤسسات المالية (مثل التعاونيات ومؤسسات التمويل الأصغر) أو مكتب البريد.

إن النساء الريفيات أقل لجوءاً إلى الخدمات المصرفية وتستفدن من التمويل الريفي في إطار البرامج المخصصة التي تستهدفهن. وفي المشاريع المختلطة، غالباً ما تفتقر



مشاركتهن إلى التقييم بسبب ضعف البيانات المبوبة حسب الجنس. ونجد بأن تقرير صندوق التنمية الاجتماعية لشهر حزيران/يونيو 2013 هو الوحيد الذي يقدم بيانات مبوبة حسب الجنس ويعطي نسبة المستفيدات من التمويل بالقروض الصغيرة والصغرى، أي 24 بالمائة من النساء المستفيدات مقابل 72 بالمائة من الرجال. ولا توفر الإحصاءات الحكومية في مجال الزراعة أو العمل الاجتماعي أية بيانات مبوبة حسب الجنس، سواء على مستوى القروض للزراعة (حيث يتم الإعلان عن مبلغ القروض الممنوحة للشباب) أو في تمويل الخدمات الاجتماعية.

ويتعين إذن على وجه الأولوية تحليل وضع المرأة من حيث حصولها على مختلف الموارد، سواء كانت مالية (قرض، إعانة، هبة) أو غير مالية (التعليم، الأرض، الصحة، السكن، التكنولوجيا، وغيرها)، بالنظر للفوارق الملحوظة (لا يحصل الرجال والنساء على هذه الموارد على النحو نفسه وبنفس الحجم)؛ ولأنه لا يمكن فصل موضوع حصول النساء على الموارد المالية عن مسائل تعليم المرأة، والعنف على أساس الجنس، والاستفادة من الخدمات الصحية بما فيها الصحة الإنجابية، والتمتع بإمكانيات الاختيار والتقرير. وتعتمد جميع البرامج المعروضة على مقاربة إدماج المرأة في التنمية، دون أن تهتم بمقاربة النوع. أي أنها تنظر إلى المرأة من منظور منعزل وأني، مع إضافة «برامج خصيصاً للمرأة»، بدل العمل على صياغة برامج تنبني على تحليل النوع الجنساني بما يكفل مراعاة احتياجات ومصالح النساء والرجال على حد سواء، ودراسة تأثيرها.

وبسبب قلة البيانات المبوبة حسب الجنس التي حصلنا عليها لإنجاز دراسة حالة مصر، لم تتمكن من التطرق إلى الجزء الثاني من الموضوع وهو تحكم النساء الريفيات في موارد التمويل وطريقة استخدامهن لها. من جهة أخرى، تعذر علينا معرفة نوع التغيرات التي تحدث في وضع المرأة (التمكين) عندما تحصل على التمويل الأصغر. ينبغي إذن جمع البيانات وتعميق تحليلها فيما يخص هذا الجانب وأيضاً أثره على وضع المرأة الريفية المستفيدة من التمويل الأصغر وتمكينها الفعلي، وذلك عبر استخدام مصادر مختلفة وإنجاز دراسات استقصائية ولقاءات مع جميع الفاعلين المعنيين: المسؤولين والخبراء، ومتعهدو الخدمات، والمستفيدون، وغيرهم.

القرض الأصغر مهم، إلا أن النجاح يتوقف على المثابرة



السيدة فائزة سردان، مبادرة

تنحدر فائزة سردان من شبرة بابل، قرب مدينة المحلة الكبرى التي تقع على بعد مائة كيلومتر من القاهرة. وتؤكد مسيرتها على عزمها وصبرها لتحقيق ازدهار مقاولتها الصغيرة لإنتاج زيت بذر الكتان بفضل القرض. «لقد أنشأت مقاولتي الخاصة وهذا يمثل بحد ذاته مصدرا للاعتراف بما أكسبني ثقتي بنفسي، واحتراما أكبر للذات. ويعود الفضل الأكبر في نجاحي لمؤسسات القروض الصغرى ولاسرتي الصغيرة.»

لقد بدأت مسيرتها عندما قررت إنتاج زيت بذر الكتان وبيعها للاستهلاك المحلي. وبفضل مدخراتها المتواضعة، كانت تشتري كميات صغيرة من بذر الكتان بثمن باهظ لتنتج الزيت وتبيعها فيما بعد، إلا أن هذه الوسيلة لم تكن ذات مردودية، ولو على المدى المتوسط، فاضطرت إلى توقيف نشاطها. وتوصلت ذات يوم بمعلومات عن خدمات القروض الصغرى وكيفية الحصول عليها. وبمساعدة منظمة

المبادرة، التي تتلقى بذاتها دعما وتأييرا من فين-بي، أعدت فائزة ملفها وطلبت أول قرض بقيمة 5000 جنيه مصري (= 715 دولار أمريكي) مما ساعدها على شراء كميات كبيرة من بذر الكتان والرفع من إنتاج الزيت، وبالتالي الرفع من أرباحها. وبفضل احترامها لآجال التسديد، استطاعت فائزة الحصول على قرض ثان بقيمة أكبر، ثم ثالث، ثم رابع، إلى أن حصلت على السادس ودائما بقيمة أكبر. واستخدمت القرض الأخير بقيمة 3585 دولار في شراء مطحنة زيت ثانية وانخرطت في تعبئة منتجاتها. وأصبحت فائزة اليوم مستقلة وفخورة بنجاح مقاولتها، وجودة منتوجها وأهمية الطلب عليه. وأصبح رأسمالها اليوم 100.000 جنيه مصري (حوالي 14.400 دولار).



السيدة كريمة بوغرة بن سلطان،
مديرة مكتب شمال أفريقيا

م.ب. هوريمانس
منظمة الأغذية والزراعة



أعضاء من البعثة التونسية



إجتماع الخبراء: تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا : الممارسات الحميدة والدروس المستفادة
31 أكتوبر - 1 نوفمبر 2013، الرباط - المغرب



أعضاء البعثة المغربية





لوحة بالخط العربي (إقرأ)

ثالثا - الخلاصات والتوصيات

رغم أن مدة هذه الدراسة كانت محدودة واقتصرت على عينة صغيرة من النساء الريفيات المستفيدات من القروض الصغرى في البلدان الأربعة المعنية، إلا أنها مكنت من التوصل إلى مجموعة من النتائج وتحديد مختلف فئات العراقي الهيكيلية والمؤسسية التي تعيق حصول النساء على موارد التمويل والنهوض بدورهن كفاعل في التنمية وفي التغيير في مناطقهم.

تتمثل أهم الخلاصات فيما يلي:

1. ندرة البيانات الإحصائية

عندما نحاول دراسة إشكالية الحصول على الموارد المالية عموما والإدماج المالي، سرعان ما نلاحظ غياب البيانات حسب وسط الإقامة والجنس، سواء في التقارير الوطنية أو الدولية. وفيما يخص حصول النساء على الموارد المالية في المناطق الريفية في البلدان الأربعة المدروسة، تهيمن المصادر غير الرسمية (الادخار التكافلي، والادخار العيني أو السيولة، والمجوهرات، والقروض العائلية، وغيرها). ولا توجد أية بيانات وطنية أو إقليمية أو محلية تعبر عن هذه الموارد: وبالتالي لا يمكننا تقييمها في غياب دراسات استقصائية دقيقة. ولا توجد مؤشرات عن الحصول على الموارد الرسمية (ملكية الأراضي، والماشية، والقروض، والقروض الصغرى، وغيرها)، أو عن الإدماج المالي؛ وإن وجدت فلا تكون مبوبة حسب النوع ووسط الإقامة. من جهة أخرى، لا توجد إلا مؤشرات محدودة جدا عن التحكم في الموارد المالية الرسمية وغير الرسمية، مع العلم أنه لا يمكن تحقيق تمكين المرأة دون تحكمها في مواردها المالية. ونلاحظ أيضا أنه لا توجد سوى بضع دراسات وبحوث بشأن أوضاع المرأة الريفية في شمال أفريقيا، وخصوصا حصولها على الموارد وتحكمها فيها.

2. الحصول غير المتساوي على الموارد وهشاشة التشغيل

تمثل النساء الريفيات في البلدان النامية 43 بالمائة من السكان النشيطين وتساهمن بقدر كبير في الإنتاج الزراعي؛ وبالتالي فمشاركتهن مهمة في الزراعة والاقتصاد الريفي في هذه البلدان. غير أنهن لا يستفدن من الموارد الإنتاجية ومن فرص الشغل إلا بنسبة ضئيلة مقارنة مع الرجال، لاسيما وأنهن يمثلن الثلثين من أصل 800 مليون أمي في العالم. فبالكاد تملك 20 بالمائة من النساء الريفيات الأراضي الزراعية التي يعملن فيها، و10 بالمائة فقط في شمال أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وفي الشرق

الأوسط. من جهة أخرى، تُعد معظمعاملات الريفيات معينات عائليات بدون أجر أو مستقلات، ويعملن في أنشطة هشة وضعيفة الأجر. وتعمل النساء الريفيات عموما لساعات أطول من الرجال، وهو عمل بالكاد تؤطره قوانين الشغل نظرا لطبيعته غير الرسمية بالأساس.

3. صعوبة الحصول على الموارد المالية بكل أنواعها

يمكن أن تكون الموارد المالية الخارجية إما غير رسمية أو رسمية. وفي الوسط الريفي، يهيمن النموذج غير الرسمي بسبب مختلف العراقيل المرتبطة بهذا الوسط: يعيش السكان غالبا في المناطق النائية والمعزولة، حيث البنيات الأساسية ناقصة، وانعدام الهيئات المالية أو ضعفها، والدخل الناتج عن أنشطة غير رسمية وغير مضمونة. ويعمل في المناطق الريفية عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر التي تحاول التكيف مع الطلب الخاص بكل من الوسط الريفي والنساء اللواتي يعشن ويعملن فيه. ورغم أن النساء يشكلن عنصرا أساسيا لبقاء الوحدة الأسرية وتديرها، فإنهن يواجهن صعوبة حقيقية في الاستفادة من الموارد مثل القروض.

وفيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية، نجد فوارق كبيرة جدا بين الوسطين الحضري والريفي. من جهة أخرى، تُعد مؤشرات الإدماج المالي في المناطق الريفية ضعيفة جدا وبالكاد تحصل النساء على الموارد الرسمية. وتمثل القروض الصغرى المورد الرسمي الأكثر أهمية في الوسط الريفي (باستثناء الجزائر حيث تدخل الآليات المالية في اختصاصات الدولة)، وهي مهمة على وجه الخصوص بالنسبة للنساء. وعموما، يُعد الحصول على القروض الصغرى ضعيفا في المناطق الريفية، ونلاحظ أيضا تفاوت حصول المرأة على هذه القروض من بلد لآخر. ففي تونس مثلا، يختلف حصول النساء على القروض الصغرى في المناطق الريفية حسب فاعلين رئيسيين: يُعد حجم النساء الريفيات المستفيدات من القروض الصغرى التي تقدمها جمعيات القروض الصغرى ضعيفا نوعا ما، في حين تمثل المستفيدات من قروض أندال 65 بالمائة من مجموع المستفيدين. ونلاحظ تفاوت الحصول على هذه الموارد في المغرب ومصر بين الرجال والنساء، وأيضا بين النساء الحضرية والنساء الريفيات، رغم تطور القوي الذي شهده قطاع التمويل الأصغر في الوسط الريفي.

وقد بينت العديد من الدراسات المنجزة في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية وفي جنوب آسيا بأن النساء يخصصن عموما حصة كبيرة من دخلهن لرفاه البيت، مقارنة مع الرجال. وينطبق هذا التحليل وكيفيات الحصول على الموارد المالية - مع وجود بعض الخصائص - على المناطق الريفية في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس.

4. الوجه الخفي للإشكالية

يتعين ألا يقتصر أثر التمويل الأصغر على مجرد توسيع النشاط الاقتصادي ومستويات الاستهلاك. فغالبا ما تُعد الآثار غير المباشرة مثل تمكين المرأة، وقدرتها على اتخاذ القرار، وحركيتها داخل البلدة وخارجها، وتحسين الحالة الصحية ومستويات تعليم الأطفال، آثارا محتملة للتمويل الأصغر. إلا أنه انطلاقا من الملاحظات النوعية التي وقفت عليها دراسات الحالة - رغم أنها لا تمثل مجموع المستفيدات من التمويل في البلدان المعنية- يمكننا القول بأن هذا المورد المالي رغم كونه يرفع من دخل الأسر المعيشية ويحسن ظروف عيشها، إلا أنه يُحدث تأثيرا سلبيا على النساء:

- لا يسمح بالادخار والاستثمار بما يكفل تحرير المرأة من القرض ذي التكلفة المرتفعة؛

- لا يغير الموازين الاجتماعية بين الرجال والنساء: إذ يزيد من عبء العمل على المرأة ويقلص من مشاركة الرجل المادية الذي يستمر في التمتع بسلطته على الأسرة.

ومع ذلك، بالنسبة للمغرب وتونس حيث استطعنا تكوين مجموعات التركيز مع النساء الريفيات المستفيدات، تتمتع النساء عموما بسلطة التحكم في القروض الصغرى وتقررن بأنفسهن كيفية تدبيرها، مما يعبر عن اكتسابهن لبعض الاستقلالية الاقتصادية. وعلى حد تعبير النساء المستجوبات، تساهم القروض الصغرى في اكتساب التقدير والاحترام من أزواجهن وأبائهن ومحيطهن. فهن متفائلات جدا بشأن دورهن الاقتصادي ويتحمسن للتشغيل الذاتي أكثر من الرجال. وقد تأكدنا من هذه الملاحظة أيضا عبر وثائق أخرى مستخدمة في إنجاز هذه الدراسة.

5. تعيق الفوارق الهيكلية بين الجنسين جهود تمكين النساء اقتصاديا

يتعين أن تتضمن سيرورة تمكين المرأة استراتيجية فعالة تهدف لتغيير سلوك الرجال والموازين الاجتماعية بين الرجال والنساء. ولا يفتح تمكين النساء اقتصاديا ومشاركتهن في برنامج التمويل الأصغر الذي تدعمه مؤسسة بالضرورة الباب أمام تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا. من جهة أخرى، تبين بالتجربة أن حصول النساء الفقيرات على الموارد المنتجة والمالية، إلى جانب تشجيع المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وداخل المجتمع عموما، يتيح تحقيق مكتسبات ثمينة من حيث التنمية.

وهكذا، يعتمد تحسين حصول النساء الريفيات على الموارد المالية على تقليص الفوارق بين الجنسين في جميع المجالات، وتحسين وضعهن القانوني والاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن البلدان الأربعة المعنية بهذه الدراسة حققت تقدما ملموسا في تنفيذ

الالتزامات الدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وذلك أساساً عبر صياغة إطار مؤسسي ملائم؛ إلا أن هذا التقدم ما يزال بطيئاً في المحيط الريفي. وتستمر التفاوتات بين المحيطين الحضري والريفي في جميع المجالات وتعد الفوارق بين الرجال والنساء أكثر حدة في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية. وأخيراً، قد تتسبب إعادة النظر في حقوق المرأة في السياق السياسي الإقليمي الحالي في تفاقم الأثر السلبي على أوضاع المرأة الريفية.

من جهة أخرى، تنبني الخلاصات على الملاحظة التي تفيد باستمرار العراقيل الرئيسية، لاسيما:

- ضعف البيانات الوطنية والدولية المبوبة حسب النوع الجنساني ووسط الإقامة فيما يتصل بجميع المؤشرات: الحصول على الموارد (ملكية الأصول، والقطاع، والمسكن، ...)، والإدماج المالي، والحصول على موارد الاقتراض غير الرسمية، والحصول على القروض الصغرى، وغيرها. لكن لا يمكننا تحليل ظروف النساء الريفيات واقتراح السياسات أو البرامج دون الاعتماد على البيانات الإحصائية اللازمة.
- ضعف أو غياب الدراسات والأبحاث عن المرأة الريفية وعن حصولها على الموارد، التي تنبني على دراسات استقصائية تمثيلية وليس على الإحصاء أو الدراسات الاستقصائية الرسمية التي لا تقيس العمل الفعلي الذي تقوم به المرأة.
- عدم تنفيذ السياسات العمومية والإصلاحات المقررة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين أو تعثر هذا التنفيذ بالعديد من العراقيل.
- الحصول المتفاوت على الأراضي والقطعان التي تشكل الموارد الأساسية في الوسط الريفي؛ وفي بعض الحالات، إلغاء الحقوق العقارية التقليدية أو تقليصها؛
- ويحد ثقل التقاليد - التي تعيق النساء على وجه الخصوص وبالتالي تجبرهن على الامتثال للقواعد الاجتماعية وللقيم الثقافية - من مشاركتهن في الأنشطة المأجورة.
- التهديدات التي تواجه حقوق المرأة في السياق السياسي الإقليمي الحالي.
- ارتفاع معدل الأمية لدى النساء في الوسط الريفي وتدني معدلات التمدرس في المستوى الإعدادي بسبب الهدر المدرسي (بُعد المدرسة الإعدادية، وغياب وسائل النقل أو ضعفها، وغيرها).

- ويتمثل الوضع الاجتماعي المهني للنساء الريفيات الذي ما يزال يهيم فئة كبيرة نوعاً ما من النساء في «المعينات العائليات» (العاملات غير المأجورات)، وبالتالي ليس لديهن أي مورد نقدي.
- غياب استراتيجية مستعرضة لمحاربة الفقر تراعي الاعتبارات الجنسانية، إلى جانب ضعف الاستراتيجيات المخصصة لتحسين ظروف النساء الريفيات.
- مشكل الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية الذي يؤثر على النساء أكثر من الرجال (أعباء جمع الحطب، و جلب الماء، وتربية الأبناء، ومسؤولية الآباء المرضى والأقرباء المسنين، وغيرها)، مما يشكل عبء عمل إضافي على المرأة ويحرمها من العديد من الفرص لممارسة أنشطة منتجة ومأجورة. ويظل انعزال بعض المناطق عائقاً أمام النساء ومقدمي آليات التمويل.
- افتقار جمعيات القروض الصغرى والأبنك لبرامج مخصصة للنساء الريفيات تكفل تحسين إدماجهن المالي.
- الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة التي تطبقها جمعيات القروض الصغرى إضافة إلى الضمانات المطلوبة الخارجة عن طاقة النساء.
- ضعف استفادة النساء من الدعم لإنجاز مشاريعهن الصغرى (الدورات التدريبية، والتوعية، والتأطير، والرصد، وغيرها).
- ضعف حصول المرأة الريفية على المعلومات.

أهم التوصيات

وانطلاقاً من الخلاصات والعراقل الرئيسية التي تم تحديدها في البلدان المدروسة، سيتسنى هنا صياغة التوصيات التالية التي تهدف إلى تحسين حصول النساء الريفيات في المنطقة على الموارد المالية وتحكمهن فيها:

ألف- التوصيات الموجهة إلى المنظمات الدولية وإلى المانحين:

- البيانات الإحصائية: تشجيع إنتاج البيانات الإحصائية الدولية المبوبة حسب الجنس ووسط الإقامة (منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وغيرها)؛
- أدوات المساواة بين الجنسين: تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية ضمن الاستراتيجيات والبرامج ومشاريع التنمية؛ وإعطاء أهمية خاصة لوضع المرأة الريفية وما تعانیه من ندرة الفرص المتاحة بسبب هذه الظروف، مما يتسبب

في فقدان الربح الناشئ في كل واحد من البلدان المدروسة، أو بالأحرى في المنطقة بأكملها.

باء- التوصيات الموجهة لصناع القرار الوطنيين

- البيانات الإحصائية والدراسات:
 - إنتاج بيانات إحصائية مبوبة حسب الجنس ووسط الإقامة، لاسيما بالنسبة لمؤشرات الحصول على الموارد ومؤشرات الإدماج المالي؛
 - تنظيم دراسات استقصائية وطنية تكميلية لتلك الموجودة من أجل تحسين تقييم الأنشطة النسوية في الوسط الريفي؛
 - إنجاز دراسات وأبحاث مخصصة مبنية على الدراسات الاستقصائية لتحسين توثيق وتحليل حصول النساء الريفيات على الموارد المالية وتحكمهن فيها.
 - صياغة منهجيات جديدة تفيد في تحسين قياس نشاط النساء.
- حقوق النساء القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية:
 - تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليه في الدساتير الوطنية، إضافة إلى الإصلاحات والسياسات المصاغة للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛
 - ضمان الحق في الحصول على الملكية على غرار الرجل والعمل على تطبيقه؛
 - ضمان الحق في التعليم وتطبيقه، لاسيما عبر صياغة استراتيجية ملائمة وتنفيذها للقضاء على أمية النساء الريفيات ومحاربة الهدر المدرسي؛
 - ضمان الحق في العمل المأجور وتطبيقه، دون أي تمييز بين الوسط الحضري أو الريفي، أو بين النساء والرجال؛
 - ضمان تعميم الحق في الاستفادة من البنيات الأساسية الاجتماعية.
- الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين المرأة:
 - اعتماد استراتيجية وطنية مستعرضة للقضاء على الفقر تأخذ بعين الاعتبار النوع الجنساني.
 - اعتماد استراتيجية مخصصة تراعي النوع الجنساني لتحسين ظروف النساء في الوسط الريفي؛

- مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة لقطاع التمويل الأصغر، لاسيما في الوسط الريفي؛
- تعديل التشريعات المنظمة لجمعيات القروض الصغرى حتى تستطيع ممارسة الادخار الأصغر وتمويل التعاونيات؛
- خفض أسعار الفائدة التي تطبقها جمعيات القروض الصغرى وتقنينها (بالنسبة لتلك التي تطبق أسعار فائدة أعلى من 15 بالمائة)؛
- اعتماد برامج دعم إنشاء عدة جمعيات للقروض الصغرى المخصصة للوسط الريفي؛
- اعتماد برامج دعم مجموعات النساء الريفيات وتمويلها: التعاونيات النسوية، والجمعيات، والشبكات؛
- اعتماد برامج الإعلام، والتدريب والتوعية على جميع المستويات حتى تصبح النساء أقل تبعية وأكثر استقلالية، وذلك عبر إنشاء الجمعيات التي تملك موارد بشرية ومالية مناسبة (شهادات النساء الريفيات اللواتي التقيناهن ميدانيا)؛
- إشراك وسائل الإعلام في صياغة برامج التوعية بقيم ومزايا المساواة بين الجنسين ونشرها عبر هذه الوسائل، مثل الإذاعات الريفية والإذاعات الجماعية.

وينبغي الاعتماد على آليات تحليل المقاربة الجنسانية عند صياغة جميع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وبرامج القضاء على الفقر وتلك المتعلقة بالتنمية الريفية، وعند تنفيذها وتقييمها (بما في ذلك المؤشرات التي تراعي النوع الجنساني). وينبغي التركيز على التحديد التشاركي لأولويات الرجال والنساء على حد سواء.

جيم- التوصيات الموجهة لمؤسسات التمويل الأصغر، للأبنك وللبريد

- البيانات الإحصائية وتقارير الأنشطة والدراسات:
 - صياغة بيانات الزبائن حسب الجنس ووسط الإقامة؛
 - إنجاز دراسات عن الاحتياجات الخاصة لنساء المناطق الريفية.
- البرامج:
 - مراعاة المقاربة الجنسانية في منظماتها من أجل تحسين تطبيقها على الزبائن؛ وتقييم تدابيرها عبر إنتاج مؤشرات تراعي النوع، سواء تعلق الأمر بالحصول على وسائل التمويل في المناطق الريفية أو التحكم فيها؛

- إنجاز برامج الدعم: التوعوية، ومحو الأمية، والدورات التدريبية في تسويق المنتجات؛
- المنتجات المعروضة:
 - عرض منتجات تتلاءم مع الطلب في الوسط الريفي (مراعاة الأنشطة الموسمية واقتراح كفاءات تسديد مرنة) وملائمة للطلب الخاص للنساء؛
 - تخفيض أسعار الفائدة والرفع من مبالغ القروض الممنوحة؛
 - عرض منتجات القروض الصغرى التي تتلاءم مع احتياجات النساء، وتجمع بين مزايا أنظمة الادخار الرسمية وغير الرسمية، لأن القرض المصغر التقليدي يتعثر ببعض القيود (ارتفاع التكاليف، والتبعية،...)، على غرار التجربة التي قامت بها بعض بلدان أفريقيا.

قائمة المراجع والمواقع الإلكترونية

المراجع الرئيسية

- منظمة العمل الدولية : المؤتمرات الدولية للمتخصصين في إحصائيات العمل
- منظمة العمل الدولية : اتجاهات العمالة في العالم 2013
- منظمة العمل الدولية : تقرير عالم العمل 2013
- منظمة العمل الدولية-منظمة الأغذية والزراعة : ملاحظات توجيهية عن النوع والعمالة 2010
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012 : تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، 2012
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي : التقرير الاقتصادي لأفريقيا 2013
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : تقرير عن المرأة في أفريقيا 2009
- اللجنة المعنية بشؤون المرأة والتنمية، المديرية العامة للتعاون في التنمية، المصلحة العمومية الفدرالية، الشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية والتعاون في التنمية بروكسيل 2011: استفادة المرأة وتحكمها في الموارد: تحد أمام الأمن الغذائي.
- منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية: الملاحظات التوجيهية بشأن «النوع الجنساني والعمالة في العالم الريفي»: الدروس المستفادة من حلقة عمل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية لسنة 2009 بشأن التفاوتات والميولات والبحث القائم بخصوص الأبعاد المتعلقة بمسائل النوع الجنساني والعمالة الزراعية والريفية: سبل متميزة للتغلب على الفقر. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع fao-ilo.org
- منظمة الأغذية والزراعة : تقرير 2013 : حالة الأغذية والزراعة في العالم
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : تقرير الفقر الريفي 2011
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المساواة بين الجنسين والتمويل الأصغر الريفي: الوصول إلى النساء وتمكينهن، أب/أغسطس 2009، دليل المتخصصين.
- منظمة الأمم المتحدة (2010) «الأهداف الإنمائية للألفية : تقرير 2010»، <http://www.un.org/fr/millenniumgoals/pdf/report2010.pdf>

- نزهة العمراني :
- Revue de l'Association des Economistes Marocains Numéros 22/ 23 Eté 1998.
- les structures d'emploi dans le milieu rural 1960-1982 et au-delà. Annales Marocaines d'Economie Revue de l'Association des Economistes Marocains Eté 1994.
- منظمة الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام عن المرأة الريفية، آذار/مارس 2012 <http://www.unwomen.org/fr>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) «Innovative approaches to promoting women's economic empowerment» <http://undp.org/women/publications.shtml>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية، تقدم بشري في عالم متنوع، 2013
- ر. م. فونديرلاك وم. شرينر (جامعة سان لوي، الولايات المتحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، «Development in practice» الجزء 2، رقم 5، الصفحات 602-612، تلخيص أنجزته بيتي وامبفلر لفائدة 2004، Pole Microfinancement BIM

لائحة المواقع الإلكترونية

- بوابة التمويل الأصغر <http://www.lamicrofinance.org/>
- لجنة الأمم المتحدة للمرأة <http://www.unwomen.org/fr/>
- منظمة الأغذية والزراعة <http://www.fao.org/gender/landrights/home/fr>
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية <http://www.ruralpovertyportal.org/country/home/tags/tunisia>
- البنك الدولي : www.worldbank.org/globalindex
- منظمة العمل الدولية : <http://www.ilo.org>

تونس

- الوكالة الفرنسية للتنمية : ضمان النفاذ إلى التمويل الزراعي، كانون الأول/ديسمبر 2012
- جمعية النساء التونسيات للبحث والتطوير: نشرة المؤتمر السابع <http://www.afturd-tunisie.org/magazine>
- البنك الأفريقي للتنمية : الورقة الاستراتيجية القطرية المؤقتة 2012-2013

- <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/TN-2006-017-FR-ADB-BD-WP-TUNISIE-RE-PROJET-DE-DEVELOPPEMENT-AGRICOLE-INTEGRE-PDAI-DE-KAIROUAN.PDF>
- البنك الأفريقي للتنمية : مشروع التنمية الريفية المندمجة - الشطر الثاني - تقرير تقييم الأداء - كانون الثاني/يناير 2003.
- <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Evaluation-Reports/00158065-FR-TUNISIA-INTEGRATED-RURAL-DEVT-PROJECT-PHASE-II.PDF>
- بدرة علاوة : «les coopératives meilleure alternative pour valoriser la production des femmes المرأة، آب/أغسطس 2013. مجلة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، آب/أغسطس 2013.
- البنك الدولي : www.worldbank.org/globalindex
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة <http://www.bfpme.com.tn>
- مجموعة 95 المغربية من أجل المساواة : "le travail des maghrébines l'autre enjeu" 2006
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة: تخصيص الوقت في الأسر المعيشية الريفية وعمل النساء الريفيات المستتر في تونس 2000
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة: البحث والعمل على دينامية إنشاء المقاولات لدى النساء في القطاع الزراعي بتونس 2003
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة: المرأة والعمالة في تونس 2002
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: النساء والتنمية الريفية، آذار/مارس 2011 <http://www.ifad.org/gender>
- IBM بلجيكا: دراسة سوق التمويل الأصغر في تونس، السياق التنظيمي، والعرض، والطلب، وشروط التنمية، التقرير النهائي سنة 2009 أوريبيد
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : <http://www.ruralpovertyportal.org/country/home/tags/tunisia>
- المعهد الوطني للإحصاء : المسح الوطني حول التشغيل <http://www.ins.nat.tn/>
- المعهد الوطني للإحصاء : المسح الوطني حول التشغيل 2011، جدول الصفحة 15
- المعهد الوطني للإحصاء: قياس الفقر، والفوارق، والاستقطاب في تونس 2000-2010، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

- المعهد الوطني للإحصاء : التقرير السنوي عن مؤشرات البنى الأساسية 2011
- المعهد الوطني للإحصاء : نتائج المسح المتعلق بالمقاولات الصغرى 2007
- ميرسي كور: تقييم أسواق الخدمات المالية وغير المالية في جنوب تونس. ولايات قفصة، القصرين، ومدنين. كانون الأول/ديسمبر -2011 كانون الثاني/يناير 2012، تونس العاصمة، تونس.
- وزارة الزراعة «مسح الهياكل» 2005
- وزارة المالية : الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الأصغر في تونس أكتوبر 2011
- وزارة التنمية الإقليمية والتخطيط: استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية -2012-2016. محاور الالتزام، مبادئ العمل، أقطار التنفيذ، ومنوال النمو، أيلول/سبتمبر 2011.
- معز العليج: المساواة في الميراث والتمكين الاقتصادي للمرأة في تونس، عرض في إطار الندوة التي نظمتها جمعية النساء المغاربيات وجمعية النساء التونسيات للبحث والتطوير يوم 29 أبريل 2013، دراسة ستشرها مجموعة 95 المغربية من أجل المساواة.
- نجوى زوهر: الإدماج الاقتصادي للمرأة في تونس: رهان محقق أو تحدٍ ينبغي التصدي له؟ مجلة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، آب/أغسطس 2013
- باسكال كنغي مايامو: «التمويل الأصغر في تونس ومصر: وسيلة لخدمة التنمية المحلية» جامعة رين 2 - 25 حزيران/يونيو 2012.
- بوابة التمويل الأصغر، الملامح القطرية-تونس <http://www.lamicrofinance.org/>
- ر. م. فونديراك وم. شرينر (جامعة سان لوي، الولايات المتحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، «Development in practice» الجزء 2، رقم 5، الصفحات 612-602، تلخيص أنجزته بيتي وامبفلر لفائدة Pole Microfinancement BIM. 2004
- سعاد التريكي Marginalisation des femmes rurales en Tunisie in Sexe genre et société، إصدارات 2004، CODESRIA Karthala.
- الزيايدي لطيفة، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، جامعة منوبة، تونس. ECSTRA، معهد الدراسات العليا في التجارة، قرطاج: النظام المصرفي المتنقل، فرصة لتقليص الإقصاء المالي في تونس، بدون تاريخ.

المغرب

- جمعية النساء المغاربيات : الفوارق بين الجنسين في موارد ونفقات الأسر المعيشية: أية استقلالية اقتصادية للنساء؟ حالة جهة الرباط سلا زمور ازعير، مسح منجز على الأسر

- المعيشية تشرين الأول/أكتوبر 2012. عرض مقدم في ندوة 29 نيسان/أبريل 2013 التي نظمتها الجمعية ومجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة بفندق إيبيس أكدا.ل .
- الوكالة الفرنسية للتنمية: تحليل محددات الخدمات المالية في المناطق الريفية بالمغرب، سلسلة تحليلات الأثر اللاحق، العدد 6 تموز/يوليو 2011.
- الوكالة الفرنسية للتنمية: تقييم أثر القروض الصغرى في المناطق الريفية بالمغرب، سلسلة تحليلات الأثر، العدد 7 آذار/مارس 2012.
- مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية: الكتابة الأبيض للقروض الصغرى في المغرب، تشرين الأول/أكتوبر 2012
- المملكة المغربية: دستور المغرب، المواد 12 و19 و20. <http://www.maroc.ma>
- منظمة الأغذية والزراعة: النوع الجنساني والحق في امتلاك الأرض، قاعدة البيانات <http://www.fao.org/gender/landrights/home/fr>
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المرأة والتنمية الريفية - آذار/مارس 2011 www.ifad.org/gender
- الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى <http://www.fnam.ma/>
- المندوبية السامية للتخطيط: النساء المغربيات بالأرقام سنة 2011.
- المندوبية السامية للتخطيط: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2009.
- وزارة الفلاحة: <http://www.agriculture.gov.ma/>
- الأمانة <http://www.alamana.org.ma/>
- مكتب تنمية التعاون: <http://www.odco.gov.ma/>
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعي: الفقر الريفي في المملكة المغربية؛ الموقع <http://www.ruralpovertyportal.org/country/home/tags/morocco>
- خديجة الدبلالي: وضع المرأة الريفية، وثائق المنتدى المنعقد في موضوع «آفاق تطوير شعبة حليب الماعز في حوض المتوسط»، في الفترة ما بين 5 و7 تشرين الأول/أكتوبر 1995 بشفشاون (جهة الريف - المغرب) - وزارة الفلاحة والنهوض بالقطاع، CIRVAL، مصلحة اللحوم والحليب لدى منظمة الأغذية والزراعة).
- العمراني نزهة: «Les inégalités Hommes Femmes: des inégalités sociales construites»، مجلة Critique Economique، عدد مزدوج 28-29 ربيع-صيف 2012.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: الإحصاء العام للزراعة 1996 أيلول/سبتمبر 1998

- وزارة الاقتصاد والمالية : قانون المالية 2013 - تقرير عن ميزانية النوع الجنساني 2013
- أرضي : أية استراتيجية في أفق 2017 (بدون تاريخ أو مكان)
- ر. م. فونديراك وم. شرينر (جامعة سان لوي، الولايات المتحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، «Development in practice» الجزء 2، رقم 5، الصفحات 602-612، تلخيص أنجزته بيتي وامبفلر لفائدة 2004، Pole Microfinancement BIM.
- رضا المريني : التمويل الأصغر، عامل للإدماج الاقتصادي، عرض خلال ندوة الصخيرات.
- ز. بوزيدي؛ س. النور، و. مومن: عمل النساء في القطاع الزراعي: بين الهشاشة والتمكين. حالة ثلاث مناطق: مصر والمغرب وتونس؛ GENDER AND WORK IN THE MENA REGION WORKING PAPER SERIES Poverty, Job Quality and Labor Market Dynamics، حزيران/يونيو، 2011، عدد 22.

الجزائر

- عبد المجيد جنان. مشاريع القرب والتنمية الريفية المندمجة: الأهداف، والمحتوى، والكيفيات. أذار/مارس 2011.
- وكالة التنمية الاجتماعية، النهوض بالمرأة الريفية. تجربة خلايا القرب والتضامن بولاية تلمسان، 2012
- وكالة التنمية الاجتماعية، حصيلة إنجازات الآليات الاجتماعية حسب النوع وبرسم الفترة 2007-2011. شباط/فبراير 2012.
- الوكالة الكطالانية للتعاون في التنمية. كتابة خلاصات المنتدى الأول حول المرأة الريفية في الجزائر ومؤتمر المرأة الريفية في المغرب العربي، أذار/مارس 2011.
- أحمد علي أ. «La législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accès» à la terre، مونبولي، 2011، CIHEAM، الصفحات 35-51
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2013
- البنك الأفريقي للتنمية. التقرير المشترك لإتمام مذكرة الحوار 2011-2012 واستعراض أداء الحافظة القطرية. تشرين الثاني/نوفمبر 2012.
- بسعود ع. «La stratégie de développement rural en Algérie»، مونبولي: CIHEAM، الصفحات 79-89، 2006
- سيلستان مايوكو، مراد كرتوس، حسن أيوب «Essai sur le Microcrédit et l'Entrepreneuriat : cas de l'Algérie et du Liban»، 2012

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. النشرة رقم 11.
- مديرية الإحصائيات الزراعية وأنظمة المعلومات. الإحصاء الزراعي العام. التقرير العام للنتائج النهائية. وزارة الزراعة والتنمية الريفية. حزيران/يونيو 2003
- حسن حدوش: La bancarisation contrariée de l'économie algérienne
- حسن صوابر: 2012، Activité féminine en Algérie réalités et perspectives
- جاك شارم ومليكة ريماون «Egalité de genre et autonomisation des femmes dans le secteur de l'emploi en Algérie». حزيران/يونيو 2012
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية La politique de renouveau agricole et rural en Algérie، تشرين الثاني/نوفمبر 2010
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية: Le renouveau rural. Evaluation de la mise en œuvre des contrats de performance. اجتماع اللجنة الوطنية للتنمية الريفية. 9 نيسان/أبريل 2012
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة. (2008-2011) La politique du renouveau agricole et rural.
- الآلية الإفريقية للتقييم بالأقران. الثاني/نوفمبر 2011
- ماريادونات: تقييم في منتصف مسار البرنامج المشترك حول «المساواة بين الجنسين والتمكين المرأة في الجزائر». كانون الثاني/يناير 2012.
- ماري فرانس غرانو «Secteurs porteurs à investir par les femmes en Algérie»، مركز المعلومات والوثائق عن حقوق الطفل والمرأة. 2001
- محمد فراجي: Bancarisation en Algérie : Les enjeux politiques et économiques، 2013
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. تقرير الجزائر لمرحلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية 2012.
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات/المكتب الوطني للإحصاء. مسح وطني متعدد المؤشرات. مسح عنقودي متعدد المؤشرات 3 الجزائر. 2006
- نصيرة حداد. باية زيتون. دراسة عن روح المقابلة النسوية في الجزائر. آب/أغسطس 2012.
- المكتب الوطني للإحصاء. الإحصاء الاقتصادي الأول. 2011. النتائج النهائية للمرحلة الأولى. المجموعات الإحصائية عدد 172/2012. تموز/يوليو 2012.
- المكتب الوطني للإحصاء. مسح حول العمالة لدى الأسر المعيشية 2011. المجموعات

- الإحصائية عدد 173. تموز/يوليو 2012.
- المكتب الوطني للإحصاء. مسح حول العمالة والبطالة 2010
- التوقعات الاقتصادية لأفريقيا. الجزائر 2013
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 2013
- روزا لوغار. تأثير القروض الصغرى على التنمية الاقتصادية. حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتييزي وزو. 2010.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2012
- إيف فورنيي: Algérie : passer du Microcrédit à la microfinance pérenne. IRAM. 2002

الصحافة

- الوطن. محمد نايلي «Le programme de développement rural 2015-2019 en préparation». نيسان/أبريل 2013.
- لسوار الجيري. فاطمة الزهراء ب. «Droits de la femme rurale. Un réseau de 18 associations voit le jour». 20 أكتوبر 2009.
- وكالة الأنباء الجزائرية: Agriculture : 21.000 cadres et acteurs concernés par la formation (مسؤول). نيسان/أبريل 2013.

مصر

- أ.س.ص. «Le financement des infrastructures par les collectivités: études de cas pris au Mexique, en Zambie et en Egypte». TRL
- سفارة فرنسا بمصر. نشرة مصر الاقتصادية عدد 30. حزيران/يوليو-أب/أغسطس 2013
- جمهورية مصر العربية. «Strategic Objectives of the SADS toward 2030»
- البنك الأفريقي للتنمية. وثيقة الاستراتيجية المرحلية 2012-2013. المحافظة الإقليمية في الشمال 1 (Orna). تشرين الأول/أكتوبر 2012.
- البنك المركزي المصري. التقرير السنوي 2010-2011.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر بالأرقام سنة 2013. Vital Statistics.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. SYPE – Survey of Young People in Egypt – 2010
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر بالأرقام سنة 2013. المسح حول الرواتب والنفقات والاستهلاك.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. Social services and CAPMAS Agriculture. 2011-2010.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة اليد العاملة (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو) 2013.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. السكان بحلول كانون الثاني/يناير 2013
- Economist Intelligence Unit، مؤشر الفرص الاقتصادية للمرأة. 2012.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. برنامج الاختيارات الاستراتيجية للبلاد/جمهورية مصر العربية.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/جمهورية مصر العربية. برنامج الاختيارات الاستراتيجية للبلاد
- صندوق النقد الدولي – قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.
- الصندوق الأفريقي للتنمية. تقرير إنهاء مشروع الصندوق الأفريقي للتنمية- الشطر 2 / مصر. تشرين الأول/أكتوبر 2006.
- صندوق التنمية الاجتماعية. تقرير نتائج سنة 2012.
- غادة والي. Microfinance in Egypt: An Overview. The Egyptian financial. Supervisory authority.، 2008
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي «Agriculture Census 1999/2000، Economic Affairs Sector» (القاهرة، 2000)
- مارتن كالديرو ومحمد خفاجي. «Final Evaluation. Pro-Poor Horticulture Value Chains in Upper Egypt». حزيران/يونيو 2013.
- التوقعات الاقتصادية لأفريقيا. مصر 2012
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2013
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نهضة الجنوب: التقدم البشري في عالم متنوع. تقرير التنمية البشرية 2013.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة. عدد E/CN.6/2012/3. من 27 شباط / فبراير إلى 9 آذار/مارس 2012.
- ريتشارد هـ. أدامس، جونبور «Non farm Income, Inequality, and Land in Rural Egypt. Policy Research Working Paper 2178 (واشنطن: PRMPO/MNSEED، البنك الدولي، 1999).
- شبكة منظمات حقوق المرأة بمصر. Silent Spring Women's Right in Egypt. شباط/فبراير 2013.
- البنك الدولي. Poverty. Journal of Africa Studies and Development. and Economic Growth in Egypt. الجزء 2(6). أيلول/سبتمبر 2010.
- البنك الدولي. مراعاة الفروق بين الجنسين في التنمية. 2001.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2012

المواقع الإلكترونية

- منظمة الأغذية والزراعة : www.fao.org/worldfoodsummit/english/fsheets/women.pdf
- صندوق التنمية الاجتماعية : <http://www.sfdegypt.org/web/sfd/bank-financing>
- البنك الدولي :
- http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=gender-statistics#c_e
- منظمة الأمم المتحدة للمرأة : <http://www.unwomen.org/fr/news/stories/2013/1/through-film-and-life-rural-women-address-poverty-and-early-marriage-in-egypt>
- الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر. <http://www.sis.gov.eg>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. <http://www.capmas.gov.eg/?lang=2>

- صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية <http://www.mdgfund.org>
- الإحصاءات الجنسانية
- [http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/
selectvariables.aspx?source=gender-statistics#c_e](http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=gender-statistics#c_e)

سادسا - قائمة المختصرات

المختصرات الخاصة بتونس

AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AFTURD	جمعية النساء الريفيات للبحث والتطوير
AMC	جمعية القروض الصغرى
BAD	البنك الأفريقي للتنمية
BFPME	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
BIT	منظمة العمل الدولية
BTS	البنك التونسي للتضامن
CAWTAR	مركز المرأة العربية للتكوين والبحث
CEA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
CPS	قانون الأحوال الشخصية
CREDIF	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة
ENDA	جمعية البيئة والتنمية العالم الثالث
FG	مجموعة التركيز
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
FR	المرأة الريفية
IDH	مؤشر التنمية البشرية
INS	المعهد الوطني للإحصاء
MR	وسط ريفي
OI	منظمة دولية
OMD	الأهداف الإنمائية للألفية
ONG	منظمة غير حكومية
PED	بلد نام
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
TDN	دينار تونسي

قائمة المختصرات الخاصة بالمغرب

ADFM	الجمعية المغربية لنساء المغرب
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AFEM	جمعية النساء المقاولات بالمغرب
AMC	جمعية القروض الصغرى
AMPFR	الجمعية المغربية للنهوض بالمرأة الريفية
BAM	بنك المغرب
BSG	الميزنة المراعية للجنسانية
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CNCA	الصندوق الوطني للقروض الفلاحي
ENPA	المسح الوطني عن النشاط والتشغيل والبطالة
ESPOD	جمعية فضاء نقطة انطلاق
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FNAM	الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى
FR	النساء الريفيات
HCP	المنذوبية السامية للتخطيط
IDH	مؤشر التنمية البشرية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
INDH...	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
MADRPM	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
MEF	وزارة الاقتصاد والمالية
MR	الوسط الريفي
ODCO	مكتب تطوير الشراكة
OI	منظمة دولية
OMD	الأهداف الإنمائية للألفية
ONG	منظمة غير حكومية
ONU	منظمة الأمم المتحدة
PED	بلد نام

قائمة المختصرات الخاصة بالجزائر

ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
AFS	منحة التضامن الجزائرية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
BM	البنك الدولي
CARC	خلية بلدية للتنشيط الريفي
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNES	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
CPE	عقد سابق للتوظيف
CPS	خلية القرب للتضامن
DA	دينار جزائري
DAIS	برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي
DGF	المديرية العامة للغابات
DSA	مديرية المصالح الزراعية
EHF	المساواة بين الجنسين
ESIL	وظائف ماجورة بمبادرة محلية
FDRMVTC	صندوق التنمية الريفية و تميمين الأراضي عبر التفويت
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGMMC	صندوق ضمان تعاضدية القروض الصغرى
FMVTC	صندوق تميمين الأراضي عبر التفويت
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
GGI	مؤشر الفجوة بين الجنسين
Ha	هكتار
HCDS	المحافظة السامية لتطوير السهوب
IAIG	التعويض عن نشاط يخدم المصلحة العامة
IDH	مؤشر التنمية البشرية
MADR	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MDCFCF	الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة

MICS	مسح وطني متعدد المؤشرات
MSNFCF	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
MSPRH	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
OIT	منظمة العمل الدولية
OMD	الأهداف الإنمائية للألفية
ONS	المكتب الوطني للإحصاء
PANPIF	مخطط العمل الوطني للنهوض وإدماج المرأة
PIB	الناتج الداخلي الإجمالي
PID	برنامج إدماج حملة الشواهد
PME	مقاولة صغيرة ومتوسطة
PMI	صناعة صغيرة ومتوسطة
PNA	مخطط العمل الوطني من أجل الأطفال
PNR	قرض غير مأجور
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
PPA	تعادل القوة الشرائية
PPDRI	مشروع القرب للتنمية الريفية المندمجة
PRCHAT	برنامج بناء القدرات البشرية والدعم التقني
RGA	الإحصاء العام الزراعي
SAU	المساحة المخصصة للإنتاج الزراعي
SNAFAM	الاستراتيجية الوطنية للأسرة
SNPIF	الاستراتيجية الوطنية للنهوض وإدماج المرأة
TEP	طن مكافئ النفط
TPE	مقاولة صغيرة جدا
TUPHIMO	برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة
UGTA	الاتحاد العام لعمال الجزائر
UMA	اتحاد المغرب العربي
USD	دولار أمريكي

قائمة المختصرات الخاصة بمصر

BAD	البنك الأفريقي للتنمية
BM	البنك الدولي
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
EFSA	هيئة الرقابة المالية المصرية
EGP	جنيه مصري
ERSAP/ PREAS	برنامج الإصلاح الاقتصادي والتقييم الهيكلي
FDS	صندوق التنمية الاجتماعية
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
FMI	صندوق النقد الدولي
GGG	الفجوة بين الجنسين في العالم
IDH	مؤشر التنمية البشرية
IFD	إدماج المرأة في التنمية
IMF	مؤسسة التمويل الأصغر
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NWRO	شبكة منظمات حقوق المرأة
OIT	منظمة العمل الدولية
OMD	الأهداف الإنمائية للألفية
ONG	منظمة غير حكومية
ONU	منظمة الأمم المتحدة
ONUDI	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
PME	منشأة صغيرة ومتوسطة
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
PPA	تعادل القوة الشرائية
RNB	الدخل القومي الإجمالي
SDAD	استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة
USAID	وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية
USD	دولار أمريكي
WNRDP	مشروع التنمية الريفية في غرب النوبرية

تيسير الحصول على التمويل
لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا
الممارسات الحميدة والدروس المستفادة

الاقتصادية لأفريقيا هذه الدراسة التي تسعى إلى تحديد الصعوبات وأوجه التمييز التي تعاني منها النساء في مجال الحصول على الموارد المالية والتحكم فيها، وتحديد الممارسات الجيدة بهذا الصدد. ويستند هذا العمل إلى أربع دراسات حالة تخص الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، ويحاول أيضا تحليل آفاق تحسين تكييف الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز حصول المرأة الريفية على التمويل، والنهوض بحقوقها وبدورها كفاعل في التنمية.

وتتساءل الدراسة أيضا عن كيفية تنمية المناطق الريفية والعمل على استقرار النساء والفتيات الريفيات حاملات الشواهد في مناطقهن الأصلية أو استقطابهن إلى هذه المناطق، عبر تحسين الجاذبية الاقتصادية لهذه المناطق على وجه الخصوص.

ويمثل كل من تيسير الحصول على التمويل وعلى الدعم المؤهل، وتوفير البدائل والفرص في القطاعات الجديدة، وتحسين إنتاج الإحصاءات الموزعة حسب الجنس لتوفير المعلومات الجيدة من أجل وضع استراتيجيات التنمية الريفية المؤاتية واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي فيها بطريقة ممنهجة، أمثلة لسبل العمل التي تقترح هذه الدراسة النظر فيها وتوحيها.

يتزايد الوعي اليوم بأن التمكين الفعلي للمرأة الريفية يستلزم استراتيجيات شاملة تكفل التغلب على مختلف العراقيل التي تواجهها، مثل صعوبة الحصول على الموارد وعدم المساواة فيها، مما يحصر المرأة في الأنشطة المتواضعة ذات مردودية ضعيفة، ويحد من قدرتها الإنتاجية ويحمل عواقب سلبية، سواء على المرأة نفسها أو على أسرته ومجتمعها. وقد أدى غياب كل من التحليل الذي يراعي النوع الجنساني، والوعي بالرهانات الاجتماعية الاقتصادية والإرادة السياسية، إلى استمرار العراقيل الهيكلية والحد من تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة كفاعل اقتصادي حقيقي.

ويستوجب هذا الوضع إعادة النظر في السياسات والقوانين سارية المفعول، من منظور تمتع النساء -بما فيهن النساء القاطنات والعاملات في المناطق الريفية- بالحصول على الموارد المنتجة، والخدمات الأساسية، وفرص الشغل، وتكنولوجيا الاقتصاد في العمل على أساس من المساواة مع الرجال.

ويستلزم أيضا أن تهتم بلدان شمال أفريقيا بأولوية مراجعة القوانين التي تحد من قدرة النساء على المستوى القانوني. وفي سبيل دعم البلدان الأعضاء في هذا المجهود، أنجز مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة



شارع التين، قطاع 3، 5أ - حي الرياض - الرباط - المغرب
ص.ب. 2062 - الرباط الرياض

الهاتف: 212 537 71 78 29 / 212 537 71 2702 - الفاكس: 212 537 71 2702
البريد الإلكتروني: srdc-na@uneca.org / الموقع الإلكتروني: www.uneca.org/sro-na